جـامـعـة أم القـــــرى
كلية اللغة العـربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فـــرع اللغـــة والنحــــو

موقف علم للغة الحديث من أصول النحو العربي

دراسة في المؤلفات العربية والمترجمات

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب /**مطيربن حسين المالكي**

الرقم الجامعي/ ٤٢٠٨٤٠٨٨

إشراف

أ. د . سليمان بن إبراهيم العايد

ناقشه أ.د.عبد الرحمن محمد إسماعيل
د.عليان محمد الحازمي

الفصل الدراسي الثاني لعام ١٤٢٢-١٤٢٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله الذي شرف العربية بنزول القرآن بلسان عربي مبين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين اللهم صل وسلم عليه وعلى أهل بيته وصحابته أجمعين إلى يوم الدين وبعد

فإن اللغة وعاء الفكر ، وهوية الأمة ،ورمز عزتها ولسان حضارتها بين الأمم ، وقد تبوأت اللغة العربية مكانة عظيمة بين لغات العالم وكانت وعاء الفكر الإسلامي ، ولسان الحضارة الإسلامية ، ومصدراً من مصادر قوتها وسبباً لازدهار علومها وتنوع فنونها وكان الفضل في ذلك يرجع بعد فضل الله تعالى إلى عناية علماء العربية بلغة القرآن رواية ودراية ، وقد شهدت الدراسات اللغوية في العالم العربي مع مطلع القرن العشرين تأثيرات علم اللغة الحديث الذي ظهر في أوروبا على يد عالم اللغة السويسري (فرديناند دي سوسير ت١٩١٣م) الذي يعد المؤسس الأول لعلم اللغة الحديث ، ذلك العلم الذي يتخذ "اللغة " موضوعاً له والذي يعرفه مؤسسه (سوسير) بأنه "العلم الذي يدرس اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها " فليس من موضوعه أن يحقق أغراضاً تربوية أو أية أغراض علمية أخرى .

ولقد تطلع أبناء العربية إلى الإفادة من الدراسات اللغوية الغربية الحديثة إلا أن موقف الباحثين العرب من علم اللغة الحديث لم يكن متجانساً ، فمنهم من قبل منهجيته ، ومنهم من تحفظ على تطبيق مطالبه على اللغة العربية لاختلاف الهدف والموضوع والمادة .

كان هذا هو المنطلق الذي نشأت منه فكرة هذا البحث ، بعنوان (موقف علم اللغة من أصول النحو العربي) وقد استعرضت فيه رؤية علماء اللغة القدماء للمسائل التي بحثتها ثم تلوتها برؤية المحدثين حسب ما يتيسر لي ؛ ليتضح لنا ما بين الرأيين من وجوه الاتفاق أو الافتراق، ويتسنى لنا معرفة أيَّ الرأيين أجدر بالبقاء وأحق بالاقتفاء ، وقد جعلت هذا البحث في بابين:

الأول : عن موقف علم اللغة من أدلة النحو(السماع ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال).

والثاني: عن موقف علم اللغة من الكليات في النحو العربي (الإعراب،والعامل،والعلة، ونظام الجملة).

وقد كان موقف علماء اللغة المحدثين من هذه الأدلة موقف الرفض عند أكثرهم والنقد عند بعضهم وقليل منهم من كان موقفه الرضى والقبول،وقد رجعنا السبب في رفض بعض المحدثين لبعض دراسات القدماء إلى النقاط التالية:

١- التأثر بنظرة الدراسات الغربية الحديثة للغة والاعتماد على الترجمات الخاطئة لبعض النصوص .

٢- الحكم على دراسات القدماء بالخطأ دون فهم لهدفها الذي أقيمت من أجله، ولا تبصر بما تؤدي إليه الدراسات الحديثة إذا ما طبقت مطالبها.

٣- تحكيم النظريات الحديثة التي لم يكشف بعد عن عيوبها، في دراسات السلف، عن قصد، أو غير قصد إلى تشويه التراث العربي في نظر أبنائه.

هذا وبالله التوفيق

المقدمة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين، الذي بعثه الله هاديا ومبشرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا.

أما بعد

فإن فكرة هذا البحث انطلقت مما غرسه فينا أساتذتنا الكرام وشيوخنا الأفاضل حفظهم الله ونفع بعلمهم من حب لتراثنا العربي ، وإخلاص للبحث في قضاياه، بعيدا عن التعصب للقديم لقدمه، أو الانصراف عن المحدث لحداثته ،وإنما سبيلنا موقف الحق والعدالة ، مدركين أن لغتنا العربية بحاجة إلى من يقف إلى جانبها ؛ ليصد عنها سهام المغرضين من أعداء الإسلام واللغة العربية.

كان هذا هو الباعث على تفكيري في هذا البحث ، الذي جعلت عنوانه (موقف علم اللغة من أصول النحو العربي) وقد استعرضت فيه رؤية القدماء للمسائل التي بحثتها ثم تلو ا برؤية المحدثين ؛ ليتضح لنا ما بين الرأيين من وجوه الاتفاق أو الافتراق، ويتسنى لنا معرفة أي الرأيين أجدر بالبقاء وأحق بالاقتفاء .

وقد جـعـلت هذا البحث في بابين ، وكل باب يتكون من أربعة فصول فالباب الأول: عن موقف علم اللغة من أدلة النحو الأربعة .

(السـماع - والقياس - والإجماع - واستصحاب الحال) .

والباب الثاني : عن موقف علم اللغة من الكليات في النحو العربي

(الإعـراب - والعامل - والعـلـة - ونـظام الجملـة).

إن اللغة وسيلة الاتصال والتفاهم ،ولا يخفى ما لها من أهمية كبرى في الربط بين أبناء الأمة الواحدة بل بين أمم الأرض وشعو ا "وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا"[١] ولن يكون التعارف بغير اللغة ،ومن هنا تبرز مكانة العربية بين اللغات لأ ا لغة القرآن

---

(1) سورة الحجرات الآية ١٣

كتاب الله ورسالته الخاتمة التي بعث ا رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى الناس كافة ،فكان لزاما على المسلمين أن يعلموا إخوا م من غير العرب لغة الدين الإسلامي، فبدأ علماء العربية بجمع اللغة ثم استنبطوا قواعدهم من الكثير الغالب من كلام العرب وقاسوا ما لم يسمعوا على ما سمعوا ، وكان هدفهم من ذلك الحفاظ على لغة القرآن من أن يتسرب إليها اللحن ، ورسم معالم اللسان العربي لمن يتعلمه.

ومنذ نشأة الدراسات اللغوية العربية أخذ العلماء من العرب وغيرهم يتنافسون على خدمة هذه اللغة والعناية ا درسا وتأليفا ، وكانت عنايتهم منصبة على اللغة الفصحى التي ورثها العرب عن آبائهم معربة وكانوا ينطقو ا سليقة كما اكتسبوها ، يدلنا على ذلك لزوم الإعراب في القرآن الكريم ، والشعر، والنثر ، الجاهلي ، والإسلامي ، فالإعراب حقيقة قد بلغ م لة من الثبوت واليقين لا يساورها شك ولا ينكرها إلا مكابر معاند .

وقد أنكر بعض المستشرقين من علماء اللغة ظاهرة الإعراب ومنهم فولرز الذي زعم أن القرآن نزل بلهجة قريش ا ردة من الإعراب وأن إعرابه كان عملا متأخرا [١]، بل إن من أبناء العرب من تابعه،وأنكر دلالة الحركات على المعاني فإبراهيم أنيس يرجع الحركات إلى أثر صوتي وهو وصل الكلمات بعضها ببعض [٢]

ولإبراهيم مصطفى وشوقي ضيف والمخزومي آراء سنوردها في ثنايا هذا البحث ، يتفق مضمو ا و آراء كثير من اللغويين المحدثين على التقليل من شأن الفصحى تحت مظلة التيسير على المتعلمين .

ولعلماء اللغة من عرب ومستشرقين عناية كبيرة باللهجات حتى عدوها اللغات الجديرة بالدراسة دون الفصحى ، ونظروا إلى اللغات على قدم المساواة ،ولهذا الاهتمام وتلك النظرة ، أهدافها البعيدة التي يرمي إليها أعداء الإسلام ،والتي نادى ا

---

(1) دراسات في فقه اللغة صبحي الصالح ص ٣٦، قضية التحول إلى الفصحى نهاد الموسى ص

(2) من أسرار اللغة إبراهيم أنيس ص ٢٣٧.

دعاة التغريب ؛ ليصلوا إلى جعل اللغة العربية الفصحى لغة الدين فقط ، وعزل المجتمع الإسلامي عن لغة كتابه وتراثه .

يبدو أن هذا هو السر ، في اهتمام علماء اللغة باللهجات ، وهو الذي جعلهم يدرسون اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها دون تصحيح جوانبها أو ترقيتها و تهذيبها .

ومن الإعراب إلى اللهجات إلى ظاهرة ثالثة تبرز عند علماء اللغة المحدثين إنها عدم تورعهم عن نسبة الخطأ والخلط وعدم الفهم ، والدقة ،وتعيين المصطلحات ، والتأثر بالمنطق الأرسطي ، كل هذا لا يتورعون أن ينسبوه إلى علمائنا الأوائل في معالجتهم لأبحاثهم اللغوية ، وهذا تنكر واضح وجحد صريح لجهود علمائنا الأوائل الذين أبلوا بلاءً حسنا في خدمة البحث اللغوي جمعاً وتصنيفاً وبحثاً وتأليفاً .

وفي ختام هذه المقدمة يسرني أن أقدم أسمى عبارات الشكر والجميل والعرفان لشيخي الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، لقاء ما قدمه لي من توجيهات سديدة وآراء رشيدة ، فله منا خالص الدعاء بأن يطيل الله عمره ويبارك في علمه ويجزيه عنا خير الجزاء .

الباب الأول

في أدلة النحو

الفصـل الأول : في السماع

الفصـل الثاني : في الإجماع

الفصـل الثالث : في القياس

الفصـل الرابع: في الاستصحاب

الفصل الأول

السماع

وهو الأصل الأول من أصول اللغة وقد عرفه السيوطي بقوله :"هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمانه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر" (٣)

أولاً: الاحتجاج بالقرآن والقراءات

للقرآن الكريم مكانة خاصة في نفوس العرب والمسلمين بصفة خاصة؛ لذا تواصلت الجهود في خدمته والحفاظ على نصه فكان النص الأول الذي احتج به النحاة في إثبات قواعدهم، فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءً كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً. (٤) وقد أجمع النحاة على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، ولو خالفته يحتج ا في مثل ذلك الحرف بعينه، كما يحتج ا في ا مع على وروده ومخالفته القياس نحو (استحوذ) و(يأبى) حيث القياس إعلال الواو في استحوذ بقلبها ونقلها وفي (يأبى) القياس كسر الباء لأنه ليس في العربية (فَعل) (يفعل) بفتح العين في الماضي والمضارع إلا أن يكون حلقي العين أو اللام وليس هذا الحرف كذلك. (٥)

ويصرح ابن جني بأنه لا يعلم خلافاً بين النحاة على الاحتجاج بالقراءة الشاذة، وإن اختلف في الاحتجاج ا في أصول الفقه. (٦)

---

(3) الاقتراح السيوطي ت أحمد محمد قاسم ص ٤٨.

(4) الإصباح في شرح الاقتراح ، للسيوطي ط دار القلم ١٤٠٩هـ - ص ٦٧.

(5) المصدر السابق ص ٦٨ ، الكتاب (١٠٥/٤).

(6) المحتسب ٣٢/١-٣٣.

ولم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء من التابعين ، عن الصحابة، عن الرسول صلى الله عليه وسلم فهو النص العربي الصحيح المتواتر ا مع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا ا في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعن أمة بنص ما اعتناء المسلمين بنص قرآ م. (٧)

أما علماء القراءات فقد التزموا منهجـاً سديداً في ضبط القراءة واشترطوا لصحة القراءة شروطاً ثلاثة هي :

١- أن يصح سندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتواتر.

٢- أن توافق رسم المصحف العثماني ا مع عليه.

٣- أن توافق وجهاً من وجوه العربية.

وقد صرح القراء والنحاة بأن القراءة سنة متبعة، وأ ا لا تخضع لغير السماع الصحيح ، أما القراءة الشاذة عندهم فهي ما تخلف أحد شروطها الثلاثة والتواتر شرط أساسي لصحة القراءة فإذا تخلف لم تصح القراءة بذلك الشاذ في الصلاة ، وخير من يمثل منهج القراء أبو عمرو الداني في قوله:"وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، و الأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها". (٨)

موقف النحاة من القراءات

أجمع النحاة على الاحتجاج بجميع القراءات في اللغة، فما وافق قواعدهم أيدوا به تلك القواعد، ليكون دليلاً نقلياً على قياسيتها واطرادها، وما خالف قواعدهم

---

(7) أصول النحو ، سعيد الأفغاني ص ٢٨.

(8) النشر في القراءات العشر ١/١٠.

حفظوه واقتصروا فيه على السماع ولم يبنوا عليه قواعدهم، كونه خارجاً عنها أو قليلاً لا يصل إلى حد الاطراد ، وقد وقف بعض النحاة من القراءات الشاذة موقف التوجيه، فإذا لم يجدوا لها وجهاً في قواعدهم أوقفوها على السماع ولم يقيسوا غيرها عليها ومن أولئك النحاة الفراء، والمازنيّ ، والمبرد والأخفش والزمخشري، وقد وجه بعض العلماء من قدماء ومحدثين أصابع الاتهام إلى النحاة أ م يحكمون قواعدهم في القراءات القرآنية.[٩]

والمحدثون بنوا فهمهم هذا على قول ابن حزم في كتاب الفصل " إن من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ويتخذه منهجاً ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها".[١٠]

وإذا عرفنا أن ابن حزم ظاهري المذهب اتضح لنا معنى قوله، وعلى هذا فلا يقوم قوله هذا حجة لمن يحتج به من المحدثين، ولعل اعتراض بعض النحاة على بعض القراءات لم يكن في حقيقة الأمر اعتراضاً على فصاحتها أو صحة عربيتها ولكن أرادوا أن غيرها أفصح منها. وفي هذا يقول القاضي صدر الدين موهوب الجزري: "الباري جلت قدرته له أساليب مختلفة على مجاري تعريف أقداره، فإنه كان قادراً على إلجاء المشركين إلى الإقرار بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم. قال تعالى "إن نشأ ن ل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين".[١١]، لكنه سبحانه أرسل رسوله على أساليب الأسباب والمسببات وجاري العوائد الواقعة من أهل الزمان... ويبتدئ أمر الأنبياء بأسباب خفيفة ولا تزال تنمى وتشتد، كل ذلك يدل على أن أساليبهم في الإرسال على ما هو المألوف والمعتاد من أحوال غيرهم، فإذا عرف ذلك كان مجيء القرآن بغير الأفصح، والأملح جميعه، لأنه تحداهم بمعارضته على المعتاد فلو وقع على

---

(9) علم اللغة ، د . محمود فهمي حجازي ، ص ٢٣٤، تطور النحو ، د . طلال علامة ، ص ٩٧ دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح ، ص ١٢٢.

(10) أصول النحو سعيد الأفغاني، ص ٣٢.

(11) سورة الشعراء ، الآية ٤.

غير المعتاد لكان ذلك نمطاً غير النمط الذي أراده الله (عز وجل) ولما كان الأمر على ما وصفنا جاء القرآنُ على ج إنشائهم الخطب والأشعار، ليحصل لهم التمكن من المعارض فيظهر الفلج بالحجة".

وقد اختار الشيخ عز الدين في كتابه (ا از) أنه لا يدعى أن كل ما في القرآن على أرفع الدرجات في الفصاحة [١٢].

وقد سأل إبراهيم بن إسماعيل الكاتب- أحد كتاب الفضل ابن الربيع- أبا عبيدة عن قوله تعالى "طلعها كأنه رءوس الشياطين" [١٣] قائلاً: إنما يقع الوعد والإيعاد بما عرف مثله وهذا لم يعرف، فقال أبو عبيدة: إنما كلم الله تعالى العرب على قدر كلامهم، أما سمعت قول امرئ القيس :

أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال

وهم لم يروا الغول قط ولكنهم لما كان أمر الغول يهولهم أوعِدوا به.

فمن رأي الجزري وأبي عبيدة يتضح أن القرآن نزل على عادة العرب في ألفاظها ومعانيها ليتحقق به الإعجاز البلاغي واللغوي، وعلى هذا فإن النحاة الذين ضعفوا بعض القراءات إنما كان ذلك في القياس لا في الصحة أو الفصاحة ولكن لأن غيرها أفصح منها والقياس عليه أولى.

وقد عرف عن الأخفش أنه ربما فضل قراءة على أخرى لأ ا أقيس وأكثر مجاراةً للقواعد النحوية، ومن ذلك قوله في الآية "ولا تمنن تستكثر" [١٤]: "جزم لأ ا جواب النهي وقد رفع بعضهم: ولا تمنن تستكثر، يريد مستكثراً وهو أجود المعنيين". [١٥]

وقال الطاهر بن عاشور في كتاب التحرير والتنوير (المقدمة السادسة) " إن أئمة العربية لما قرأوا القرآن قرءوه بلهجات العرب الذين كانوا بين ظهرانيهم في الأمصار

---

(12) المعنى والإعراب عند النحويين د. عبد العزيز عبده ، ١/ صـ ٥١-٥٣.

(13) سورة الصافات ، الآية ٦٥.

(14) سورة المدثر الآية ٦.

(15) معاني القرآن للأخفش : ٥١٥/٢ ، القياس في النحو ، سعيد جاسم ، ص ١٥.

التي وزعت عليها المصاحف: المدينة، ومكة، والكوفة، والبصرة، والشام، قيل: واليمن والبحرين وكان في هذه الأمصار قُراؤها من الصحابة قبل ورود مصحف عثمان إليهم فقرأ كل فريق بعربية قومه في جهة الأداء لا في زيادة الحروف ونقصها، ولا في اختلاف الإعراب دون مخالفته مصحف عثمان، ويحتمل أن يكون القارئ الواحد قد قرأ بوجهين ليري صحتهما في العربية قصداً لحفظ اللغة مع حفظ القرآن الذي أنزل بها، ولذا يجوز أن يكون كثير من اختلاف القراء في هذه الناحية اختياراً، وعليه يحمل ما يقع في كتابي الزمخشري وابن العربي من نقد بعض طرق القراء". (١٦)

لقد مهدت بحوث القراءات لكثير من الدراسات اللغوية والمسائل النحوية، فكان اختلاف اللفظ الواحد في الإعراب أو الحركات دافعاً لكثير من العلماء إلى الاجتهاد في الحصول على مخرج سليم يتفق والقراءة ويتمشى مع سياق الآية.

وفي جمع الجوامع: إن القراءات السبع متواترة وهي قراءة الكوفيين ، وحمزة ، والكسائي ، وعاصم ، والبصري أبو عمرو ، والشامي ابن عامر، والمدني نافع، والمكي ابن كثير ، وذلك بلا خلاف، وصرح في منع الموانع: بأن قراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف متواترة، والشاذ ما وراء العشرة. (١٧)

إن القرآن الكريم أصل قواعد النحو لا شك في ذلك وإذا ورد بعض الكلمات تخالف المعهود في أسلوب النحو فذلك لحكمة بالغة منها الاختصار، والتفنن في الأسلوب، ومنها تنبيه الذهن للتأمل، والمعروف في قواعد البلاغة أن ما يراد تنبيه السمع إليه من المفردات أو الجمل ، يميز على غيره إما بتغيير نسق الإعراب قصداً إلى المعاني الثانوية، وإما برفع الصوت في الخطاب أو غير ذلك.

وللنحاة الأوائل جهود كبيرة في إثبات صحة القراءات وتوجيهها لتوافق قواعد النحو ومن ذلك ما فعله أبو علي الفارسي في كتاب (الحجة) وابن جني في (المحتسب)

---

(16) تفسير التحرير والتنوير ، الطاهر بن عاشور ، ٥٢/١.

(17) المعنى والإعراب عند النحويين ، د. عبد العزيز عبده ، ٥٥/١

ومن الباحثين المحدثين من اتهم نحاة البصرة باستبعاد القراءات التي لا يسندها شعر أو قياس من منهجهم.[18]

وهذا القول يخالف واقع الدراسات النحوية فكثيراً ما وقفت القراءة وحدها لإثبات قاعدة أو تقرير حكم، فالقرآن أصل من أصول الدراسات اللغوية والنحوية عند العرب.

ومما وقفت القراءة فيه لتثبت حكماً نحوياً، ما ذهبوا إليه من عدم جواز العطف على المضمر المرفوع في اختيار الكلام إلا بفصله إما بضمير منفصل أو غيره [19]كقوله تعالى (اذهب أنت وربك) [20] و(اسكن أنت وزوجك الجنة).[21]

((تنبيه))

ينبغي أن نعرف أن نحاة البصرة ومن تابعهم لم يكن قصدهم الطعن على القراء من حيث هو وإنما كانوا يثبتون ويتوقفون في مواضع التوقف حيث يعييهم أن يجدوا للقراءة الشاذة على عامة القراء ما يسندها من كلام العرب، وقد تمسكوا بصورة كتابة المصحف، ولم يدلوا برأي يخالفها بوجه من الوجوه، فالفراء نفسه يتوقف عند الآية " فما آتان الله خير مما آتاكم" ويقول إنه لم يثبت الياء في (آتانيَ) لأ ا محذوفة من الكتاب، ويذكر أن بعض القراء كان يستجيز زيادة الياء والواو المحذوفتين في مثل الآية السابقة وقوله تعالى " ويدع الإنسان بالشر " فيثبت الياء في (آتاني) والواو في (يدعو) وليست في المصحف، ويقول: إنه لا يأخذ بذلك بل يتقيد بالمصحف وكتابته المأثورة

---

(18) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، عبد العال سالم مكرم ، ص ٩٧.

(19) الكتاب ٣٧٨/٢-٣٧٩.

(20) سورة المائدة ، الآية (٢٤).

(21) سورة المائدة ، الآية (٧٤).

مادام لذلك وجه من كلام العرب وما دام هو الذي قرأ به القرآن ولا يلبث أن يقول: كان أبو عمرو يقرأ " إن هذين لساحران " [٢٢] أي بدلاً من القراءة العامة (إن هذان لساحران) ولست أجترئ على ذلك، وقرأ " فأصدق وأكون" [٢٣] أي بدلاً من القراءة العامة (وأكن) فزاد واواً في الكتاب ولست أستحب ذلك. [٢٤]

ولعل في هذا ما يشهد شهادةً قاطعة بأن الفراء وأمثاله ممن يرد بعض القراءات التي لا تعدو حروفاً معدودة لم يكن دافعهم إلى ذلك الطعن والتنقص ، وإنما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت. [٢٥]

أما موقف النحاة الأوائل من القراءة فكانوا يرو ا سنة متبعة لا يصح التعرض لها بتخطئة أو تصويب، فقد أثر عن الأصمعي قوا ـه:"سمعت أبا عمر بن العلاء يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ به لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا".

أما موقف سيبويه من القراءات فكان موقف من يعترف بالقراءة وأ ا سنة متبعة، فلم يخطئ قارئاً ولم يرد قراءة ، بل كان يذكر القراءة ليبين ا وجهاً من وجوه العربية)، ومما يدل على احترام سيبويه رحمه الله للقراءة أننا نراه عند حديثه عن العطف على الضمير ا ـرور يخص ذلك بضرورة الشعر، دون أن يتعرض لقراءة حمزة " واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" [٢٦] بجر الأرحام.

---

(22) سورة طة الآية ٦٣.

(23) سورة المنافقين الآية ٦٣.

(24) معاني القرآن ، ٢٩٣/٢، المعنى والإعراب ، د . عبد العزيز عبده ١٦٨/١.

(25) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ص ٢٢٣.

(26) سورة النساء الآية ١.

كما نراه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر دون الإشارة إلى قراءة عبد الله بن عامر : (وكذلك زين لكثيرٍ من المشركين قتلَ أولادهم شركائهم).[٢٧]

موقف المحدثين من الاحتجاج بالقراءات

وقف بعض علماء اللغة المحدثين من الاستشهاد بالقراءات موقف الناقد لصنيع النحاة، حيث ا موا النحاة بتحكيم قواعدهم في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء [٢٨].

ويرون أن أقيسة النحاة أوهى من بيت العنكبوت، وأن البصريين منهم تسرعوا فوهوا بعض القراءات تعصباً لمقاييسـهم النظرية التي وضعوها دون اسـتقراء واف[٢٩]

ومن هنا أخذ علماء اللغة المحدثون على النحاة عدم استيعاب قواعدهم للقراءات، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات الشواهد المحتج ا.[٣٠]

ومن علماء اللغة المحدثين من وقف موقفاً معتدلاً حيث قرر أن القراءات قد أمدت الدرس النحوي بما وسع من أفقه، وأغناه على مر العصور فهي مصدر من مصادر الدرس النحوي عند البصريين والكوفيين.[٣١]

ومنهم من يرى أ ا من أهم العلوم الإسلامية لأ ا أوثقها اتصالاً بالنص القرآني، وهي التي أصلت منهج النقل اللغوي عند العرب بما أصلت من الاعتماد على الرواية[٣٢]

---

(27) سورة الأنعام الآية ١٣٧.

(28) الأصول ، سعيد الأفغاني ، ص ٣٢.

(29) الأصول ، سعيد الأفغاني ، ص ٤٠.

(30) الأصول ، سعيد الأفغاني ، ص ٤٥، فقة اللغة ، د . أحمد قدورة ، ص ٧٧.

(31) القياس في النحو ، سعيد جاسم الزبيدي ، ص ٨٩.

(32) النحو العربي والدرس الحديث ، د. عبده ص ١٣.

ومع تقديرنا لجهود بعض علماء اللغة المحدثين إلا أن اتهامهم للقدماء يظهر فيه شيء من التنكر لصنيعهم ومن ذلك قولهم "نشأت علوم العربية للعناية بلغة القرآن إلا أن النحاة سرعان ما عزفوا عنها ولم يفيدوا منها الفائدة اللازمة" (٣٣).

ومن علماء اللغة المحدثين من رأى أن القراءات تمثل منهجاً في النقل لا يصل إلى وثاقته علم آخر، وأنها مرآة صادقة تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائداً في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام (٣٤)، ومنهم من يرى أن علم القراءات من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى؛ لأن رواياتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية واللغوية بعامة في مختلف اللهجات بل إن من الممكن القول بأن القراءات الشاذة هي أغنى مأثورات التراث بالمادة اللغوية والتي تصلح أساساً للدراسة الحديثة. (٣٥)

ويرى محمد عيد أن النحاة صرفوا أنفسهم قصداً عن الاستشهاد بالقرآن والحديث مع علمهم بوجود هذه الثروة الموثقة من النصوص إلا أنهم تحرجوا من استخدامها في دراستهم، ووقف التحرز الديني بينهم وبين الإفادة منها. (٣٦)

ويضيف محمد عيد أن النحاة سلكوا مسلكاً مضاداً لما كان ينبغي فذهبوا يوثقون نصوص القرآن والحديث بما هو أقل منها توثيقاً فيما أطلق عليه(كلام العرب) ويرى أن : تدخل العامل الديني في موقف النحاة من نصوص القرآن والسنة آمر جانب التوفيق من وجهة النظر الحديثة ؛ باعتباره عاملاً دخيلاً لم يكن من المفيد اعتباره في

---

(33) التطور اللغوي ، د . إبراهيم السامرائي ص ٨١.

(34) اللهجات العربية في القراءات ، عبده الراجحي ، ص ١٠،٨٤.

(35) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، عبد الصبور شاهين ،ص ٧-٨، فقه اللغة وعلم اللغة ، د . محمود سليمان ياقوت ، ص ١٣٢، ١٣٣.

(36) الرواية والاستشهاد ، د . محمد عيد ، ص ٢٦٠، ٢٦١.

دراسة اللغة، وكان من واجب النحاة أن يوجهوا جهودهم لدراسة القرآن والحديث بعد التأكد من توثيق القراءات والأحاديث بدلاً من الرهبة الدينية التي حرمتهم وحرمتنا معهم من الاعتماد على نصوص موثقة هي القرآن والسنة، ويرى أنه من المفيد الآن أن نعيد تصحيح ما سنه لنا الأقدمون في هذا الموضوع من سنة غير حسنة، وأن ننحى عن أذهاننا الرهبة الدينية أمام نصوص القرآن والسنة باعتبارها رهبة مفتعلة لم يكن لها ما يسوغها في دراسة لغوية لنصوص القرآن والحديث[١])

ويخلص هذا الباحث إلى أن نصوص القرآن والسنة صحيحة أو غير صحيحة ينبغي أن ينحى من النظر اللغوي إليها ما داخله من العرف الديني، وما أدى إليه قديماً من الانصراف عن استنباط القواعد منها، كما ينبغي في ضوء هذا الفهم درسها من جديد باعتبارها مصـدراً مهماً يمثل نثر الفصحى في عصر ظهور الإسلام.[٢]

ونقول لمحمد عيد إن قوله بـ(التحرز الديني) وانصراف النحاة قصداً عن الاستشهاد بالقرآن والحديث ،وتوثيق النحاة للقرآن والحديث بما هو أقلّ منها فصاحة كل ذلك غير صحيح ولا يثبت أمام الحقيقة العلمية بل إنه ينافي جهود النحاة في خدمة القرآن والحديث ،تلك الجهود التي ظهرت على شكل مؤلفات عظيمة في غريب القرآن والحديث ومعاني القرآن ومجاز القرآن وإعراب القرآن.

و ذا يتضح أن الحكم على جهود النحاة من خلال وجهة النظر الحديثة حكم غير دقيق ؛ لأن النحاة القدماء لهم الفضل بعد الله في الحفاظ على لغة القرآن وبحوثهم اللغوية يشهد لها القاصي والداني من عرب وغيرهم ، فلم ينحوا القرآن عن دراستهم بل خدموا لغته واتصلت معظم جهودهم به فكتاب سيبويه يحوي ما يربو على ثلاث

---

(1) الرواية والاستشهاد، د. محمد عيد ، صـ ٢٦٠، ٢٦١.

(2) الرواية والاستشهاد، د. محمد عيد ، صـ٢٦٢.

مائة آية جاءت لدعم شواهده أو تقرير قواعده. ومن الواضح تحامل هذا الباحث على النحاة وعدم اعترافه بجهودهم حين يرى أن يبدأ من حيث هو ليقيم نحواً غير نحوهم وكأن النحو العربي جملةً وتفصيلاً في نظره لا يصلح أن يكون نحواً.

وللشيخ محمد الخضر حسين رأي في القياس على القراءات التي لا توافق الاستعمال الجاري في لغة العرب حيث يقول:"وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم فإنه نزل بلسان عربي مبين، ولا يمتري أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى فنأخذ بالقياس على ما وردت عليه كلمه وآياته من أحكام لفظية، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال الجاري فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنثورهم وما جاء على وجه انفرد به". (٣٧)

ويرد الدكتور محمد حسن عبد العزيز على الشيخ محمد الخضر بقوله "ولسنا نرى ما رآه الشيخ الجليل من القياس على القراءات الشاذة التي لا توافق الاستعمال الجاري في لغة العرب لأمور منها:

١- أن المشهور بين النحاة الاحتجاج بما ورد في القراءات (متواترة أو شاذة) مخالفاً ما ورد عن العرب في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه، كما ذكر ذلك السيوطي في الاقتراح. (٣٨)

٢- كما أنه لو جاز القياس على القراءات الشاذة لاضطربت القواعد وأصبح لكل ما يخالفها مندوحة بقراءة تجيز ما خالف فيه" (٣٩).

ويورد الدكتور عبد الصبور شاهين تعليقاً على ما ارتآه الشيخ محمد الخضر من القياس على مالا يوافق الاستعمال الجاري عند العرب فيقول: "والشيخ يدافع عن

---

(37) دراسات في اللغة العربية وتاريخها ، محمد الخضر حسين، ص ٣١،٣٠

(38) الاقتراح في أصول النحو وجدله ، السيوطي ، ص ١٥٢ت محمد فجال ، ط١٤٠٩هـ.

(39) القياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز ص ٨٣.

تركيب ورد في قراءة ابن عامر وحده من بين القراء السبعة يقصد قراءته " قتلُ أولادهم شركائهم " (٤٠) وصحيح أن هذه القراءة مشهورة صحيحة ولكن ليس كل مشهور صحيح بمقبول في الذوق اللغوي على أنه مثال يحتذى، وحسبنا أن نسلم لهذه القراءة بالصحة، ونتلقاها بالقبول، فأما أن نجعلها نموذجاً نقيس عليه وباباً من أبواب التوسع في التعبير العربي فأمر آخر يحكمه الذوق والاستعمال والإلف" (٤١).

ولبعض المستشرقين أغراض خبيثة حاولوا من خلالها الدس على القرآن الكريم فهذا (جولد تسيهر) يتلقف رأي الزمخشري في قراءة ابن عامر مدعياً أن القراءة مصنوعة ، وأن السبب في اختلاف القراءات إلى سبع قراءات أو أكثر يرجع إلى سببين هما: عدم نقط الألفاظ وعدم وجود حركات الإعراب، وفي هذا الرأي المسموم إيهام أن المسلمين قد قرءوا القرآن كما شاءوا، وحرفوا في حروفه وألفاظه دون وحي من الله أو أمر من رسوله محمد صلى الله عليه وسلم. (٤٢)

ويدحض رأي هذا المستشرق أن هذه القراءات رويت وشاعت قبل تدوين المصاحف، كما كان القرآن الكريم محفوظاً في الصدور قبل كتابته في المصاحف، فنقلت القراءات بالمشافهة والسماع المتصل السند بالصحابة الذين أخذوها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست القراءات اختياريه وإنما هي توقيفية.

وهذا (فولرز) يثير كثيراً من الشكوك حول لغة القرآن ويرفض تسميتها بالعربية الفصحى ، بل يقترح تسميتها باللغة المكتوبة الأقدم وعد فولرز ما سجله النحاة من الأمثلة مصنوعاً.

ومعنى هذا في رأي (فولرز) أن العربية في عصر صدر الإسلام كانت تخلو من كثير من السمات التي تنسب للعربية الفصحى ومنها الإعراب، ويخلص (فولرز) إلى أن

---

(40) سورة الأنعام الآية ١٣٧.

(41) القياس في اللغة ، محمد حسن عبد العزيز ،ص ٨٢،٨٤.

(42) مراحل تطور الدرس النحوي ، د . عبد الله بن حمد الخثران ، ص١٨٢،١٨٣.

القرآن كان يقرأ وفقاً لعادات أهل الحجاز الصوتية، أما قراءته وفق معايير اللغة الفصحى فقد كانت عملاً متأخراً.

وقد رد عليه (نولدكة) بالاستدلال السامي المقارن على أصالة الإعراب في العربية كما رد عليه (يوهان فك) بقوله "إن مواقع كلام القرآن الاختيارية لا تترك أثراً للشك في إعرابه" (١) .

ثانياً: الاحتجاج بالحديث الشريف

كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذروة في الفصاحة والغاية في البيان؛ لاسيما وأنه الكلام الذي قال تبارك وتعالى لصاحبه قل يا محمد "وما أنا من المتكلفين" (٢) ولا ريب أن الحديث يحتل في ترتيبه المنزلة الثانية بعد القرآن في الفصاحة والبلاغة والبيان، ويأتي كلام العرب في المنزلة الثالثة بعد بلاغة القرآن والحديث – المروي باللفظ - وعلى هذا الترتيب يجمع العلماء قديماً وحديثاً.

أما الاستشهاد بالحديث في إثبات القواعد النحوية فيستشهد منه بما ثبت أنه قاله صلى الله عليه وسلم على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار.

وقد اختلفت آراء العلماء حول صحة الاحتجاج بالحديث في إثبات القواعد النحوية فمنهم من منع الاحتجاج به وهؤلاء لم يثبتوا منع النحاة الأوائل للاحتجاج بالحديث، ومنهم من احتج به وأكثر من ذلك، ومنهم من توسط بين المنع والاستشهاد.

وقد أثبت بعض العلماء أن سيبويه استشهد في الكتاب بخمسة أحاديث (٣) معزولة السند وهذا قدر قليل إذا ما قيس بالآيات القرآنية وشواهد الشعر وكلام العرب، وقد

---

(1) قضية التحول إلى الفصحى ، نهاد الموسى ، ص ٥٩.

(2) سورة ص الآية ٨٦.

(3) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، خديجة الحديثي ، ص ٥٢.

علل بعض النحاة لقلة الاستشهاد بالحديث بأن أغلب الأحاديث مرويةٌ بالمعنى، وفي ذلك يقول أبو الحسن علي بن محمد الأشبيلي المعروف بابن الضائع(ت٦٨٠هـ) "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة- كسيبويه وغيره- الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب" (٤٣).

وقد تابع ابن حيان شيخه ابن الضائع في هذا بقوله "إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى.

وثانيهما: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث لأن كثيراً من الرواة كانوا غيـر عرب، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك. (٤٤)

ولهذين السببين وغيرهما سكت النحاة الأوائل عن الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف فانقسم النحاة بعدهم إلى ثلاثة مذاهب.

أولاً: مذهب المانعين

ويمثل هذا المذهب أبو حيان الذي شنع على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث وكان أكثر تشدداً في منع الاحتجاج بالحديث من شيخه ابن الضائع الذي كان أول من نبه إلى قضية الاستشهاد بالحديث وأول من بين أن أئمة النحاة لم يستشهدوا به.

(43) خزانة الأدب ، ٢٣/١ ، مراحل تطور الدرس النحوي ص ١٨٧ عبد الله بن محمد الخثران.

(44) في أصول النحو ص ٤٧ سعيد الأفغاني ، الإصباح في شرح الاقتراح ، ص ٧٨-١١٢.

ثانياً: مذهب المجوزين

وكان أولهم السهيلي وقيل ابن خروف أما أكثرهم استشهاداً بالحديث فهو ابن مالك الذي رسم منهجاً مميزاً في الاستشهاد به، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث وإن لم يكن فيه عدل إلى أشعار العرب، وقد تمثل هذا المنهج بوضوح في كتابه (شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح) ولم يقتصر ابن مالك على نقل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده بل اتسع لكل ما جمع في الصحيح من كلام الصحابة.[1]

ويجدر بنا أن نشير إلى أن النحاة المكثرين من الاستشهاد بالحديث لم يستندوا فيما احتجوا به من الحديث على الرواية والمشافهة كما كان يفعل المتقدمون ، بل أصبحوا يجدون في الكتب والأسفار ومجامع الصحاح مادة يجعلون منها حجة، من غير أن يأ وا بما يمكن أن يجره الخط من سقط وتحريف.[2]

ثالثاً: مذهب المتوسطين

وهو مذهب الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) والسيوطي (ت٩١١ هـ) والشيخ محمد الخضر حسين من المحدثين،وهؤلاء العلماء قسموا الحديث إلى قسمين:

أحدهما: يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

وثانيهما: ما عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد ا بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم مثل كتابه إلى همذان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية فهذا القسم يصح الاستشهاد به في العربية، وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل

---

(1) القياس في النحو ، سعيد جاسم الزبيدي ، صـ ١٠٠-١٠٣ .

(2) القياس في النحو، سعيد جاسم الزبيدي ، صـ ١٠٠-١٠٤.

الضروري وبنى الكلام على الحديث مطلقاً... والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف.[1]

وقد عالج موضوع الاستشهاد بالحديث الشيخ محمد الخضر حسين في مجلة مجمع اللغة العربية على خير ما يعالجه عالم ثبت متروٍ وقاضٍ منصف، فسار على نهج الشاطبي في التفريق بين ما يستشهد به ومالا يستشهد به من الحديث الشريف ففرق بين ثلاثة أنواع من الأحاديث :

الأول : مالا ينبغي الخلاف في الاحتجاج به.

الثاني :مالا ينبغي الخلاف في عدم الاحتجاج به.

الثالث : ما يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد به.

وللنوع الأول الذي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به ستة أقسام:[2]

الأول: ما يروى بقصد الاستدلال به على كمال فصاحته صلى الله عليه وسلم كقوله: "حمِي الوطيس " وقوله: "مات حتف أنفه" إلى غير ذلك من الأحاديث القصار.

الثاني: ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها صلى الله عليه وسلم أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت، والتحيات، والأذكار،والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

الثالث: ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

الرابع: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها فإن ذلك دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

---

(1) القياس في اللغة ، محمد حسن عبد العزيز ، صـ ٩٠.

(2) دراسات في العربية وتاريخها ، محمد الخضر حسين ، صـ ١٧٥-١٨٠.

الخامس : الأحاديث التي دو ا من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريح، والإمام الشافعي.

السادس : ما عرف من حال رواته أ م كانوا لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة.

أما النوع الثاني الذي لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به فهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين، ولا يحتج ذا النوع من الأحاديث سواءً أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً.

أما النوع الثالث الذي يصح أن تختلف الأنظار حول الاستشهاد به فيمثل الأحاديث التي دونت في الصدر الأول ولم تكن من الأنواع الستة التي ورد ذكرها في النوع الأول وهي على نوعين:

الأول: حديث يرد لفظه على وجه واحد، والظاهر صحة الاحتجاج به.

الثاني: حديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه، فيجوز الاستشهاد بما يجيء في رواية مشهورة لم تغمز.

ولا يجوز الاستشهاد بما جاء في رواية شاذة أو غمزت من بعض المحدثين. (٤٥)

آراء بعض المحدثين في استشهاد سيبويه بالحديث

١- علي الجندي ناصف: "وأما شواهد الكتاب فقدر ضخم من القرآن الكريم وأشعار العرب وأرجازها" (٤٦).

(45) القياس في اللغة ، محمد الخضر حسين ، ص ٩١-٩٣.

(46) سيبوية إمام النحاة ، على الجندي ناصف ، ص ١٤٩.

٢- د. أحمد أحمد بدوي: " للكتاب مصدران من الشواهد هما القرآن الكريم، وكلام العرب وأشعارهم وأمثالهم وحكمهم" (٤٧).

٣- حسن عون: ذهب إلى أنه "ليس في الكتاب كله حديث من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم" وجعل سيبويه بهذا الصنيع السبب في إثارة قضية الاحتجاج بالحديث. (٤٨)

٤- شوقي ضيف: قرر أن سيبويه إنما استن بمدرسته في عدم الاستشهاد بالحديث. (٤٩)

٥- عثمان فكي: وكان أول من تنبه من المحدثين إلى استشهاد سيبويه بالحديث وذلك في بحثه الاستشهاد في النحو العربي حيث أثبت أن سيبويه استشهد بثلاثة أحاديث، ثم أثبت د. أحمد راتب النفاخ في كتابه فهرس شواهد سيبويه شاهدين آخرين. (٥٠)

٦- خديجة الحديثي: برهنت على أن النحاة الأوائل لم يهملوا الحديث وإنما احتجوا به على قلة إذ قالت " بغض النظر عن عدد الأحاديث التي احتج بها سيبويه وعن نوع التقديم الذي قدم به لها نستطيع القول : إن سيبويه وشيخه

---

(47) سيبويه حياته وكتابه ، د . أحمد أحمد بدوي ، ص ٣٩.

(48) تطور الدرس النحوي ، حسن عون ، ص ٤٥.

(49) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ٨٠.

(50) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، خديجة الحديثي ، ص ٧٧.

الخليل بن أحمد، وأبا عمرو ابن العلاء قد احتجوا بالحديث في النحو والصرف، وإن كان ما وصل إلينا من احتجاجهم قليلاً"[1].

وفي هذا رد على يوهان فك الذي زعم أن أول من احتج بالحديث الشريف ابن خروف وتبعه في ذلك ابن مالك.[2]

آراء العلماء المحدثين في الاحتجاج بالحديث

١- سعيد الأفغاني: يرى أن المنهج الحق أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من شعر ونثر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن بياناً أبلغ من الكلام النبوي، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافاً استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقيةٌ[3].

ويضيف الأفغاني "وأغلب الظن أن من يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار"[4].

ونرى أن ما ذهب إليه الدكتور سعيد الأفغاني غير صحيح فلم ينصرف علماء اللغة إلى رواية الشعر ولم تستنفذ روايته قواهم، ويهملوا الحديث _كما زعم_ بل كان لهم فضل عناية بالحديث ،وكانت قدر م على التأليف والإلمام بصنوف المعرفة

---

(1) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي ، صـ٧٧.

(2) العربية، يوهان فك ، ترجمة د. عبد الحليم النجار ، صـ٢٢٦-٢٢٧.

(3) في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، صـ٤٦.

(4) في أصول النحو، سعيد الأفغاني ، صـ٥٤.

تعينهم على ذلك ،لكن رواية الحديث بالمعنى وكثرة الوضاعين في زما م اضطرت النحاة إلى الاعتماد على كلام العرب من شعر ونثر في إثبات الظواهر اللغوية .

2- رأي تمام حسان: يلقي تمام حسان اللائمة على النحاة الذين لم يراعوا أن الذين تلقوا الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كانوا عرباً خلصاً أو أعاجم حريصين على ضبط ما أخذوه، ومع ذلك أقام النحاة قواعدهم على الشعر وتركوا الأحاديث وهي أقل منه مخالفة لقواعدهم وجعلوا الرواية بالمعنى سبباً في ترك الاحتجاج بالحديث دون الشعر مع أن كثيراً من الشواهد الشعرية التي اعتز ا النحاة رويت بالمعنى يشهد بذلك تعدد رواية الشاهد الواحد، ويرى تمام حسان أن ابن مالك أكثر إنصافاً وأصح منهجاً.[(١)]

٤- رأي خديجة الحديثي: أثبتت الدكتورة خديجة الحديثي أن النحاة الأوائل استشهدوا بالحديث وإن كان بشكل محدود وكان أولهم أبو عمرو بن العلاء شيخ الخليل و سيبويه، وأن الاحتجاج ا على الصورة التي أوردها سيبويه صحيح.

وقد ردت ذا زعم الدكتور محمود حسني محمود الذي أنكر أن تكون تلك العبارات احتجاجاً بالحديث عند سيبويه .

كما ناقشت الدكتورة خديجة تعليلي ابن الضائع وتلميذه أبي حيان وأثبتت أ ما لم يعرفا عند النحاة الأوائل وإنما هما من تعليلات المتأخرين، ثم نجد الدكتورة خديجة الحديثي تصرح بمخالفة جميع الباحثين من قدماء ومحدثين فيما ذهبوا إليه من أن أبا حيان كان يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقاً وإنما كان رفضه للحديث الذي لم يثبت عن العرب الفصحاء، أو الحديث الذي لم يثبت أنه مروي بلفظه يئه على أكثر من رواية،

---

(1) الأصول ، تمام حسان ، صـ١٠٦-١٠٧.

أما ما تواتر نقله عن العرب الفصحاء وكانت روايته بلفظ واحد على اختلاف الرواة فإنه لا يمنع الاحتجاج به. (٥١)

٥- محمد عيد: كانت السنة بين أيدي علماء اللغة وهي صالحة للدراسة اللغوية- كما كان بين أيديهم القرآن الكريم – لكنهم صرفوا أنفسهم عنها قصداً للسبب نفسه الذي لم يعتمدوا على القرآن من أجله وهو التحرز الديني، إذ وقف الإحساس الشديد بتنزيه لغة القرآن مانعاً لهم من الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة (٥٢)

وقول محمد عيد هذا مبني على الظن وليس له من الأدلة ما يسنده ،وقد سبق ردنا عليه عند الحديث عن القراءات . (٥٣)

٦- سعيد جاسم: يرى أن قلة ما ورد من أحاديث عند النحاة الأوائل ومن تابعهم يعود إلى انشغال النحاة بالرواية عن أعراب البادية إذ انشغلوا بذلك عن رواية الحديث إضافة إلى ما تتطلبه رواية الحديث من تفرغ وضبط في السند والمتن. (٥٤)

وهذا الرأي مطابق لرأي الأفغاني وكلاهما تنقصه الدقة .

وخلاصة القول: في الاستشهاد بالحديث أن الاحتجاج به لم يكن مهملاً عند القدماء وإنما بدأ على نطاق ضيق، وأخذ يتسع تدريجياً حتى وجدنا الخطوة الواسعة الجريئة عند ابن مالك في القرن السابع الهجري (٥٥) .

---

(51) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، خديجة الحديثي ، ص ٤٢٣-٤٢٧.

(52) الرواية والاستشهاد ، محمد عيد ، ص ١٣٥

(53) انظر ص ١٤ من هذا البحث .

(54) القياس في النحو ، سعيد جاسم ، ص ٩٨.

(55) الرواية والاستشهاد ، محمد عيد ، ص ١٣٥.

وما قاله الدكتور محمد الخضر حسين في الاحتجاج بالحديث وارتضاه مجمع اللغة العربية هو الرأي الحق في هذه المسألة والله أعلم [٥٦]

ثالثاً: الاحتجاج بكلام العرب

أما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم سواءً كان شعراً أم نثراً. [٥٧]

وقد أجمع علماء العربية قديماً وحديثاً على الاحتجاج بكلام العرب في اللغة والنحو، إلاّ أ م شرطوا لذلك شروطاً وحددوا الاحتجاج زماناً ومكاناً، وأما المحدثون من علماء اللغة فكانت لهم آراء في هذا سنوردها في آخر هذا العرض.

أولاً: التحديد الزماني

قبل علماء اللغة الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر ومنتصف القرن الرابع في البوادي ،وعلى هذا التحديد قسم علماء اللغة الشعراء إلى أربع طبقات هي:

١- طبقة الشعراء الجاهليين، وهم الذين لم يدركوا الإسلام.

٢- طبقة الشعراء المخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام.

٣- طبقة الشعراء الإسلاميين، وهم الذين عاشوا في العصر الإسلامي الأول والعصر الأموي ممن غلبت على شعرهم الفصاحة والأصالة كجرير والفرزدق والأخطل وغيرهم.

٤- طبقة الشعراء المحدثين وكان أولهم بشار بن برد.

---

(56) ابن يعيش وشرح المفصل ، د . عبد اللطيف الخطيب ، ص ١٥٤.

(57) الإصباح في شرح الاقتراح ، محمود فجال ، ص ٩٠.

وقد أجمع علماء اللغة على الاستشهاد بكلام الطبقتين الأوليين (الجاهليين والمخضرمين) واختلفوا في الطبقة الثالثة ، فذهب عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب إلى جواز الاستشهاد ا[1] أما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها في علوم اللغة والنحو والصرف خاصة إلا على سبيل الاستئناس، لا على سبيل التأصيل والبناء. وكان آخر من يحتج بشعره على هذا الأساس بالإجماع (إبراهيم بن هرمة ت ١٥٠هـ) أما أهل البادية فقد ظل العلماء يدونون لغا م حتى فسدت سلائقهم في منتصف القرن الرابع الهجري.[٢]

ثانياً: التحديد المكاني

وقد أقام علماء اللغة هذا التحديد ؛ لاختيار لغات بعض القبائل الواقعة في وسط الجزيرة العربية على أساسين هما:

١- توغل هذه القبائل في البداوة.

٢- البعد عن الاختلاط بسكان الحواضر والأمم الأخرى.

وعلى هذا صنف أبو نصر الفارابي لغات القبائل فقال:

" كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية و م أُقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد ؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكِلَ في الغريب والإعراب والتصريف. ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ،ولا عن سكان البراري ممن كان

(1) خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي ، ٢٠/١.
(2) مراحل تطور الدرس النحوي عبد الله الخثران، صـ١٩٨-١٩٩.

يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم. فلم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام ؛ فإ م كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد؛ فإ م كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرءون في صلا م بغير العربية، ولا من تغلب ولا النمر؛ فإ م كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ولا من بكر؛ لأ م كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأ م كانوا من سكان البحرين مخالطين للهند والفرس. ولا من أزد عمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة؛ ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامية، ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم" (٥٨).

وهذا التصنيف كان قد حاز القبول وجرى عليه العمل، فأصبح الخروج عليه مدعاة للنقد، فهذا أبو حيان في شرح التسهيل يلوم ابن مالك لاعتماده على لغات لخم وجذام وغسان، فيقول أبو حيان "ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن".

وقد انتقد د. محمد حسن جبل وثيقة الفارابي هذه ورأى أن التمحيص التطبيقي يكشف عن خلاف ما قاله، ففي (اللسان) احتجاجات لغوية لشعراء كثيرين من تلك القبائل التي قال إ ا لم يؤخذ عنها مثل قضاعة وغسان، وإياد وتغلب، وشعراء الحواضر كالمدينة والطائف والحيرة.... الخ. (٥٩)

([58]) الألفاظ والحروف ، أبو نصر الفارابي ، ص ١٤٦-١٤٧ .

* الاقتراح في أصول النحو السيوطي ، ص ١٦٢-١٦٣، ط ١٤٠٩هـ.

([59]) الاحتجاج بالشعر في اللغة ، محمد حسن أبو جبل ٢٠٢/١.

وهـذا صحيح فيما يتصل بشعراء هذه الحواضر قبل جمع اللغة [٦٠] ولذا قال الفارابي في ختام وثيقته:" لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم ".

وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : " لا أقول : (قالت العرب) إلا ما سمعت من عالية السافلة، وسافلة العالية، يريد ما بين نجد وجبال الحجاز حيث قبائل أسد، وتميم، وبعض قبائل قيس، وكان عثمان رضي الله عنه يقول: "لا يملين في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف".

وقد قام التصنيف المكاني على أساس البعد أو القرب من بلاد العجم فكان حيز هذا التصنيف هو قلب الجزيرة العربية حيث العرب الخلص الذين لم يختلطوا بغيرهم من سكان الحواضر، لأن الاختلاط يؤثر ولا شك على الفصاحة ؛ لذا نبه ابن جني في كتاب الخصائص (باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر) فقال: "وعلة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلاط، والفساد والخطل، فلو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر". [٦١]

وقد سار علماء اللغة والنحو من البصريين على نهج ضمن لهم صحة الاستقراء حيث ذكر الجاحظ أنه "متى وجد النحويون أعرابياً يفهم اللحن وأشباهه بهرجوه، ولم يسمعوا منه، لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي تفسد اللغة، وتنقص البيان؛ لأن تلك اللغة إنما انقادت ، واستوت واطردت وتكاملت بالخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة وفي تلك الجيرة". [٦٢]

---

(60) القياس في اللغة محمد حسن عبد العزيز ، ص ١٠٣.

(61) الخصائص ، ابن جني ، ٥/٢.

(62) البيان والتبيين ١٦٢/١-١٦٣، مراحل تطور الدرس النحوي ، ص ١٦٥، الخثران.

إن علماء اللغة وأخص البصريين منهم كان لهم عناية فائقة بجمع اللغة حتى صاروا بهذا الصنيع أئمة للعلماء من بعدهم بل إن معاصريهم من علماء الكوفة تأثروا بهم في ذلك فهذا أبو عمر بن العلاء يجاور البدو أربعين سنة ويروى أن كتبه في النقل عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتاً إلى قرب السقف. (٦٣)

وقد فضل أبو زيد الأنصاري على أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب لسلامة لغة من نقل عنهم من العرب وفي ذلك يسجل السيوطي في الاقتراح قول أبي المنهال: "أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة: أبو عمرو بن العلاء وهو أول من وضع أبواب النحو، و يونس بن حبيب وأبو زيد الأنصاري وهو أوثق هؤلاء كلهم وأكثرهم سماعاً عن فصحاء العرب ، سمعته يقول: ما أقول: قالت العرب إلا إذا سمعته من عجز هوازن ، وفي رواية إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن وبني كلاب وبني هلال أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية وإلا لم أقل : قالت العرب" (٦٤).

ومن الملاحظ أن علماء العربية استشهدوا بالشعر العربي أكثر من استشهادهم بالنثر العربي ولعل سبب ذلك يعود إلى شيوع حفظه وكثرة تداوله، ثم إن رواية الشعر أحرى أن تكون أضبط لأن الضبط يمثل عنصراً من عناصر إيقاعه، وقد اعتمد سيبويه في شواهده كثيراً على الشعر حتى بلغت شواهده من الشعر قرابــة (١٠٥٠) بيتاً وكانــت هذه الشواهد لقرابة (٢٣٦) شاعراً ينتمون إلى ست وعشرين قبيلة من قبائل العرب. (٦٥)

أما النثر فكان استشهاد العلماء به على نطاق أقل من القرآن والشعر ونعني بالنثر لغة الأمثال والخطاب اليومي، وقد اعتمد علماء اللغة على لغة التخاطب اليومي

---

(63) وفيات الأعيان ٤٤٦/٣.

(64) الاقتراح ، ص ٢٠٧.

(65) القياس ، سعيد جاسم ، ص ١٢٠.

ولغة الأمثال كمصدر من مصادر الاحتجاج، فهذا سيبويه يعتمد عليها منفردة في بناء بعض قواعده وأصوله، ولا يختلف منهجه في ذلك عن الاستشهاد بالشعر، وكان المتوقع أن يكون النثر الدليل الأول عند النحاة في استنباط قواعدهم لخلوه من الضرائر، ولأن العرب حين تتكلم تتكلم على سجيتها وطباعها دون تكلف فيكون كلامها العفوي منطلقاً لتأصيل القواعد والأسلوب ولكن هذا لم يحصل فجاء النثر دليلاً متأخراً بعد القرآن والشعر. (٦٦)

وكتب النحاة مليئة بالاحتجاج بلغات العرب وأمثالهم وأولها كتاب سيبويه ثم معاني القرآن للفراء وغيرها من كتب أئمة المذهبين البصري والكوفي إلا أ ا على كثر ا لم تكن عند النحاة تعدل الشواهد الشعرية والقرآنية.

ولقد تأمل ابن جني الكلام المسموع فوجده على ضربين مطرد وشاذ.

فالمطرد : ما تتابع واستمر من الكلام والأصوات.

والشاذ : ما فارق ما عليه بابه وانفرد.

ثم قسم ابن جني الكلام من حيث الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام (٦٧):

الأول : مطرد في القياس والاستعمال وعليه أكثر الكلام.

نحو / قام زيد – وضربت عمراً – ومررت بسعيد .

الثاني : مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضي من يدع ويذر، وقولهم مكان (مبقل) هذا هو القياس والأكثر في السماع (باقل) والأول مسموع أيضاً.

الثالث : مطرد في الاستعمال شاذ في القياس ، نحو" استحوذ" و"استنوق الجمل" و "استصوبت الأمر" و"أبى ، يأبى " والقياس الإعلالُ في الثلاثة وكسر عين الأخير.

الرابع : شاذ في القياس والاستعمال معاً ،نحو "ثوب مصوون" و "فرس مقوود " و "رجل معوود من مرضه".

---

(66) القياس ، سعيد جاسم ، ص ١٢٩.

(67) الخصائص ، ٦٧/١.

آراء علماء اللغة المحدثين في الاحتجاج بكلام العرب

أولاً: رأي محمد عيد:

يرى محمد عيد أن النحاة الأوائل حققوا نتائج باهرة في دراستهم للنصوص في بداية الأمر ثم لما تعمقوا وتوسعوا في دراستهم حملوا أنفسهم – عن اضطرار أو قصد- على السير بالنصوص في طرق ملتوية لا تتفق مع ظاهر الرواية فيها فظهرت عليها آثار الصنعة الذهنية وأخضعت بعض النصوص بغير حق للنحاة وقواعدهم. [٦٨]

ويشير محمد عيد إلى أن التزام الرواة بالمشافهة والحفظ لم يكن على خير الفروض، مما أدى إلى الكذب في الرواية بالنحل والتحريف. [٦٩]

وينكر محمد عيد على النحاة انتقاءهم للشواهد فيقول: "ليس من حق النحاة أن ينتقوا ويختاروا مستوىً واحداً (الفصحى) من بين مستويات، اللغة بل إن الواجب العلمي أن يلاحظ عالم اللغة كل صور الاستعمال دون الاحتفاء ببعضها على حساب الآخر" [٧٠].

ويبرهن محمد عيد على ما يقول بقول بلومفيلد : "إن من غير المصرح به للغوي أن يتجاهل أي جزء من مادة دراسته أو يخطئه؛ ينبغي أن يلاحظ اللغوي كل صور الحديث دون تحيز، ولكن من واجبه أن يراعي ظروف الناطقين باللغة حين يفرق بين الصحيح وغير الصحيح" [٧١]، فالذي ينبغي أن يراعى هو الاستعمال وظروفه فقط

---

(68) الرواية والاستشهاد ، د. محمد عيد ، ص ٦١-٦٢.

(69) المصدر السابق ص ٢٣٣.

(70) المصدر السابق ص ٢٣٤

(71) الرواية والاستشهاد ، د . محمد عيد، ص ٢٣٦.

، فإذا تدخل الباحث في ذلك فانتقى واختار -كما فعل النحاة- فقد أساء إلى الاستعمال والدراسة جميعاً.

ومما لاحظه محمد عيد على صنيع النحاة العرب، أن بعض مادة اللغة جاءت كما شاء لها الرواة والنحاة أن تكون لا كما استعملها الناطقون من الشعراء والأعراب ، وهذا يتعارض مع وجهة النظر الحديثة في وصف استعمال الناطقين، فمهمة الدارس –على رأي أصحاب علم اللغة- ينبغي أن تقتصر على وصف ما هو موجود من غير تصرف ولا تغيير ، فإن كان ما هو موجود معوجاً فليس لأحد أن يقومه، وإنما ينبغي أن يلاحظ عوجه كما هو ، أما أن تمتد الأيدي والألسنة لتعديل النطق والتصرف فيه فهو أمر ينافي مهمة الباحث- على حد زعم الوصفيين- ويتعارض تماماً مع موقفه الوصفي من النصوص ؛ولذا فإن ما أجازه الرواة والنحاة الأقدمون من التغيير بمقتضى عرفهم أمر مرفوض في جملته وتفصيله ، أما دورنا نحن وماذا نفعل الآن، فالمسلك الصحيح- كما يراه محمد عيد -هو محاولة رد هذه النصوص التي خضعت لتصرف الرواة والنحاة فيها إلى أصلها قبل أن يتصرفوا فيها، وذلك بمراجعة دواوين الشعراء وموسوعات الأدب واللغة وعزل مالا نتمكن من صحته وتوثيقه [٧٢].

ويؤكد محمد عيد على مهمة الباحث الوصفي أ ا تقتصر على وصف الحقائق لا فرض القواعد، وفي ضوء هذا الفهم يتبين مدى تجاوز النحاة العرب- على حد زعم الوصفيين- لمهمتهم إذ لم يكتفوا بتحقيق المادة المروية ودراستها بل قد تدخلوا أحياناً بالصنعة وأخرى بتحريف النصوص وافتراض الوجوه فيها على مقتضى القواعد ، وهذا مسلك قد جانبه التوفيق في جملته وتفصيله. [٧٣]

---

(72) الرواية والاستشهاد ، د . محمد عيد ، ص ٢٤٢.

(73) الرواية والاستشهاد ، د . محمد عيد ، ص ٢٤٩.

ومن وجهة النظر الحديثة يرى محمد عيد أن ترتبط نتائج الدراسة بالمادة اللغوية لا تطبق نتائج دراسة الشعر على النثر كما فعل النحاة لاختلاف المستويين. (٧٤)

ويخلص محمد عيد بعد عدة ملاحظات ذكرها حول الرواة والمادة المروية إلى أن الأساس الذي تحكم في نظرة علمائنا لعصر الاستشهاد هو (التفضيل بالأعصار، لا بمادة اللغة من الكلام والأشعار) ، وأنه ينبغي أن ندرس نصوص القرآن والسنة من جديد كو ما مصدرين مهمين لنشر الفصحى (٧٥).

وهذا يعني أن نبدأ من حيث نحن لا من حيث انتهى الآخرون ، وهل كانت علوم علمائنا الأوائل غير صالح للبناء عليها؟!

إن الحكم بمقتضى وجهات النظر اللغوية الحديثة على دراسات السلف دون فهم لها حكم غير دقيق وهذا ما وقع فيه محمد عيد ومن على شاكلته من المحدثين.

ثانياً: رأي د. تمام حسان :

انطلق النحاة في رحلة السماع إلى البادية، بعد أن "بعج ابن أبي إسحاق النحو ومد القياس وشرح العلل" (٧٦) وهنا وجد النحاة أنفسهم ينظرون في المسموع وفي أيديهم أصول ثابتة يقيسون عليها ويتخذو ا معايير حتى لما يقوله الفصحاء، ومعنى هذا أن الفصاحة لم تعد المعيار الوحيد للقبول في عرف النحاة كما كانت قبل اكتمال النحو، وإنما أضاف النحاة إليها معياراً آخر للصواب والخطأ استخرجوه هم من الكلام الفصيح ، ذلك هو القواعد النحوية (٧٧).

وقد كان ميدان دراسة النحويين لغة العرب شعراً ونثراً، إلا أن النحاة حفلوا بالشعر كثيراً إلى درجة ألهتهم أو كادت تلهيهم عما عداه من الكلام ؛ وذلك لأن

---

(74) الرواية والاستشهاد ، د . محمد عيد ، ص ٢٤٩.

(75) الرواية والاستشهاد ، د . محمد عيد ، ص ٢٦٢.

(76) الاقتراح ، ص ١٩.

(77) الأصول ، تمام حسان ، ص ١٠٨.

للشعر لغته الخاصة التي تتسم بالضرائر والرخص وتسعى إلى تحقيق الجمال ، فهو يمثل اللغة الأدبية إلى حدٍ كبير؛ لذا نجد النحاة العرب قد اختاروا اللغة الأدبية دون سواها ليستخرجوا منها النحو، وإذا أدركنا أن النحاة لم يتصدوا لمهمة إنشاء النحو إلا من أجل خدمة القرآن، والقرآن نص أنزل باللغة الأدبية وليس بلغة التخاطب العادية، أدركنا هدف النحاة من الانتقاء الزماني والمكاني لمادة اللغة وأن تركيزهم على اللغة الأدبية ممثلة في لغة الشعر خدمهم في توحيد منهجهم ، حيث اللغة الأدبية أقل تشعباً من لغة التخاطب اليومية ، وهي لغة القرآن التي تميزت بالفصاحة والبيان.

ويضيف د. تمام: وإذا أدركنا هذا التمسنا لنحاتنا العذر إذا باينوا مطالب المنهج اللغوي الحديث [٧٨].

ومع أن تمام حسان يرى أن اللهجات في حقيقتها اختلاف للتأثيرات الناجمة عن مقابلة استعمال أبناء القبائل للغة المشتركة مع صور لغوية أقل فصاحة [٧٩].

إلاّ أنه أخذ على النحاة أ م درسوا لهجات عربية متعددة ليستخرجوا منها نظاماً نحوياً ولم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة ومرحلة أخرى من تطور اللغة، فأخذوا شواهدهم من فترة لغوية دامت أكثر من خمسة قرون كاملة. [٨٠]

ومع ذلك يرى تمام أن النحو يتسم بالموضوعية، وما يكون لها من استقراء ناقص وضبط، فأما الاستقراء الناقص فيتضح من أن النحاة قد بنوا النحو على المسموع من كلام العرب ، والمقصود هنا ما روي من اللغة الأدبية لا لغة الكلام والتخاطب [٨١].

---

(78) الأصول ، تمام حسان ، ص ١٠٨-١١٠

(79) الأصول ، تمام حسان ، ص ١١١.

(80) الأصول ، تمام حسان ، ص ١١١.

(81) الأصول ، تمام حسان ، ص ١١٨.

كما يرى أن صنيع النحاة منسجم مع الظروف التي صادفتهم، وأن الاعتداد بالنصوص المروية ألجأ النحاة إلى منهج المحدثين في نقد النصوص وتوثيقها [٨٢]، وأن النحاة بنوا الانتقاء المكاني على معيار الفصاحة. [٨٣]

ثالثاً: رأي د. مهدي المخزومي :

يرى الدكتور مهدي المخزومي أن الاعتماد على الشعر في تقعيد القواعد أدى إلى اضطراب النحاة في بعض أحكامهم [٨٤]، وفتح باب الحمل على الضرورة، والخلاف بين البصريين والكوفيين كما ورد في الإنصاف لابن الأنباري.

ويأخذ المخزومي على الكوفيين والبصريين جميعاً مأخذاً قد سبق للدكتور إبراهيم أنيس أن عـرض له في كتابه (من أسرار اللغة) [٨٥] " ذلك أن النحاة لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد، حتى لقد كانوا يتشبثون في كثير من الأحيان بأبيات من الشعر في تصحيح قاعدة أو تأييد أصل مع أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي ما فللشعر لغته الخاصة، وليس كل ما يجوز في الشعر جائز في النثر [٨٦].

ونقول لأنيس و المخزومي إن مهمة النحاة هي التقعيد للغة العرب شعرا ونثرا ؛ لذا فالقواعد المشتركة أكثر توحيدا للمنهج وأسهل تعلما على الدارسين مادام الشعر والنثر ينتميان إلى مستوى لغوي واحد .

رابعاً: رأي محمد حسن عبد العزيز :

---

(82) الأصول ، تمام حسان ، ص ١١٨.

(83) الأصول تمام حسان ، ص ١١٠.

(84) مدرسة الكوفة ، د . مهدي المخزومي ، ص ٣٣٥.

(85) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، ص ٢٤٨.

(86) مدرسة الكوفة ، مهدي المخزومي ، صـ ٣٣٥.

يرى أن النحاة لم يكونوا منصفين حين حكموا أهواءهم وأذواقهم في إعظام القديم ونصرته وفي التهوين من شأن الحديث وإنكاره وكان عليهم أن يضعوا معايير علمية موضوعية يحكمون ا على القديم والحديث على سواء.

ويرى أن المنهج العلمي الدقيق يقتضينا أن نعيد النظر في شواهد النحو وأمثلته بل في مادة اللغة العربية الفصحى نفسها في المراحل التي أعقبت مرحلة الاستشهاد، ويرى أن ذلك يكشف لنا عما أصاب بنية الكلمة والجملة العربية من تغيير عبر الأزمان. ويأسف محمد عبد العزيز على عدم تسجيل لغة النثر الأدبي التي عرفتها الأمة العربية على يد الجاحظ وأبي حيان والكندي والفارابي وابن سيناء ويتمنى لو سجلت و قُعد لها.(1)

أما أن النحاة حكموا أهواءهم ونصروا القديم لقدمه وهونوا من الحديث وأنكروه فحكم فيه قسوة على النحاة ،ويحسن بنا أن نحسن الظن م ونقول إنما اضطرهم انتشار اللحن وفساد الألسنة إلى تفضيل القديم .

خامساً: رأي إبراهيم أنيس :

يرى أن البحوث العلمية اللغوية الجديدة ترفض دكتاتورية الزمان والمكان ولا تجد فرقاً بين الأجنبي عن اللغة و ابن اللغة الذي تربى في كنفها، وأنه ليس هناك روابط فردية بين اللغة والجنس، فاللغة ملك من يتعلمها، ولا أثر للوراثة أو الجنس فيها.(2)

ويتهم أنيس النحاة القدماء بأ م قد سمعوا شيئاً وأخطأوا تفسيره واستنبطوا قواعدهم قبل أن يتم لهم الاستقراء ، سمعوه في لهجات متعددة وسمعوه في اللغة النموذجية الأدبية، وسمعوه في القراءات القرآنية ثم قبل أن يتم لهم السماع ، ودون الاقتصار على مصدر واحد كما هو الواجب في تقعيد القواعد بدءوا يقعدون

---

(1) القياس في اللغة العربية ، د. محمد حسن عبد العزيز ، صـ ١٢٠-١٢١.

(2) المعنى والإعراب ، عبد العزيز عبده ، صـ ٩٢.

قواعدهم فاختلطت عليهم الآراء وكثرت الأقوال فأهملوا ما أهملوا، وقاسوا ما قاسوا ثم خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضا [٨٧]

ونرد على أنيس قوله بما قاله الدكتور تمام حسان "أن النحو يتسم بالموضوعية وما يكون لها من استقراء ناقص ،وأن النحاة بنوا انتقاءهم على معيار الفصاحة ،وأن تركيز النحاة على اللغة الأدبية ممثلة في لغة الشعر خدمهم في توحيد منهجهم حيث اللغة الأدبية أقل تشعبا من لغة التخاطب اليومي " [٨٨]

سادساً: رأي عبد العزيز عبده :

يرى أنه جدير بالنحويين تهذيب النحو من اللغات المهجورة لتأخذ هذه اللغات مكانها في علوم أخرى كتاريخ اللغة وفقه اللغة، فأما وضعها في النحو فهو مما يطوح الناس في مجهول العربية ويجعل العربية تشكو البطنة من كثرة مسائل النحو الفصيح وغيره. [٨٩]

سابعاً: رأي يوهان فك :

يدافع يوهان فك عن شعر المحدثين وينتقد علماء اللغة القدماء في حصرهم للاحتجاج على الطبقتين الأوليين قائلاً نسي القدماء أموراً لم أجدها في العربية ومنها:

١_ شواهد الطبقتين ليست بكافية لفهم تطور اللغة؛ لذا ترى الدراسة الحديثة وضع شواهد أخرى من اللهجات العربية إلى جانب تلك الشواهد.

٢_ الاقتصار على شعر الجاهليين والإسلاميين يجعل اللغة فقيرة في قواعدها الأساسية، لأنها تقوم على شعر طبقتين معينتين لا تمثل أحوال الأقوام المستحدثين وأفكارهم الدينية والفلسفية والعلمية.

٣_ تناسى النحاة أن بعض شواهد تلك الطبقتين منحول.

---

(87) من أسرار اللغة إبراهيم أنيس ، ص ٢٤٩.

(88) الأصول تمام حسان ص ١٠٨-١١٨.

(89) المعنى والإعراب ، عبد العزيز عبده ، ص ١١٤-١١٥.

٤- تناسى النحاة أن تقديسهم للأسلاف ربما غلب عليهم في تحري دقة الأمانة العلمية، فمن مبادئهم أنه لا يحتج بشعر أو نثر لا يعرف قائله مخافة أن يكون منحولاً ولكنهم خالفوا هذا المبدأ ففي كتاب سيبويه خمسون بيتاً لم يعرف قائلوها؟[١]

ونقول لـ(يوهان فك): إن اقتصار النحاة في استشهادهم على شعر الجاهليين والإسلاميين ضرورة علمية لضمان صحة الاستقراء الذي وضعت الفصاحة معيارا له ،وليس في ذلك تأثير على سعة القواعد .

وأما ا امه بانتحال الشواهد فيبطل هذا الا ام ما عرف عن النحاة من أ م يترفعون عن رواية شعر شاعر مجهول الحال، أما جهالة العين فلا تضر، والعربي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به وقد حكِي عن رؤبة وأبيه أ ما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها [٢].

ثامناً: رأي حلمي خليل :

يرى حلمي خليل أن شروط النحاة في تحديدهم الزماني والمكاني يتحقق ا توثيق المادة اللغوية ولكن ثمة خطأ منهجي وقع فيه هؤلاء العلماء وهو الخلط بين مستويات الاستعمال اللغوية المختلفة في البيئة التي أخذوا عنها اللغة ، حيث عدوا كل ما يسمعون ينتمي إلى مستوى متجانس وهو ما أطلقوا عليه (لغة قريش) رغم إدراكهم لوجود ظواهر صوتية وصرفية ونحوية ودلالية تنتمي إلى لهجات قبلية متعددة ، فأصبحنا نقرأ في كتب النحو عن ما الحجازية أو ما التميمية أو لغة "أكلوني البراغيث" أو لغة طيىء أو غيرها، فلم يلتفت النحاة إلى هذه الظواهر عند وضع القواعد، كما فا م أن يدرسوا اللهجات العربية دراسة مستقلة لتتميز عن الفصحى.

ويضيف حلمي خليل " ومن حيث التحديد الزماني، فقرنان في الحواضر وأربعة في البوادي كفيلة بظهور استعمالات وتطورات لغوية لم تؤخذ في الحسبان فضلاً عن

---

(1) المعنى والإعراب ، عبد العزيز عبده، صـ ١١٦-١١٨.

(2) الخصائص ابن جني ٢٥/٢

أ م بالحدود الزمانية أهدروا جانباً كبيراً من الثروة اللفظية والظواهر النحوية التي طرأت على الاستعمال اللغوي ، كما حجب علماء اللغة والنحو بعد القرون الأولى من درس العربية على أساس أن ما جد من استعمالات لا يحتج ا. [(٩٠)]

ويبطل ملاحظات حلمي خليل ما عرف عن النحاة من حرصهم على تدوين المستوى اللغوي الفصيح دون اللهجات ،إلا ما ورد من لهجات في استعمال فصيح كـ(ما) الحجازية و(ما) التميمية التي وردتا في الاستعمال الفصيح والتميمية أقيس على رأي سيبويه [(٩١)].

تاسعاً: رأي سعيد الأفغاني:

يأخذ سعيد الأفغاني على النحاة بعض المآخذ منها:

١- قلة الاستشهاد بالنثر.

٢- أ م حملوا كل شعر لا يتفق مع قواعدهم على الضرورة. ويرجح سعيد الأفغاني أن قواعد النحاة وقوانينهم بنيت على أساس غير متين من الناحية النظرية على الأقل. [(٩٢)]

٣- أ م لم يصدروا في تنسيق شواهدهم عن خطة محكمة شاملة بل نكون أقرب إلى الحقيقة إن قلنا إن النحو أسس على خليط لا نظام له مما روي على أنه تكلمت به العرب. [(٩٣)]

٤- يتهم منهج الخليل و أبي عمرو (أحمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات) بالقصور ويرى أن النحاة لم يحققوا هذا المنهج. [(٩٤)]

٥- عدم دراسة أحوال الرواة لمعرفة الثقة والضابط والوضاع وعدم تحقيق النصوص التي بنوا عليها قواعدهم لا سنداً ولا متناً.

---

(90) مقدمة لدراسة علم اللغة ، حلمي خليل ، ص ١١٤-١١٥.

(91) الكتاب ٥٧/١.

(92) في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، ص ٦٠.

(93) المصدر السابق ، ص ٧١

(94) المصدر السابق ، ص ٧٤.

٦- إهمالهم لبعض القراءات القرآنية من الاحتجاج وإهمال الحديث وبعض كلام الفصحاء كالشافعي من الاحتجاج.[٩٥]

ويخلص سعيد الأفغاني بعد هذه المآخذ إلى التسليم بما ذهب إليه العالم (إسرائيل ولفنسون) في تاريخ اللغات السامية من أن حالة اللغة العربية عند ظهور الإسلام يجب أن تبحث في القرآن أولاً ثم في الحديث ثانياً ثم في الأمثال ثم في الشعر على تحفظ.

ونقول لسعيد الأفغاني هذا تجاهل لصنيع النحاة و هميش لجهودهم و حجة على صاحبه قبل أن يكون حجة له.

وعند المفاضلة بين نحاة البصرة والكوفة في أمر السماع والقياس يقول الدكتور سعيد الأفغاني " الحق أن البصريين عنوا بالسماع فحرروه، وضبطوه، واحترموه على حين زيفه الكوفيون وبلبلوه ، والأمر في القياس على هذه الوتيرة ، نظمه وحرر قواعده وأحسن تطبيقه البصريون ، على حين هو في يد الكوفيين مشوش غير واضح المعالم ولا منسجم في أجزائه ولا مطرد..."[٩٦]

ويميل الأفغاني إلى أن " المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح، ولا مذهب قياس منظم لكن التاريخ يؤيد وجود المذهبين مذهب السماع ومذهب القياس، وهما حقاً وجدا ولكن في البصرة لا في الكوفة "[٩٧].

ويرى الدكتور مصطفى السنجرجي أن الكوفيين لم يكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذ م البصريين، ولم يحسنوه، ثم جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجاً خاصاً لهم ، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ ، وأخذوا عمن فسدت لغته من الأعراب، وأهل الحضر، فلما اقتضت المنافسة أن يكون لهم قياس كما لأولئك بنوه

---

(95) المصدر السابق ، ص ٧٥.

(96) من تاريخ النحو ، د . سعيد الأفغاني ص ٧٤.

(97) المصدر السابق ، د . سعيد الأفغاني ، ص ٧٥.

على ما عندهم مما يتـ ه عن روايته البصريون ثم جعلوا لكل شاذ قاعدة فانتشرت قواعدهم ولم يعد لها ما يمسكها من نظام أو منطق.[٩٨]

عاشراً: رأي أنيس فريحة :

يرى أن " أكثر قواعد النحو والصرف في كثير من اللغات قواعد كتابة لا قواعد نطق وفهم وإفهام، وأن اللغة متطورة لا تعرف الجمود، وهذا ما فات الصرفيين القدماء أن يفهموه"[٩٩].

ويرى أنيس فريحة أن العامية تطور لغوي[١٠٠] تمثل تقدماً ورقياً في اللغة وسرعان ما ينقض هذا الرأي فيرى أ ا لغات فاسدة ركيكة وهي انحطاط لغوي.[١٠١]

حادي عشر : رأي عباس حسن :

ينتقد عباس حسن اللغويين والنحاة من أجل اقتصارهم على أخذ اللغة من قبائل ست تاركين ما عداها من القبائل التي تجاوز ثلاثين قبيلة، ويتحسر عباس حسن على أن النحاة لم يضعوا نحواً خاصاً لكل قبيلة.[١٠٢]

ويرى المهيري أن قراءة عباس حسن للتراث من النوع الذي انبهر أصحا ا ببعض المفاهيم الحديثة دون التحكم فيها فيسلطو ا على التراث بصفة آلية فيؤول م الأمر إلى نقيض ما يقتضيه منطقهم ، فمنطق ما اعتمد عليه عباس حسن يحتم على النحوي عملاً وصفياً بحتاً ويحظر عليه المواقف الانتقائية ويجعل منه مجرد ملاحظ لا دور له في توجيه حياة اللغة ولا مسئولية له في ما يطرأ عليها من تطورات، وموقف عباس

---

(98) المذاهب النحوية ، د . مصطفى السنجرجي ، ص ١٩٢.

(99) نحو عربية ميسرة ، أنيس فريحة ، ص ٧٩-٨٠.

(100) المصدر السابق ، أنيس فريحة ، ص ١٠٢.

(101) المصدر السابق ، أنيس فريحة ، ص ١٧١.

(102) اللغة والنحو عباس حسن صـ ٨١، ١١٥

حسن هنا يتسم بالتناقض عندما دعا إلى توسيع نطاق الاستشهاد اللغوي ثم نادى بعد ذلك باختيار مثل لغوي بلاغي أسمى ؛ ليكون مرجعاً لاستنباط القواعد النحوية. [١٠٣]

ثاني عشر : رأي كمال محمد بشر :

يرى الدكتور كمال بشر أن " وقف الاستشهاد بتاريخ معين معناه إغلاق باب البحث العلمي في هذه اللغة بعد هذه الفترة التي حددوها اية لدراستهم ... وكان الواجب في نظرنا فتح باب الدراسة للغة في فترا ا المتعاقبة". [١٠٤]

ويصور كمال بشر هذه المسألة في الحقل اللغوي بقوله: "اللغة بوصفها أداة الفهم والإفهام تتغير وتتطور أردنا أم لم نرد على حين ظلت قواعدها جامدة لم تنقل قيد أنملة عن الصورة التي سجلت ا في العصور الخوالي ، وهكذا أصبحت القواعد في كثير من الحالات لا تصور الواقع أو تمثله، بل إ ا أحياناً تناقضه، وليس في طوعنا اطراح لغتنا الحاضرة؛ لأ ا أداة التفاهم الواقعي ولا إهمال القواعد التقليدية؛ لأ ا جزء من تراثنا" [١٠٥].

ويرى كمال بشر أن مدرستي البصرة والكوفة خرجتا عن حدود المنهج الصحيح يظهر ذلك من طريقة بحثهم اللغوي التي تتسم بعدم التكامل ، والخلط بين المبادئ اللغوية، كما أ ا لا تلتزم بخط تفكير واحد.

---

(103) نظرات في التراث اللغو العربي ، عبد القادر المهيري ، ص ١٠٧.

(104) دراسات في علم اللغة ، كما بشر ، ص ٥٢.

(105) المصدر السابق كمال بشر ص ٥٣.

ويبدو أن موقف كمال بشر من التحديد المكاني غير موحد[١٠٦] فهو مرة يرى أنه إهدار لقدر كبير من اللغة ومرة يرى أنه من الضروري وجود التحديد المكاني وأنه مبدأ جيد يتسق في عمومه مع أسلوب الدرس الحديث.

ثالث عشر: رأي الدكتور عبده الراجحي :

يرى عبده الراجحي أن عدداً غير قليل من القضايا التي استقرت عليها المدرسة البصرية غير صحيح من الناحية اللغوية لأ ا فسرته في ضوء نظر عقلي معين لا يطابق الواقع اللغوي. والحق أن الدراسة الموضوعية لمدرستي البصرة والكوفة تبين أن كثيراً من المسائل التي ذهب إليها الكوفيون أقرب إلى الواقع اللغوي وإلى المنهج النحوي الصحيح، فقد كانت السمة الغالبة على النحويين الكوفيين أ م درسوا المادة اللغوية على أساس (وصفي) أي بطريقة تقريرية تبتعد عن التعليل الفلسفي، وكلمة الكسائي في ذلك مشهورة حين "سئل في مجلس يونس عن قولهم: لأضربن أيهم يقوم لم لا يقال: لأضربن أيهم؟ فقال أي هكذا خلقت". وهكذا خلقت هي جوهر المنهج الوصفي، والمنهج الوصفي هو أساس الدرس النحوي[١٠٧].

وحين يتحدث عبده الراجحي عن القواعد النحوية يقول:" إن النحو العربي لم يقعد للعربية كما يتحدثها أصحا ا وإنما قعد لعربية مخصوصة تمثل مستوى معين من الكلام هو في الأغلب شعر أو أمثال أو نص قرآني ، فلم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شئون الحياة، وإنما قصر الدرس النحوي على اللغة الأدبية مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في اللغة، ولم يكن مناص من أن يواجهوا نصوصاً من

---

(106) المصدر السابق كمال بشر ص ٥٦.

(107) دروس في المذاهب النحوية ، عبده الراجحي ، ص ١١،٩٠.

المستوى الأدبي تخالف ما وضعوه من قواعد، فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير واعتساف التفسير.(١٠٨)

ويضيف عبده الراجحي " نشأ النحو لفهم النص القرآني الكريم فينبغي أن نفهم ذلك، ونحسب أن هذا الأمر ضروري لفهم طبيعة النحو العربي"(١٠٩).

ويورد رأي الوصفيين في السماع قائلاً " ويقرر الوصفيون أن هذا الأصل من أصول النحو العربي جعله نحواً لا يمثل العربية وإنما يمثل جانباً واحداً منها، فهو لا يمثل إلا هذه العربية التي حددوها مكاناً وزماناً، ومعنى ذلك أنه نحو ناقص لا يقدم قواعد الكلام العربي في بيئاته المختلفة (١١٠)، بل يذهب بعض علمائنا إلى أن هذا الأصل في تحديد البيئة اللغوية لا يقدم العربية الصحيحة فيقول الدكتور كامل حسين : " ونحن لا نقرهم على تحديد الصحيح من اللغة مكاناً بالجزيرة العربية ، أو زماناً بما قبل عصر التدوين ، .... ولا نقرهم على أن كل ما ورد في عصر بعينه صحيح، فأكثره مضطرب ومتناقض ، والإبقاء عليه عبث وعلى أن كل ما لم يرد خطأ ، فهذا قالب من حديد وضع اللغويون لغتنا فيه لا يسمح المحدثون لأنفسهم أن يتقيدوا به"(١١١).

رابع عشر: رأي حسن عون:

يرى أن نحاة العربية أساءوا إلى الدرس النحوي وعوصوه بما تعرضوا له من خلافات في المسائل النحوية مصدرها الاعتماد على اللهجات العربية التي يمكن أن توضع بجانب لهجة قريش من حيث الفصاحة والصحة والسلامة مثل لهجة تميم وطيئ

---

(108) النحو العربي والدرس الحديث ، عبده الراجحي ، ص ٤٨.

(109) المصدر السابق ، ص ٤٩.

(110) المصدر السابق ، ص ٥١.

(111) د. محمد كامل حسين ، أصول علوم اللغة ، مجمع اللغة العربية ، الدورة السادسة والعشرون (١٩٦٠/٥٩) ص ١٤٥-١٧٩.

وغيرها، واشتمال اللغة على لهجات أمر طبيعي لا مجال لإنكاره أو تناسيه ولكن الجديد هو أن النحاة هنا قد أخذوا في اعتبارهم عدة لهجات لتقعيد قواعدهم، ولو اقتصر النحاة على لهجة قريش وحدها لتأسيس قواعدهم وبناء قوانينهم ، لخلصوا النحو على الأقل من شوائب الخلافات الكثيرة وآثار الجدل العنيف. (١١٢)

ويرى حسن عون أن اللهجات تطور طبيعي للغة، وأن صيغة التثنية تكاد تختفي تماماً من أحاديثنا العادية وأغانينا الشعبية، إلا أ ا بقيت في لغة التأليف والكتابة ولو أن اللغة العربية سارت في طريق التطور سيراً طبيعياً لاختفت منها صيغة التثنية وحلت محلها صيغة الجمع بحيث لا يعدو للعدد سوى صيغتين هما الإفراد والجمع على مثال ما حدث في اليونانية.

ويخلص حسن عون إلى أن النحو العربي واقعي إلى درجةٍ كبيرةٍ ومتجاوب مع ما فرضته عليه الظروف الاجتماعية في عصر نشأته. ويرى أن النحاة العرب حين وضعوا قواعدهم على أكثر من لغة من لغات العرب لم يكونوا متجنين في ذلك بل كان ذلك استجابة منهم لعوامل متعددة لم يكن لهم الخيرة في تناسيها (١١٣)

خامس عشر: أحمد محمد قدورة

يرصد د. أحمد قدورة بعض ملاحظات الدارسين المحدثين التي رأوا فيها أن اللغويين القدماء وقعوا في مخالفات منهجية تتصل بتحديد المستوى اللغوي ، وبنقص

---

(112) دراسات في اللغة والنحو ، حسن عون ، ص ٧٦-٧٧.

(113) * المصدر السابق صـ ٨٦.

- في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ٣١-٣٧.
- اللغة والنحو ، عباس حسن ، ٧٣-٤٤.
- علم اللغة العربية ، محمود فهمي حجازي ، ص ٢٢٤-٢٥٥.

الاستقراء ، وتعدد مصادر الاستشهاد، وبالمدة الزمنية التي تعارفوا على تسميتها بعصر الاحتجاج.

ويضيف د.أحمد قدورة " الحق أن اللغويين الأوائل حددوا المستوى اللغوي المدروس من خلال قصدهم تدوين العربية الفصحى التي رأوها ممثلة في القرآن الكريم والشعر الجاهلي وكلام العرب المطرد المتناقل من الجاهلية حتى القرن الثاني للهجرة " ومن هنا يبدوا خطأ من يطالب النحاة واللغويين بتسجيل كل لهجة على حده وعدم الخلط بين الشعر والنثر. (١١٤)

فلا عجب إن تعددت مصادر الاستشهاد لأن المقصود هو تتبع ذلك المستوى – الفصيح - أياً كان وجوده في فنون القول.

ويرى قدوره أن منهج اللغويين والنحاة سليم يعول على وضع الحدود الضرورية للدرس اللغوي ويقوم على الملاحظة والتسجيل، ويتوسل بالطرائق الدقيقة من القياس والاستنباط والتعليل.

ويضيف قدوره ولابد للباحث المنصف أن يقر أثر المعيار الصوابي في المحافظة على كيان العربية الفصحى ومنع تشعبها إلى لهجات أو لغات متباعدة، فلولا ذلك المعيار في مقاومة سنة التفرع في اللغة لانزوت الفصحى في المعاهد الدينية واقتصرت على بعض الشعائر الدينية. (١١٥)

---

(114) فقه اللغة العربية ، د . أحمد محمد قدورة ، ص ٧٩.

(115) المصدر السابق ، د . أحمد قدورة ، ص ٨٠.

الفصل الثاني

الإجماع

الإجماع أحد أدلة النحو المعتبرة ويراد به إجماع علماء البلدين البصرة والكوفة قال ابن جني في الخصائص[١] إنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلا فلا ،لأنه لم يرد في قرآن ولاسنة أنهم لا يجمعون على الخطأ،كما جاء النص بذلك – يعني في علوم الشريعة استناداً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا تجتمع أمتي على ضلالة"وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ،فكل من فُرِق له عن علة صحيحة وطريقة نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره،إلا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها إلابعدإمعان وإتقان"[٢] وقد ذكر السيوطي في الاقتراح أن غير ابن جني يرى إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع وفي هذا يقول ابن الخشاب في المرتجل:لوقيل :إن(من) في الشرط لا موقع لها من الإعراب ، لكان قولاً،إجراءً لها مجرى (إن) الشرطية ،وتلك لاموضع لها من الإعراب، لكن مخالفة المتقدمين لاتجوز [٣].

ومما وقف الإجماع فيه دون الحكم أن أبا العباس المبرد أنكر جواز تقديم خبر ليس عليها،فاحتج عليه بأن هذا أجازه سيبويه وكافة البصريين والكوفيين، فإذا كان هذا مذهب البلدين وجب أن يْنفَر من خلافه[٤].

وفي توضح المقاصد والمسالك لابن مالك(ومنع سبق خبر ليس اصطفي)يعني أن المختار منع تقديم خبر ليس عليها وفقاًللكوفيين والمبرد وابن السراج وأكثر المتأخرين وذالك لضعفها بعدم التصرف وشبهها بـ (ما) النافية .

---

(1) الخصائص ابن جني ص ١٨٩- ١٩٠

(2) الإصباح في شرح الاقتراح محمد فجال ص ١٥٩ –١٦٠

(3) المصدر السابق ص١٦٣

(4) المصدر السابق ص ١٦١

والصحيح أن سيبويه ليس له في **ذلك نص لا بالجواز ولا بالمنع .**[1]

قال السيوطي في الاقتراح"وإجماع العرب حجة ولكن أنى لنا بالوقوف عليه" ومن صوره:أن يتكلم بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه قال ابن مالك في شرح التسهيل:استدل على جواز توسيط خبر (ما)الحجازية ونصبه بقول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر [2]

وقد رده المانعون:بأن الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين فلم يصب ،ويجاب بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه ،مبادرين لتخطئته ولو جرى شئ من ذلك لنقل لتوفر الدواعي ،ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع الحجازيين والتميميين على تصويب قول الفرزدق[3].

موقف اللغويين المحدثين من إجماع

النحاة الأوائل على بعض المسائل النحوية

أولاً: أقسام الكلم : أجمع النحاة الأوائل ومن سار على نهجهم من العلماء على مر العصور على أن أقسام الكلم ثلاثة[اسم ، فعل ، حرف]

قال سيبويه في الكتاب "فالكلم:(اسم ، وفعل ، وحرف) جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ،فالاسم :رجل،وفرس،وحائط.

أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع،وماهوكائن لم ينقطع "[4]

---

(1) الإنصاف ١ / ١٦٠المسألة ١٨

(2) **البيت في الكتاب ٦٠/١ والمقتضب ١٩١/٤ وخزانة الأدب ١٣٣/٤ .**

(3) **المصدر السابق ص١٦٤-١٦٥**

(4) **الكتاب ت /عبد السلام هارون ص١٢**

قال أبو القاسم الزجاجي:(1)

أقسام الكلم ثلاثة "اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى "

فالاسم:ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ،أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ، نحو (رجل- وفرس - وزيد) .

والفعل :ما دل على حدث وزمان(ماض أو مستقبل) نحو (قام- يقوم)

والحرف: مادل على معنى في غيره نحو(من وإلى وثم)

ويقول ابن مالك في تقسيم الكلام: (اسم وفعل ثم حرف الكلم) ثم يميز كل قسم عن الأخر على التفصيل الذي أورده في ألفيته (2).

كان هذا هو تقسيم علماء النحو للكلام قديماً ولا يزال مرضياً عند قسم من علماء اللغة المحدثين إلا أن قسماً من علماء اللغة المحدثين خرجوا على الإجماع في هذه المسألة وجعلوا للكلام قسمة غير قسمة النحاة ا مع عليها ومن هؤلاء العلماء :

١- الدكتور تمام حسان:

جعل الدكتور تمام للكلام قسمة سباعية(3)فقال:"ولقد تلقينا عن السلف من النحويين أ م قسموا الكلم إلى(اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) غير أن هذا التقسيم يترك بعض مفردات اللغة خارج نطاق كل من هذه الأسماء فلقد جعلوا الضمائر مثلا من الأسماء على الرغم من أ ا لاتدل على مسمى وإنما تدل على مطلق حاضر أو غائب وهذا الإطلاق يدل على أن معناها عام حقه أن يؤدى بالحرف ، ومن هنا كانت الضمائر مبنية للشبه المعنوي .

واضطروا في بعض المواضع إلى تسمية بعض عناصر المفردات (أسماء الأفعال) فترددوا بين نسبة هذه الطائفة إلى الأسماء ونسبتها إلى الأفعال.

---

(1) الجمل في النحو للزجاجي ت/على توفيق ص١

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٨/١

(3) الخلاصة النحوية د. تمام حسان ص٤٠- ٤١

أقسام الكلام عند تمام حسان :

١-الاسم:ومنه الأعلام والأجسام والأحداث والأجناس والزمان والمكان .

٢-الوصف :وهو ما صيغ للدلالة على موصوف بالحدث على جهة الفاعلية أو ما شِبه ا ،أو المفعولية أو المبالغة،أو التفضيل.

٣- الفعل : وهو ما دل على اقتران حدث وزمن وهو (ماض – ومضارع – وأمر)

٤- الضمير: وهو ما دل على مطلق حاضر أو غائب ،فما دل على الحاضر يضم (المتكلم والمخاطب والإشارة)وما دل على الغائب يضم(ضمير الغائب والموصول).

٥- الخالفة : وتشمل صيغ التعجب ،والمدح والذم ،وأسماء الأفعال وأسمـاء الأصـوات والندبة والتحذير ،والإغراء .

٦- الظرف :وهذا القسم مقصور على عدد من الألفاظ الجامدة المبنية الدالة على زمان أو مكان

٧- الأداة : ويشمل هذا القسم الأدوات وحروف المعاني .

٢- محمد شيت الحياوي :

يرى محمد الحياوي أن تقسيم الأوائل للكلمة إلى(اسم – وفعل –وحرف) تقـسيم ناقص واقترح تقسيم الكلمة إلى سبعة أقسام (١١٦) هي :

١- الاسم : وهو مادلّ على معنى تام في نفسه غير مقترنٍ بزمان.

٢- الفعل : وهو مادل على معنى ذهني مستقل بنفسه مقترن بزمان.

٣- الأداة : وهي كلمة لا يتم معناها إلاّ إذا استعملت مع غيرها مثل أدوات النـصب والجزم والجر والإشارة والموصول والضمائر.

---

(116) العدد (٢٠) من مجلة اللسان ١٤٠٣-١٩٨٣ م صـ ٥١

٤-الوسيلة: وهي أسماء الأفعال ،وأفعال المدح والذم .فالوسيلة إذا كلمة مـشتركة بـين قسمين من أقسام الكلم .

٥-الوصف:وهي صيغة ينطبق معناهـا علـى المتـصف وبعـض مالـه علاقـة بـه مثل(كاتب،ومكسور ،وأبيض،وعطشان ،وفضلى).

٦- المصطلح:وهي كلمة ذات معنى مقيد مثل مصطلحات أقسام الكلمة .

٧- الرمز :وهو لفظ مكون من حرف فأكثر يرمز كل حرف فيه إلى كلمة أو جملة مثل قولنا(مانش) أي محمد بن إبراهيم بن ناصر الشمري.

٣- إبراهيم أنيس :

يرى أن المحدثين وفُقُوا في تقسيم رباعي للكلمة يحسب أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين وهو يتمثل قي الأقسام التالية[1]:

١- الاسم : ويندرج تحته ثلاثة أقسام :

أ - الاسم العام :نحو (شجرة ،إنسان ،كتاب)

ب- العلم: نحو (حاتم ،نيرون ،إبراهيم)

ج –الصفة :نحو (كبير ،أحمر)

٢-الضمير :ويضم (الضمائر ،وألفاظ الإشارة والموصولات)

٣- الفعل : وهو ما أفاد حدثا في زمن معين

٤- الأداة : وتضم (الحروف ، والظروف الزمانية والمكانية)

٤- مهدي المخزومي :

قسم المخزومي الكلمة إلى أربعة أقسام[2]:

---

(1) من أسرار اللغة إبراهيم أنيس ص ٢٨٢

(2) في النحو العربي قواعد وتطبيق مهدي المخزومي ص ١٩-٤٩

(أ) الاسم :وهو مادل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان.

(ب) الفعل :وهو مادل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة

(ج) الأداة :مالا يدل على معنى في نفسه إلا في أثناء الجملة

(د) الكناية :وتضم [الضمائر ،والإشارة ،والموصـول بجملـة ، والكنايـات المستفهم ا ،والكنايات المشروط ا]

٥ - فؤاد حناترزي :

استعرض فؤاد حنا تقسيم النحاة الأوائل للكلمة ثم قال :"لا يسعنا اليوم إلا إعـادة النظر في هذا التقسيم الثلاثي الذي تمسك به قدامى النحاة ويخيل إلينا أن مـن الممكـن الاستعاضة عنه بتقسيم آخر أفضل منه (١١٧) يكون أدعى للجمع بين دلالة اللفظة وعملها النحوي الغالب وتركيبها ونقترح أن يكون التقسيم الجديد كما يلي :

١-الاسم :وهو ما دلّ على اسم شخص أو حيوان أو جماد أو كان معنويا كالمصادر .

٢-الضمير : وهو ما يعوض عن الاسم ويندرج تحتـه:(الـضمائر ،وأسمـاء الإشـارة، والأسماء الموصولة)

٣- الصفة :وهي ما يوصف به الاسم .

٤- الفعل : وهو ما دلّ على حدث مقترن بزمان.

٥-الظرف : وهو ما دلّ على زمان أو مكان .

٦-الأداة:وهي تشمل الحرف ومالا ينضوي تحت أيٍّ من الأقسام السابقة .

كانت هذه آراء بعض من خرجوا عن إجماع النحاة في تقسيم الكلم ، وقد ذكـر الأشموني دليلا على انحصار الكلمة في أقسامها الثلاثة حين جعل الإسناد محورا للتقـسيم فقال : إن الكلمة إما أن تصلح ركنا للإسناد أو لا، والثاني الحرف ،والأول : إما أن يقبل

---

(117) في أصول اللغة والنحو ، فؤاد حنا ترزي ، ص ١٤٨.

الإسناد بطرفيه أو بطرف،والأول:الاسم ، والثاني :الفعل ،والنحويون مجتمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه (١١٨) .

ويقرر ليتمـان أصـالة تقـسيم الكلمـة في العربيـة إلى (اسـم – وفعـل- وحرف)فيقول"إنا كلمات عربية ما ترجمت ولا نقلت " (١١٩)

وقد أيد مجمع اللغة العربية في القاهرة الإبقاء على التقسيم الثلاثي للكلمـة إلى:(اسـم – وفعل- وحرف) (١٢٠).

ثانيا : وظيفة الإعراب المعنوية

أجمع علماء النحو قديما وحديثا على وظيفة حركات الإعراب ودورهـا في آداء المعنى وساد هذا الرأي أمهات الكتب النحوية ،وقد وجدنا أن صـفوة إجمـاع النحـاة المتقدمين عند ابن فارس ، الذي كان يرى أن الإعراب هو الذي يفرق بين المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة (١٢١)إلا أن من العلماء من خرج على هذا الإجماع وكـان أول من خرج عليه تلميذ سيبويه (قطرب)وسنأتي إلى عرض آراء الخارجين على إجماع النحاة في هذه المسألة من القدماء والمحدثين .

١ -محمد بن المستنير الملقب (قطرب) :

خرج قطرب عن إجماع النحاة المتقدمين حين رفض أن تكون الحركات الإعرابية دوال على المعاني ،وآثارا للعوامل اللفظية .كما ذهب إلى ذلك جمهور النحاة الذين كانت حجتهم في ذلك "أن الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولـة ومـضافة ومضافا إليها ،ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بـل كانـت مـشتركة

---

(118) شرح ألفية ابن مالك ابن عقيل ج ١ ص ٩ ت ط الزيني ط القاهرة ١٩٦٥.
(119) محاضرات ليتمان ص ١٩ مكتبة كلية الآداب . جامعة القاهرة .
(120) مجموعة قرارات المجمع في خمسين عاما (١٩٣٤-١٩٨٤م) ص ٢٦٧.
(121) الصاحبي ابن فارس ص ٤١،٣١.

جعلت حركات الإعراب فيها لتنبئ عن هذه المعاني ،فقالوا(ضرب زيد عمـراً) فـدلوا برفع (زيد) على أن الفعل له ، وبنصب (عمرو) على أن الفعل واقع به [١٢٢].

كان هذا رأي جمهور النحاة إلا قطربا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال وقـال : "لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض ، وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكـان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ،وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنـهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام " [١٢٣]

وقد انتقد العلماء التفسير الصوتي للحركات الإعرابية الذي انتهى إليه قطرب،ودلّ ذلك النقد على نفاذ نظرهم وقوة ملاحظتهم حين لاحظوا وجود نظام لغوي لا دخـل لإرادة المتكلم فيه ،ولا حرية له في الخروج عليه ولو كان تغير الحركات الإعرابية مـرده التخلص من الثقل لترك زمام الخيرة للمتكلم ليحرك متى شاء ويسكن متى شاء فكان جائزا جر الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه ،وجاز نصب المضاف إليه لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل ا الكلام ،فأي حركة أتى ا المتكلم أجزأته ،وفي هذا فساد للكلام وخروج به عن أوضاع العرب وحكمة نظمهم في كلا مهم [١٢٤] .

ومن هنا يتضح وبإجماع النحاة أن تسكين المتحرك وتحريك الساكن بأي حركة شاء المتكلم لحن وفساد للمعنى و ذا يتضح فساد ما ذهب إليه قطرب .

وقد أدرك البلاغيون أهمية حركات الإعراب في إيضاح المعاني، و في ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: "إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحهـا

---

(122) الإيضاح في علل النحو الزجاجي ت / المبارك ص ٦٩
(123) المصدر السابق ، ص ٧٠ ، الأشباة والنظائر ج١ ، ص ٧٩.
(124) المصدر السابق ، ص ٧٠ ، الأشباه والنظائر ج١ ، ص ٧٩.

وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وإنه المقياس الذي لا يعرف صحيح الكلا م من سقيمه حتى يرجع إليه" (١٢٥)

وللدكتور تمام حسان رأي في العلامة الإعرابية انفرد به وإن استمد جذوره من فكرة التعليق عند عبد القاهر الجرجاني إلا أنه لم يعط للحركة الإعرابية ما أعطاه النحاه لها من الأهمية . **(١٢٦)**

٢ ـ إبراهيم مصطفى :

خرج إبراهيم مصطفى على إجماع النحاة حين نادى في كتابة

(إحياء النحو) بأن الفتحة ليست علا مة إعراب ،ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب،التي يراد أن تنتهي ا الكلمة كلما أمكن ذلك ، كما خرج عن إجماعهم حين نادى بأن الضمة علم الإسناد ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ،وأن الكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة.

هذا هو موقف إبراهيم مصطفى من حركات الإعراب وهو موقف تعارضه نصوص اللغة كما يعارضه صنيع العلماء في هذا الميدان قديما وحديثا فلم يقل أحد من النحاة قبل إبراهيم مصطفى بأن الفتحة ليست علامة إعراب ،أما قوله بأن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة واحتجاجه بأن من أصول اللغة الدلالة بالحركات على المعاني فقول باطل ؛لأن النحاة لم يثبت عنهم أ م جعلوا الإسناد كلّه بالضم ،والإضافة كلّها بالكسر ،وتركوا المفعولية من غير علم لها ،وإنما دلالة الحركات على المعاني قصد ا النحاة ما يعتور الأسماء من معاني الفاعلية والمفعولية التي دخل الإعراب الأسماء من أجلها، وفي

---

(125) **دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاي ص ٢٨، ت / محمود شاكر ط الخانجي القاهرة .**
(126) **المصدر السابق ٧٣/١.**

ذلك يقول ابن يعيش في شرح المفصل :"الإعراب الإبانة عن المعاني بـاختلاف أواخـر الكلم لتعاقب العوامل في أولها "

ويجمع النحاة على أن الرفع والنصب والجر كل واحد منها علم على معـنى مـن معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة (١٢٧).

وقد اقتفى الدكتور مهدي المخزومي منهج أستاذه إبراهيم مـصطفى في كتابيـه(في النحو العربي:نقد وتوجيه،في النحو العربي:قواعد وتطبيق)

وفي ذلك يقول "وقد اعتدت العربية بالضمة والكسرة اعتدادا خاصا فجعلت الضمة علما للإسناد ،والكسرة علما للإضافة أما الفتحة فعلم ما ليس بإسناد ولا إضافة " (١٢٨)

٣-إبراهيم أنيس :

خرج إبراهيم أنيس عن إجماع النحاة قديما وحديثا حيث أنكر مـدلول حركـات الإعراب وفسرها تفسيرا صوتيا قائلا:"لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهـان العرب القدماء كما يزعم النحاة ،بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض (١٢٩) .

ويضيف إبراهيم أنيس "وليست حركات الإعراب في رأيي عنصرا من عناصر البنية في الكلمات ،وليست دوال على المعاني كما يظن النحاة بل إن الأصل في كل كلمـة هـو سكون آخرها ،سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا واضحة الصيغة لم تفقد من دلالتها شيئا ،أما الذي يحدد معـاني الفاعليـة والمفعولية ونحو ذلك مما قاله أصحاب الإعراب فيرجع إلى أمرين(١٣٠):

أحدهما :نظام الجملة العربية والمعاني اللغوية .

ثانيهما :ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات.

---

[127] المصدر السابق ٧٣/١.
[128] في النحو العربي ، نقد وتوجيه مهدي المخزومي ص ٦٧.
[129] مدرسة الكوفة مهدي المخزومي ، ص ٢٤٩.
[130] من أسرار اللغة إبراهيم أنيس ص ٢٤٢-٢٤٣.

كان هذا رأي إبراهيم أنيس وهو في الحقيقة لم يأت بجديد وإنما هو رأي قطرب وإن لم يشر إلى ذلك حيث رفض قطرب دلالة الحركات المعنوية ورأى أن الغرض منها وصل الكلمات بعضها ببعض (١٣١).

وقد حاول أنيس أن يثبت ما ذهب إليه بأقوال النحاة الأوائل في الوقف واختلاس الحركات والضرورات الشعرية ولكن أنى له ذلك لأن دلالة الحركات الإعرابية على المعاني أثبتها العلماء الأوائل بما لا يدع مجالا للشك فيها .

ثالثا :علامات الإعراب

يجمع العلماء قديما وحديثا على أن علامات الإعراب الأصلية هي (الضمة والكسرة والفتحة والسكون)والفرعية هي (الواو والألف والياء وحذف حرف العلة من المضارع المعتل وحذف النون من الأفعال الخمسة)وقد خرج عن هذا الإجماع مهدي الخزومي الذي يرى أنه ليس في العربية غير الضمة رمزا للإسناد أما الواو في الأسماء الخمسة فليست إلاّ ضمة ممطولة أرادت العربية مطلها لغرض لغوي خاص هو تكثير الكلمة وذلك لأن الأسماء الخمسة كلمات بنيت على حرفين والكلمات الثنائية من الأسماء نادرة في العربية وسبب ندرا هو ثقلها بعد أن استروحت العربية البناء الثلاثي فإذا تعرضت الثنائيات للاستعمال وكثر دورا فيه مالت إلى التثليث وذلك بمطل الحركات فيها ،فإن كانت الحركة ضمة صارت بالمطل واوا نحو :أبوك وإن كانت كسرة صارت بالمطل ياء نحو :مررت بأبيك وإن كانت فتحة صارت بالمطل ألفا نحو:رأيت أباك (١٣٢).

رابعا :هل العامية تطور لغوي ؟ ؟ !

يتفق عدد كبير من علماء اللغة المحدثين على أن العامية تشكل تطورا لغويا ومن هؤلاء العلماء(رمضان عبد التواب ،وإبراهيم السامرائي ،وحسن عون ،وإبراهيم أنيس)

---

(131) الإيضاح في علل النحو الزجاجي ص٧٠-٧١.
(132) في النحو العربي قواعد وتطبيق مهدي المخزومي ص ٦٦.

ففي نظر هؤلاء أن نطق كلمة (صحراء)على (صحرة) و(ميناء)على (مينة) و(ذهـب) على (دهب) و(حبةٌ) على (حباية) لا يعد لحنا وإنما هو تطور لغـوي متـأثر بالبيئـة والعصر والثقافة [١٣٣].

ويرى رمضان عبد التواب أن استمرار التطور اللغوي في اللهجات العربية يرجع إلى نظرية أو قانون السهولة واليسر [١٣٤]،وموقفه هذا يخالف موقفه من اللهجات العربيـة في مقدمة ترجمته لكتاب (العربية) ليوهان فك حيث يقول "إن اللهجات العربية في فترة تمتد أكثر من ١٢٠٠ عام لم يظهر فيها تطور ملحوظ في أية مسألة [١٣٥] ، وإذا قلبنا النظـر في شؤون اللهجات العامية التي تعتبر في الحقيقة تطورا طبيعيا للغة وجدنا أن صيغة التثنيـة تكاد تختفي تماما من أحاديثنا العادية لتحل صيغة الجمع محلها بحيث لم يعد للعدد سـوى صيغتين هما صيغة الإفراد وصيغة الجمع على مثال ما حدث في اليونانية[١٣٦].

ويرى علماء اللغة المحدثون أن ما نسِب إلى هذيل و طيـىء وأسـد وعقيـل مـن الاستعمالات غير المألوفة أو غير الـصحيحة إنمـا هـو مـن التطـور اللغـوي وأن العاميات،واللهجات العربية الحديثة إنما هي نتيجة لهذا التطور في العربية الفصحى[١٣٧].

وعلى هذا يوجه علماء اللغة المحدثون اللوم إلى علماء اللغة القدماء بأ م لم يعترفـوا بان اللغة ظاهرة اجتماعية خاضعة للتطور ومتصلة بالحياة الاجتماعية اتـصالا لا ينقطـع [١٣٨].

وقد فات على علماء اللغة المحدثين أن يدركوا أن التطور قد يكون إيجابيا وقد يكون سلبيا ،ومن غير المعقول أن يكون تطور من غير وعي لغوي ،كما أنه من غير المعقول أن يحدث تطور سلبي عن قصد وتخطيط .

إن من لوازم التطور اللغوي الإيجابي زيادة الوعي اللغوي ومن لوازم زيادة الـوعي اللغوي التعمق في تفسير الظواهر اللغوية وكشف أبعادها، وإن العامية قد تنازلت عن أهم ميزات الفصحى،وهي الإعراب ومن المؤكد أن هذا التنازل صدر من الرجل العامي عـن

([133]) كلام العرب حسن ظاظا ص ١٦٧.
([134]) التطور اللغوي ص ٨٥، بحوث ومقالات في اللغة ص ١٧٩ رمضان عبد التواب .
([135]) العربية يوهان فك ص ٧.
([136]) دراسات في اللغة والنحو ، د. حسن عون ص ٥٧، ٥٨.
([137]) التطور اللغوي د . رمضان عبد التواب ص ٢٩.
([138]) التطور اللغوي د. إبراهيم السامرائي ص ٣٥.

غير قصد أو تخطيط ،فكيف ننسب العامية إلى التطور ، إن هذا نوع من ترويج الدعايـة للعامية والاستسلام لما ينادي به دعا ا .

خامسا :مسائل يكاد يجمع علماء اللغة المحدثون عليها

١- صعوبة العربية وتعدد مسائلها وحاجة قواعدها إلى التهذيب والتيسير والتسهيل وربما حذف بعض الأبواب أو دمجها أو نقلها من باب إلى آخر[١].

٢-تأثر النحو العربي بالفلسفة اليونانية في نشأته وتطوره وتبويبه[٢].

٣-المنهج الوصفي جوهر الدراسات اللغوية في العصر الحاضر[٣].

٤-التحليل النحوي ينبغي أن يكون شكليا [٤].

٥-مهمة اللغوي هي وصف الحقائق ودراسة اللغة لذا ا ومن أجل ذا ا[٥].

٦-فكرة تحديد عصر معين للاستشهاد لم تكن فكرة صحيحة[٦]

---

(1) - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج ٤/م٧٣ ص ٩٤٥مقالة الصيداوي
- تيسير النحو التعليمي د. شوقي ضيف ص٤٩ ، ١٠٩، ١٣٤،
- النحو العربي قواعد وتطبيق د. مهدي المخزومي ص١٨٧

(2) - النحو في إطاره الصحيح د. يوسف الحمادي ص٢٩
- إحياء النحو د. إبراهيم مصطفى ص٣١-٣٢
- أصول النحو د. محمد عيد ص٢٣-٢٤
- كلام العرب د. حسن ظاظا ص١٥٩
- النحو العربي نقد وبناء د. إبراهيم السامرائي ص١٩ ،٦٧

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان ص ٥

(4) - علم اللغة د. السعران ص٢٢٩ ، نظرية النحو العربي ، نهاد الموسى ص ٢٣، النحو العربي والدرس الحديث عبده الراجحي ص ٥٩.

(٥) - مدخل إلى علم اللغة د. رمضان عبد التواب ص٩، علم اللغة ، السعران ص ٤٩.

(6) - الرواية والاستشهاد د. محمد عيد ص٢٦٧

الفصل الثالث

القياس

تعريف القياس:

القياس في **اللغة: التقدير .وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً: قدرته [١٣٩]؟.**

وفي عرف علماء النحو:هو حمل **غير** المنقول **على** المنقول **إذا كان** في **معناه"[١٤٠].ويعرفه أبو علي** في **التكملة فيقول: "إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب" [١٤١].**

أولية القياس:

ترجع نشأة القياس في النحو إلى عصر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي "كان أول من بعج النحو، ومد القياس ، وشرح العلل" [١٤٢]. والمراد هنا بالقياس: القاعدة النحوية ومدى اطرادها في النصوص اللغوية مرويةً أو مسموعةً ، وتقويم ما يشذّ من نصوص اللغة عنها [١٤٣].

وقد كان ابن أبي إسحاق يسعى إلى اطراد القاعدة إذعاناً للقياس الذي حكّمه في مسائل النحو ، ومن محاولاته المبكرة التي نقلها عنه القدماء ما يروى عن يونس بن حبيب حين سأل الحضرمي عن كلمة (السويق) وهو الناعم من دقيق الحنطة هل ينطقها

---

(139) لمع الأدلة ص ٩٣.
(140) المصدر السابق ص ٤٥.
(141) التكملة ص ١٦٣.
(142) طبقات فحول الشعراء ص ١٢ ابن سلام .
(143) القياس سعيد جاسم ص ١٨.

أحد من العرب (الصويق) بالصاد ؟ فأجابه نعم ، قبيلة بني تميم تقولها ، ثم قال له : (وما تريد إلى هذا ؟! عليك بباب من النحو يطرد وينقاس) (١٤٤).

ومن أمثلة التزام الحضرمي بقواعد النحو قياساً ، ما روى من أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق الحضرمي فقال الحضرمي للفرزدق كيف تنشد هذا البيت:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فقال الفرزدق : كذا أنشده. فقال أبو إسحاق الحضرمي ما كان عليك لو قلت فعولين؟ فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت. فقال ابن أبي إسحاق : لو قال فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ولكن أراد: هما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر (١٤٥).

مراحل نشأة القياس:

١- مرحلة النشأة: وقد مثلها أبو إسحاق الحضرمي وتلامذته.

٢- مرحلة المنهج: حيث أصبح القياس أصلاً من أصول الدرس النحوي ويمثل هذه المرحلة الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه.

فالخليل وإن لم يكن أول من تحدث عن القياس إلا أنه سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه(١٤٦) ، وإذا عرفنا أن الخليل صاحب أول معجم ألف في العربية وأنه ابتكر العروض لقياس الشعر لم نستكثر عليه إظهار معالم القياس ووضع رسومه ومناهجه(١٤٧)

(144) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٢٤ تحقيق محمد أبو الفضل ١٣٧٩هـ.
(145) مجالس العلماء للزجاجي . المجلس ٣٨ ص ٨٥ وما بعدها تحقيق عبد السلام هار ون
(146) الخصائص ٣٦١/١.
(147) في أصول النحو سعيد الأفغاني ص ٨٤-٨٥.

وقد استمر القياس في التطور حتى بلغ المائة الرابعة للهجرة فبلغ ذروة مجده على يد أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني حيث نهض هذان الإمامان بالقياس نهضة لم يحظ بمثلها قبلهما ولا بعدهما حتى اليوم .

٣- مرحلة التنظير:

في هذه المرحلة استقلت أصول النحو علماً قائماً له مصطلحاته ومسائله وتفريعاته وهو بهذا يوازي علم أصول الفقه ويمثل هذه المرحلة ابن الأنباري في لمع الأدلة والسيوطي في الاقتراح.

مكانة القياس:

قال السيوطي عن القياس : "هو معظم أدلة النحو والمعول عليه في غالب مسائله وفي ذلك يقول الكسائي:

إنما النحو قياس يتبع ... وبه في كل علم ينتفع [148]

قال ابن الأنباري في أصوله [149]: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب" فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا يعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة ، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي "كتب زيد" فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة نحو (عمرو) و (بشر) و (أزدشير) إلى مالا يدخل تحت حصر، وإثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصبة والجارة والجازمة فإنه يجوز إدخال كل منها على مالا يدخل تحت الحصر ، وذلك بالنقل متعذر ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمالات لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ لحكمة الواضع ، فوجب

---

(148) انباه الرواه ٢٦٧/٢.

(149) لمع الأدلة ص٩٥ ، ١٠٠.

أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً بخلاف اللغة فإ ا وضعت وضعاً نقلياً ، والقياس طريق يسهل به القيام على اللغة على حد تعبير الشيخ محمد الخضر حسين [١٥٠].

أنواع القياس:

القياس في عرف النحاة نوعان :

الأول:القياس اللغوي ويسمى القياس التطبيقي ، والقياس الاستعمالي وقياس الأنماط.

الثاني: القياس النحوي ويسمى قياس الأحكام.

أما القياس اللغوي فعمل يقوم به المتكلم وهو انتحاء سمت كلام العرب كما ذكر ذلك ابن جني وهو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبة في التوسع اللغوي ، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية [١٥١] ، وعلى هذا فالقياس اللغوي تطبيق للنحو وليس نحواً، وهو وسيلة كسب اللغة في الطفولة ، فللطفل ملكة فطرية تجعل في استطاعته أن يكتسب اللغة التي يسمعها من حوله بواسطة استضمار نظامها وتشرب طرق تركيبها فما يشرف من عمره على ماية السنة الثالثة حتى يكون قد استضمر كل التراكيب الأساسية لهذه اللغة [١٥٢].

وبالقياس اللغوي نكتسب أساليبنا فيكون لكل منا أسلوبه الخاص في الكتابة والتكلم،

وهذا القياس مما يطبقه مجمع اللغة العربية في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة[١٥٣] ؛ لأن المبدأ الذي يحكم عمل ا مع في هذا الحقل هو القاعدة التوجيهية التي حذِقَها ابن جني عن شيوخه وهي "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب".

---

(150) القياس محمد الخضر حسين ص ٢٤.

(151) من أسرار اللغة إبراهيم أنيس ص ٨.

(152) الأصول تمام حسان ص ١٧.

(153) المصدر السابق ص ١٧٧.

وأما القياس النحوي: فهو عمل يقوم به الباحث وهو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" [١٥٤] ، وإذا كان القياس اللغوي (انتحاء) فإن القياس النحوي:

(نحو) ولعل الذي دعا ابن سلام إلى وصف الحضرمي بأنه "مد القياس" هو معرفته أن الحضرمي قد حول النحو من طابع (الانتحاء) التطبيقي الذي رسمه علي بن أبي طالب بقوله:"(انح) هذا النحو يا أبا الأسود " إلى الطابع ا لنظري الذي يتسم بقياس حكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه. وفي هذا يروى عن الكسائي قوله :

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع. [١٥٥]

ويقول ابن الأنباري [١٥٦]: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ... وإذا بطل أن يكون النحو روايةً ونقلاً ، وجب أن يكون قياساً وعقلاً ".

أقسام القياس النحوي ثلاثة [١٥٧]

١- قياس العلة: وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل مثل حمل نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد .

٢-قياس الشبه: وهو أن يحْملَ الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل كإعراب المضارع لأنه أشبه الاسم من عدة أوجه.

١_ قياس الطرد : وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة، والإخالة المناسبة كأن تعلل بناء (ليس) لأ ا فعل جامد وهو ليس بحجة عند الأكثرين.

---

(154) لمع الأدلة ص ٤٥.
(155) بغية الوعاة ١٦٤/٢.
(156) لمع الأدلة ص ٩٨، ٩٩.
(157) لمع الأدلة ص ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ابن جني د. فاضل السامرائي ص ١٤٩.

أركان القياس:

للقياس أربعة أركان:

١- أصل: وهو المقيس عليه.

٢- فرع : وهو المقيس.

٣- حكم.

٤- علة جامعة.

قال ابن الأنباري [١٥٨]: وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع مالم يسم فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل. فالأصل: هو الفاعل، والفرع : ما لم يسم فاعله. والحكم : هو الرفع ، والعلة الجامعة : هي الإسناد . والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد .

وإليك تفصيل القول في أركان القياس.

في المقيس عليه : وهو كلام العرب من شعر ونثر.

أولاً: شروط المقيس عليه

١- ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحيح: استحوذ ، واستصوب ، وكحذف نون التوكيد في قوله:

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس [١٥٩]

أي (اضربن) ووجه ضعفه في القياس أن التوكيد للتحقيق وإنما يليق بـه الإسـهاب والإطناب لا الاختصار والحذف.

٢- كما لا يقاس على الشاذ نطقاً لا يقاس عليه تركاً . قال ابن جني) :

---

(158) لمع الأدلة ص ٩٣.

(159) النوادر ص ١٦٥ ، المحتسب ابن جني ٣٦٧/٢ ، الإنصاف ٥٦٨/٢، مغني اللبيب ص ٨٤٢.

" إذا كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله "[١٦٠]، ومن ذلك امتناعك من (وذر)

و (ودع) لأنهم لم يقولوهما ولا منع أن تستعمل نظيرهما (وزن، وعد) ولو لم تسمعه.

٣- ليس من شروط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له.

فمثال الأول: شنئي نسبة إلى شنوءة. فقد اكتفى سيبويه بهذا الوارد لأن السماع لم يرد بخلافه لا في هذا اللفظ ولا فيما كان من نوعه ، فقاس عليه وجعل وزن (فَعلي) قياساً في (فَعوله) مع أنه لم يقع إليه من شواهده إلا في هذه الكلمة المفردة. فهو يقول في النسب إلى (ركُوبه، وحلُوبه) (ركَبِي ، وحلَبِي).

أما الأخفش فجعله شاذاً لا يقاس عليه ونسب إلى ركوبه وحلوبه: (ركوبي وحلوبي) لكن القياس يؤيد سيبويه في قياسه على شنوءة (شنئي) وذلك لتشابه فعولة وفعيلة من ثلاثة أوجه :

الأول: أنهما ثلاثيان ثالثهما حرف لين.

الثاني: أنهما ينتهيان بتاء التأنيث.

الثالث: توارد (فعول وفعيل) على المعنى الواحد نحو ، أثيم وأثوم ورحيم ورحوم.

فلما استمرت حالة (فعيلة ، وفعولة) على هذا الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة فكما قالوا : حنفي قياساً قالوا شنئي قياساً.

ولا يقال في (ضرورة ، وحرورة) ضرري ، وحرري لاستثقال ذلك في باب فعيلة المضعف ، بل القياس فيه ضريري وجليلي.

---

(160) الخصائص ابن جني ١/١١٥.

ومثال الثاني: قولهم في (ثقيف و قريش وسليم) : ثقفي وقرشي وسلمي فهو وإن كان أكثر من شنئي ضعيف عند سيبويه في القياس فلا يقال في سعيد سعدِي ولا في كريم كَرِمِي. (١٦١) وقد أجاز المبرد (١٦٢) حذف الياء الساكنة قبل آخر الاسم عند الإضافة وذلك لأن الياء الساكنة حرف ميت وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة فحذفوا الياء الساكنة لذلك.

وسيبويه وأصحابه يقولون إثبا ا هو الوجه. فينسبون إلى ثقيف : ثقيفي وإلى قريش: قريشي ، وإلى سلْيمٍ : سلْيِمِي .

ثانياً: أقسام المقيس عليه أربعة: (١٦٣)

١-حمل فرع على أصل: كإعلال الجمع لإعلال مفرده

نحو (قيمه : قيم) أو تصحيحه لصحة المفرد نحو (ثور : ثورة)

٢- حمل أصل على فرع كإعلال المصدر لإعلال فعله (قام : قياماً) أو تصحيحه لصحة فعله مثل: (قاومت: قواماً) وكحذف الحروف في الجزم وهي أصولٌ ، حملاً على حذف الحركات. وكحمل النصب على الجر في المثنى والجمع ، و حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف.

٣-حمل نظير على نظير في اللفظ أو المعنى أو فيهما معاً:

فمن الأول (الحمل على اللفظ): زيادة إن بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة لأ ما بلفظ (ما) النافية.

ودخول (لام) الابتداء على (ما) النافية حملا لها في اللفظ على (ما) الموصولة وتوكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية حملاً لها في اللفظ على (لا) الناهية. وحذف فاعل (أفعِل به) في التعجب لمشا ته فعل الأمر في اللفظ.

---

(161) الأصباح في شرح الاقتراح ص ١٩١.
(162) المقتضب المبرد ١٣٣/٣.
(163) الإصباح في شرح الاقتراح ص ١٩٢، ٢٠٨.

ومن الثاني (الحمل على المعنى) جواز غير قائمٍ الزايدان حملاً على ما قام الزيدان لأنه في معناه ولولا ذلك لم يجز ، لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر. ومنه إهمال (أن) المصدرية مع المضارع حملاً على (ما) المصدرية.

ومن الثالث (الحمل على اللفظ والمعنى) : اسم التفضيل و (أفعل) في التعجب فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ (أفعل) في التعجب وزناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بـ(أفعل) التفضيل ، قال الجوهري: ولم يسمع تصغيره إلا في (أملح) و (أحسن).

٤- حمل ضد على ضد : ومن أمثلته النصب بـ (لم) حملاً على الجزم بـ (لن) فالأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل.

ولم يكن القياسيون أول من طلب الاطراد في اللغة فقد سبقهم إلى ذلك أصحاب اللغة أنفسهم حيث اتسعوا في طردها وتصريفها واشتقاقها "فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه إليه أحد قبله" [١٦٤]، فقد حكِي عن رؤبه وأبيه العجاج أنهما قاسا اللغة وتصرفها فيها واقدما على ما لم يأت به من قبلهما وأنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبِقا إليها، وكان موقف النحاة ممن يرتجل اللغة ويتصرف فيها أن يجعلوا قولهم ذلك عربياً صحيحاً لقول الخليل الذي رواه ابن جني عن المازني " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" [١٦٥].

وقد صرح ابن جني بصحته في قوله "اللغات على اختلافها كلها حجة والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه". [١٦٦]

---

(164) الخصائص ٢٥/٢.
(165) المنصف ١٨٠/١ ، ٢٤٢/٢ ، الخصائص ١٧٥/١.
(166) الخصائص ١٢/٢.

في الحكم : وفيه مسألتان

الأولى: جواز القياس على حكم ثبت بالقياس (إذ الأصل أن يثبت بالسماع) ومثال ذلك : قصور الصفة المشبهة عن تحمل الضمير متى جرت على غير من هي له – صفة ، أو صلة ، أو حالاً أو خبراً – قياساً على قصور اسم الفاعل السببي عن فعله في تحمل الضمير لأنه فرع والفرع أضعف من الأصل.

فتقول في الفعل (زيد أخواك زارهما) وفي اسم الفاعل(زيد أخواك زائر إياهما هو) وفي الصفة المشبهة (زيد أخواك حسن في عينه هما) فأنت ترى تحمل الفعل للضمير وعدم تحمل اسم الفاعل له ولذا رفع الظاهر بدليل عدم لحاق علامة الثنية له وكذا

الصفة المشبهة فإ ا قياس على مقيس[(١٦٧)].

الثانية: جواز القياس على أصل اخْتِلِف في حكمه كقولهم في (إلا) إ ا نابت مناب فعل فهي تعمل عمله قياساً على (يا) النداء فإن إعمالها مخْتلَف فيه، فمنهم من قالَ : إنه العامل ، ومنهم من قال : فعل مقدر[(١٦٨)].

في العلة الجامعة :

قال ابن جني : "اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أ م إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه ، لأ ا إنما هي أعلام وأمارات، لوقوع الأحكام، وكثير منها لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية ، بخلاف النحو، فإن كلّه أو أغلبه مما تدرك علته وتظهر حكمته" [(١٦٩)] .

---

(167) الخصائص ص ١٨٦ ، الإصباح في شرح الاقتراح ص ٢١٥ ، ٢١٧.

(168) في أصول النحو سعيد الأفغاني ، ص ١١٢.

(169) الخصائص ابن جني ١/٤٨ ، ٥٣ ، ١٤٤.

قال سيبويه"وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً" [١٧٠].

وقال ابن جني : لا شك أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ... آلا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ، و نصب المفعول، والجر بحروفه، والنصب بحروفه ، والجزم بحروفه، وغير ذلك من التثنية والجمع والإضافة. والنسب والتصغير وغيرها، فهل يحسن بذي لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع وتوارد اتجه؟ [١٧١].

أقسام العلل:

قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس في كتابه ثمار الصناعة: اعتلالات النحويين صنفان:

١- علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم.

٢- علة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم.

فالأولى: أكثر استعمالاً وأشد تداولاً وهي واسعة الشعب ذكر السيوطي منها أربعا وعشرين علة.

أما الثانية: فهي ما أسماه ابن السراج (علة العلة) مثل: أن يقال: لم صار الفاعل مرفوعاً ، والمفعول منصوباً ، وهذا لا يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج من حكمتها في الأصول التي وضعتها ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها ، وفي علة العلة يقول ابن جني في الخصائص هذا الذي أسماه علة العلة ، إنما هو تجوز في اللفظ فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة ألا ترى أنه إذا قيل : فلم ارتفع الفاعل؟ قال لإسناد الفعل إليه، فكان مغنياً عن قوله: إنما ارتفع لأنه فاعل حتى يسأل فيما بعد عن العلة التي لها رفع الفاعل [١٧٢].ويضيف : اعلم أن علل النحويين على ضربين :

---

(170) الكتاب ٣٢/١.

(171) الخصائص ابن جني ٢٣/١ ، ٢٣٨.

(172) الخصائص ١٧٣/١.

أحدهما: ما لا بد منه فهو واجب – لأن النفس لا تطيق في معناه غيره فهو لاحق بعلل المتكلمين وذلك نحو قلب الألف واواً لانضمام ما قبلها، وياءً لانكسار ما قبلها نحو (ضورِب ، وقراطِيس) وامتناع الابتداء بالساكن(١٧٣).

وثانيهما: ما يمكن النطق به على مشقة إنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يجوز ، ومن ذلك علة قلب الواو في (أقتت) همزة ، فعلة ذلك أن الواو انضمت ضماً لازماً . وأنت مع هذا تجيز ظهورها واواً غير مبدلة فتقول : وقتت فهذه علة الجواز لا علة الوجوب.(١٧٤)

وللعلة مكانة كبيرة في علم النحو كونها أحد أركان القياس (فإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس وكان الفرع من غير أصل وذلك محال). (١٧٥) ولذا فقد اختصرت القول فيها هنا لأنني جعلت لها فصلاً مستقلاً في الباب الثاني من هذا البحث وبالله التوفيق.

تأثر القياس النحوي بقياس الفقهاء:

للنحو العربي صلة كبيرة بالفقه لأن العلمين يجمعهما هدف واحد هو خدمة الدين الإسلامي نصاً وتشريعاً ، فالنحو نشأ للحفاظ على النص القرآني من شيوع اللحن ، وتعليم لغة القرآن لغير الناطقين بها. كما كانت علوم الشريعة تعلم أحكام الدين الجديد وتشرح وتفسر معاني الآيات القرآنية. هذه نقطة اللقاء بين علم النحو والفقه ، إلا أن علم الفقه أسبق من علم النحو في خدمة القرآن ، حيث بدأ منذ عصر النبوة علماً بأن عصره صلى الله عليه وسلم لم يكن فيه مجال للاختلاف الفقهي بين الصحابة لأن الأحكام تتلقى بالوحي ويبينها صلى الله عليه وسلم مشافهة دون حاجة إلى نقل ولا إلى نظر وقياس.

---

(173) الخصائص ص ١٤٥.
(174) الخصائص ١٦٤-١٦٥.
(175) الإصباح في شرح الاقتراح ص ٢٤٥.

هكذا كان التشريع في عصره صلى الله عليه وسلم، أما في عصر الصحابة فقد بدأ الاجتهاد والرأي والقياس واتسع في عصر التابعين لكثرة الحوادث التي واجهتهم والتي لم يواجهوا مثلها، فاجتهدوا فيها، وأضافوا إلى ما ورثوا عدة أحكام بالقياس والاستنباط ثم توالت جهود الأئمة الفقهاء حتى وضع الشافعي أصول الفقه.

أما النحو فقد بدأ بأبي الأسود الدؤلي وتلامذته ثم أخذ في التطور مستعيناً بالنصوص ومناهج الفقه وأصحاب الحديث. حتى إذا وصلنا إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وجدناه أولَ من بعج النحو ومد القياس ثم جاء الخليل بن أحمد فكان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس كما يذكر ذلك السيرافي. ثم كان (الكتاب) ثمرة للجهود والدراسات النحوية التي سبقت سيبويه فأدركها ممثلة بالخليل وما أضاف إليها سيبويه نفسه.

ولعل مقولة الجرمي توضح مدى علاقة النحويين بالفقهاء حين يقول: "أنا منذ ثلاثين أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه" ومما يؤيد صلة القياس النحوي بالقياس الفقهي ما رواه ابن خلكان من أن محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة سأل الفراء : "ما تقول في رجل صلى فسها فسجد سجدتين للسهو فسها فيهما؟ ففكر الفراء ثم قال له : لا شيء عليه فقال محمد : ولم؟ قال : لأن التصغير عندنا لا تصغير له وإنما السجدتان تمام الصلاة فليس للتمام تمام.[١٧٦]

ونخلص إلى أن أصول الفقه أصبحت علماً متكاملاً في أوائل القرن الثالث الهجري، في الوقت الذي ظلت أبحاث علم أصول النحو متناثرة في كتب النحو إلى أن يأ له أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني، وابن الأنباري فجعلوا منه علماً مكتمل الأصول. والقياس النحوي الذي استقام أصلاً من أصول النحو ، لم يكن قياس منطق

---

(176) وفيات الأعيان ابن خلكان ج٥ ص ٢٢٧ القاهرة ١٩٤٨.

وجدل كما زعم بعض الباحثين [177]بل كان قياساً فطرياً اعتمد اعتماداً كلياً على العقلية

العربية وإن ترسم خطى القياس الفقهي [178].

القياس في نظر القدماء:

ارتبط القياس في نظر القدماء بالعقل والتفكير ، وكان أداةً لصوغ قوانين اللغة التي تسير عليها، ووسيلة لتقويم الكلام العربي ليس فيها مغالاة وضعت للتعليم وإرساء المبادئ والأصول حتى لا يكون هناك شذوذ في القواعد العامة [179].

وقد اعتمدا النحاة وخاصة البصريين منهم على الكثير الغالب من كلام العرب في قياسهم ، فلم يحفلوا بالشاذ والقليل ولذا كانوا أصح قياساً، وكانت قواعدهم أكثر انضباطاً. حيث استعملوا ما استعملته العرب وأجازوا ما أجازته [180] وشبهوا الشيء بالشيء وإن خالفه [181]رغبةً في اطراد القواعد وضبط الأقيسة.

إن معيار الخطأ والصواب في منهج القدماء هو موافقة كلام العرب، فما خرج عن استعمال العرب رمي بالخطأ وما وافقه كان قياساً، وعلى هذا يعد الحضرمي أكثر تمسكاً بالقياس فما خرج عن قياسه كان شاذاً ، وأبو عمرو بن العلاء يرى أن ما خرج عن القياس فهو لغة من لغات العرب قال ابن نوفل سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاءِ: أخبرني عما صنعت مما أسميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات [182].وقد جمع منهج الخليل_ يرحمه الله_ بين السماع والقياس

---

(177) أصول النحو العربي محمد عيد ص ٢٧٢، النزعة المنطقية في النحو العربي عبد الفاتح الدجني ص ٦.

(178) القياس في النحو العربي سعيد جاسم الزبيدي ص ١٣،١٥.

(179) القياس في النحو العربي سعيد جاسم ص ١٤٧.

(180) الكتاب ٤٠٢/٢ .

(181) الكتاب ٣٨٢/٢.

(182) طبقات الزبيدي ص ٣٤.

فكان يبني القياس على الكثير المطرد من كلام العرب مع نصه دوماً على ما يخالفه[183]

وكان يعتني بالوجوهِ الإعرابية المختلفةِ ويرى أن اختلاف الوجوه الإعرابية رهن باختلاف قصد المتكـلم الذي يصل به إلى معانٍ جديدة ففي قولهم (مررت به المسكـين) ترفـع (المسكين) وتنصبه وتجره ، فالرفع على الابتداء وإضمار (هو) والنصب على إضمار فعل الترحم، والجر على أنه بدل من الضمير المجرور وقد ورث سيبويه عن أستاذه – الخليل بن أحمد – نظرته الدقيقة إلى ظواهر اللغة واحتفاله بالسماع والقياس، وتطبيق ذلك في كتابه [184] وقد يرد سيبويه الرأي النحوي، لأنه غير مسموع ولا نظير له في كلام العرب، وإن كان لشيخ من شيوخه وفي ذلك يقول: "وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان زيداً واضربنان زيداً، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها"[185].

وعلى يدي أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني اكتمل منهج القياس في النحو العربي فكان الفارسي يقول "لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إلي من أن أخطئ في مسألة قياسية" [186] ويمضي ابن جني على نهج أستاذه فيقول: "إن مسألة واحدة من القياس أنبل من كتاب لغة عند عيون الناس" [187].

القياس في نظر ابن مضاء:

لاغرو إذا اختلف البصريون والكوفيون في نظرهم إلى القياس فكان لكل فريق منهجه وطريقته،أن يكون لابن مضاء القرطبي نظرة أخرى إلى القياس تنسجم مع مذهبه الظاهري فهو لا يرفض القياس تماماً ولا يؤيده مطلقاً وإنما يرفض كل قياس لا

---

(183) المدارس النحوي شوقي ضيف ص ٥٣.
(184) القياس في النحو العربي سعيد جاسم ص ٦٩.
(185) الكتاب ٥٢٧/٣.
(186) معجم الأدباء ياقوت ٢٥٤/٧.
(187) الخصائص ٨٨/٢.

يؤيده الاستعمال اللغوي المطرد ولا تدعمه النصوص المتواترة ، وعلى هذا يكون ابن مضاءٍ مؤيداً للقياس اللغوي إن ورد له من النصوص ما يصححه ، ورافضاً له إذا لم ترد له نصوص تؤيده(١٨٨) .

أما القياس النحوي (قياس الأحكام) أو القياس العقلي حسب ابن مضاء فقد واجهه بحكم مذهبه الظاهري مبيناً أن النحاة لم يتحروا الدقة فيه لأ م يحملون الأشياء على الأشياء دون أن تكون هناك صلة كاملة بين الأصل والفرع من ناحية ومن ناحية أخرى يدعون أ م تابعون للعرب في ذلك ، وأن العرب قد أرادت ذلك وهم في كلا الأمرين قد جانبوا التوفيق "والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ، وقد عرف عنهم أ م لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع ، كما فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيه " إن " وأخوا ا بالأفعال المتعدية في العمل(١٨٩).

وعلى هذا فإن ابن مضاء لا ينكر القياس، بل يثبته ، ولكنه يجعله كقياس الفقهاء بأصل وفرع وعلة وحكم(١٩٠).

خلاصة القول: أن ابن مضاء استفاد من المنهج الظاهري في انتقاء القياس، ولكنه لم يرفضه في النحو كما فعل علماء الظاهرية في الفقه(١٩١).

موقف اللغويين المحدثين من القياس

١- كمال محمد بشر:

---

(188) أصول النحو العربي محمد عيد ص٨٤.

(189) المصدر السابق محمد عيد ص ٨٥.

(190) القياس سعيد جاسم ص ١٦٧.

(191) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء د . بكري عبد الكريم ص ١١٢.

يرى كمال بشر أن القياس مبدأ مقبول مشروع في كل العلوم شريطة أن يكون هناك توافق بين المقيس والمقيس عليه في السمات والصفات وأن يكون المقيس عليه له واقع ووجود في الاستعمال الحي للكلام ، ولكن علماء العربية بالغوا في تطبيق هذا المبدأ وبالغوا في الالتزام بأحكامه حتى قبلوا ما يجيزه القياس وإن لم يرد به سماع ، واتخذوا القياس مبدأ عاماً في صنعة النحو وتصنيف مسائله وقضاياه ولم يقف بهم الأمر عند هذا الحد بل تجاوزوه إلى توسيع دائرة القياس وتشعيب مسائله ، والنظر في أركانه وأصوله حتى أصبح لكل شيء عندهم علة منطقية.

ويرى كمال بشر أن النحاة اتخذوا القياس المنطقي لهم منهجاً و رجع إليه كثيراً من صعوبات النحو ومشكلاته[١٩٢].

ونقول إذا كان القياس أصل من أصول النحو ومبدأ مشروع في كل العلوم فلا ضير أن يوسعه النحاة ،فلم تسمع أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره [١٩٣]

٢- إبراهيم أنيس :

يعرف إبراهيم أنيس القياس اللُّغوي بأنه " مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال ، رغبة في التوسع اللغوي، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية"[١٩٤] لكن إبراهيم أنيس يبدو أنه ينكر القياس النحوي حين يقول: "ونشير هنا إلى ذلك القياس المصنوع من مثل قولهم: أُعْرِب المضارع قياساً على الاسم، ونصبت (لا) النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على" إن " لمشابهتها في التوكيد، وليس

---

(192) اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ، كمال بشر ص ١٤٠، ١٤١.
(193) الخصائص ابن جني ٣٥٧/١.
(194) من أسرار اللغة إبراهيم أنيس ص ٨.

هذا إلا صناعة نحوية لا تمت إلى القياس اللغوي الحقيقي بصلة؛ لأ ا من علل النحاة المخترعة التي ادعوا ظلماً وتجنياً أن العرب راعوها في التفرقة بين الأساليب" (١٩٥)

ويبدو أن أنيسا خلط بين القياس النحوي والقياس اللغوي، فلم يفرق بينهما حين جعل للقياس اللغوي معنيين:

الأول: وضع القواعد العامة (١٩٦) والثاني: استنباط شيء جديد في اللغة.

و هذان المعنيان يخصان القياس النحوي.

٣- محمد عيد :

يرى محمد عيد أن اللغة بصفتها نشاط للأفراد لا تخضع دائماً للقياس ولذا تكثر فيها الظواهر التي لا تخضع لقانون مطرد، وأن المحدثين نظروا إلى القياس من زاوية تختلف عن زاوية النحاة الأوائل فالقياس لدى النحاة المحدثين عمل يقوم به المتكلم لا النحاة والمقيس عليه هو النظم اللغوية العرفية التي تختزن في ذهن المتكلم وشعوره دون مجهود وليست القواعد المحفوظة المقررة، والمقيس هو الحدث الكلامي الذي يتحقق فعله وليس إخضاع ما ورد من كلمات للقوانين، كما يرى أن اتخاذ القاعدة أساساً ثم فرضها على المفردات عمل يجافي الروح العلمية الصحيحة، لأنه يقوم أساساً على التحكم ، والتحكم لا يتفق في طبيعته مع الروح العلمية للمنهج الوصفي (١٩٧).

ونرى أنّ اختلاف المحدثين مع النحاة في أركان القياس ،يرجع الىاختلاف هدفيهما ، وأن اعتماد المحدثين على المنهج الوصفي جعلهم يحكمون على صنيع النحاة بأنه يجافي الروح العلمية ، وذلك غير صحيح .

٣- إبراهيم السامرائي:

---

(195) المصدر السابق إبراهيم أنيس ص ١٤،١٥.

(196) المصدر السابق إبراهيم أنيس ص ٢٣.

(197) أصول النحو العربي محمد عيد ص ٩٩.

يرى إبراهيم السامرائي أن القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله غير مقبول في العلم اللغوي وهو من غير شك استخدام لوسائل غريبة عن طبيعة هذا العلم اللغوي الذي سبيله الاستقراء لما هو جارٍ على ألسنة الناس من شعر ونثر(١٩٨)، وما ورد في كتاب الله وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم.

ويرى السامرائي أنه كان ينبغي على النحاة أن يقتصروا على وضع شيء يعصم اللسان من اللحن إلا أن النحاة ابتداءً من عبد الله بن أبي إسحاق الحضـرمي ساروا في سبيل محاكاة المناطقة والمتكلمين الأمر الذي أدى م إلى ابتداع فكرة العمل والعامل(١٩٩).

ويضيف "إن الباحثين المحدثين أرادوا أن يميزوا بين القياس القريب من الطبيعة اللغوية و الأقيسة الأخرى البعيدة كل البعد عن الحقيقة اللغوية وكأ م بذلك قبلوا أن يكون القياس أصلاً من أصول النحو تستنبط به الأحكام وأظنهم قد أخطأوا كل الخطأ في ذلك وأن قبولهم هذا جعلهم يفسرون كل ظاهرة نحوية أو لغوية تفسيراً خاصاً. (٢٠٠)

وقد وقف السامرائي عند قياس الخليل للفعل ا زوم (أكن) في الآية الكريمة "لولا أخرتني إلى أجلٍ قريبٍ فأصدق وأكن من الصالحين" (٢٠١) على الاسم "سابق" ا رور في بيت زهير بن أبي سلمى.

بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا (٢٠٢)

وهذا البيت شاهد على جر المعطوف (سابق) لتوهم دخول الباء في خبر ليس.

---

(198) النحو العربي نقد وبناء إبراهيم السامرائي ص ١٨.

(199) المصدر السابق إبراهيم السامرائي ص ١٩.

(200) المصدر السابق إبراهيم السامرائي ص ٢٠.

(201) سورة المنافقون الآية ١٠.

(202) شرح ديوان زهير (صنعه ثعلب)صـ ٢٨٧

قال السامرائي: وأنا لا ألمح أي قرابة بين مسألةٍ فيها فعل مجزوم وأخرى فيها اسم مجرور، والذي يبدو لنا أن التماس المشابهة بين هذه وتلك ليصح الحمل والقياس إن هو إلا بسبب من حيرة الخليل في تفسير الجزم في الآية الكريمة وليس من عامل للجزم ، وهذا بداية تسرب فكرة العامل إلى النحو" (٢٠٣).

والذي يظهر لنا من موقف السامرائي هذا أنه ينكر القياس ويعده غريباً عن طبيعة اللغة، إضافة إلى أنه لم يفرق بين القياس النحوي والقياس اللغوي بل كان حديثه عاماً عن القياس في حين أن علماء اللغة المحدثين يفرقون بينهما وأغلبهم يقر القياس اللغوي.

أما نقد السامرائي لقياس الخليل فمردود لأن الخليل قاس الجزم في الآية على الجر في بيت زهير لما بين الاسم والفعل المضارع من أوجه التشابه التي ذكر العلماء منها (٢٠٤):

١- التخصيص بعد الشيوع .

٢-دخول لام الابتداء عليهما .

٣-اشتراكهما في المعاني .

٤- مجيء كل منهما وصفا .

٥- تشابههما في الحركة والسكون .

٥- عباس حسن :

يعرف عباس حسن القياس بقوله:" هو محاكاة العرب في طرائقها اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في أصول المادة وتفريعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك" (٢٠٥)، والقياس بهذا المعنى واضح الغاية سهل الفهم في نظره ولذا يأخذ

---

(203) النحو العربي نقد وبناء إبراهيم السامرائي صـ ٢١

(204) أسرار العربية ابن الأنباري ص ٤٩.

(205) الأصول اللغوية والنحوية عباس حسن ط القاهرة ١٩٥١ ص ١٦.

على علماء اللغة القدماء والمحدثين تفصيلهم وتشعيبهم القياس حتى فتحوا أبواباً من المشكلات تكد العقل وترهق الفكر وأسرفوا في التفريع والاستدلال إسرافاً جاوز حد الإبانة وإيضاح الحقائق العلمية [٢٠٦].

ويرى أن الكوفيين أقرب إلى الحق والواقع حين أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع ، وأن هذا رأي أبي زيد الأنصاري شيخ سيبويه الذي كان يجعل الفصيح والشاذ سواءً [٢٠٧].

ويرى عباس حسن أن في القياس على القليل تيسيراعلى المتعلمين وراحةً وترغيبا لهم إضافة إلى ما فيه من تنمية موارد اللغة، وتمكين الانتفاع ا، وإقدارها على مسايرة العصور المتجددة من غير أن ينالها أذىً أو يتسرب إليها ضعف [٢٠٨].

ونرد قول الدكتور عباس حسن بما قاله سعيد الأفغاني "...والأمر في القياس على هذه الوتيرة ،نظمه وحرر قواعده ،وأحسن تطبيقه البصريون ،على حين هو في يد الكوفيين مشوش غير واضح المعالم " [٢٠٩]

كما يرده قول الدكتور السنجرجي عن الكوفيين حيث يرى أ م "جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجا ،فانتشرت قواعدهم ولم يعد لها ما يمسكها من نظام أو منطق" [٢١٠]

٦- سعيد جاسم الزبيدي:

يرى سعيد جاسم أن القياس الذي اقترنت بدايته بعبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي يعني القاعدة النحوية ، ومدى اطرادها في النصوص اللغوية،ويرى أن

---

(206) المصدر السابق عباس حسن ط القاهرة ١٩٥١ ص ١٧.
(207) المصدر السابق عباس حسن ط القاهرة ١٩٥١ ص ٣٤.
(208) المصدر السابق ص ٣٦.
(209) من تاريخ النحو سعيد الأفغاني ص ٧٤.
(210) المذاهب النحوية مصطفى السنجرجي ص ١٩٢.

القياس نشأ نشأة فطرية تلتقي فيها الأمور المتشا ة والظواهر المتقاربة في النصوص التي انحدرت إليهم ثم تستنبط من هذه الأشباه والنظائر مقاييس وأصولٌ وأحكام [٢١١] فلم يكن القياس ضوابط حديدية [٢١٢] ولا اجتهاداً في النص [٢١٣] ولا محوراً يدور حوله الكلام [٢١٤] ؛ لذا فإنه يجدر بنا أن نعتمد على القياس المطرد ونطّرح غيره لقربه من اللغة وكثرة دورانه في أمهات الكتب النحوية واعتماد جلّ مسائل النحو عليه [٢١٥].

ويضيف أن النحاة لم يقفوا عند الجمل وتقويمها من زاوية موافقتها للقياس فحسب ، بل تنبهوا إلى مقتضى الحال ،لذا يرى أنه ينبغي أن يدرس علم المعاني في النحو، وأن يدرس النحو في منهج لغوي مبني على فقه طبيعة اللغة ، وفهم أساليب العرب في تعبيرها[٢١٦].

٧- تمام بن حسان:

يقرر تمام حسان أن القياس في عرف النحاة إما ان يكون من قبيل القياس الاستعمالي (اللغوي) وإما من قبيل القياس النحوي والأول انتحاء سمت كلام العرب، أما الثاني فإنه " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه".

ويرى تمام أن القياس الاستعمالي هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة [٢١٧] وأن القياس كا ١از اللغوي بحاجة إلى علاقة تربط بين طرفيه إما أن تكون عقلية كما في (ا ١از المرسل) أو تخييلية كما في (الاستعارة) فالعلاقة العقلية في القياس قد تكون مناسبة

---

(211) القياس في النحو سعيد جاسم ص ١٨.
(212) مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة مقالة مصطفى السقا ٩٦/١٠.
(213) طبقات فحول الشعراء هامش المحقق ١٤/١.
(214) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي د.عبد العال سالم مكرم ص ٣٧١.
(215) القياس في النحو د. سعيد جاسم ص ٣٧.
(216) المصدر السابق ص ١٤٧.
(217) الأصول د. تمام حسان ص ١٧٤.

(العلة) أو (اطراد الحكم) والعلاقة التخييلية هي (الشبه) بين المقيس والمقيس عليه [(٢١٨)].

ويخلص الدكتور تمام حسان إلى أن :

١- القياس النحوي هو الجانب التطبيقي لمبدأ الحتمية الذي يجْبر النقص في الاستقرار الناقص ويمنح العلم صفة الشمول [(٢١٩)]

٢- أصول الكلمات مثل (قال) أصلها قَولَ هي من تجريدات النحاة واختراعهم الذي بنوه على علاقة التقاطع بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة فهي إطار من أُطُر اللغة لا عمل من نشاط الكلام وحينما يكون الاطراد تصبح القاعدة في حيز الإمكان.[(٢٢٠)]

٨- علي أبو المكارم:

يرى علي أبو المكارم أن وقوف النحويين عند حد التشابه السطحي الخارجي بين النحو والمنطق جهلاً بحقيقة المقومات والخصائص التي تصوغ هذا التشابه وتحدد مداه وقد وقع النحويون في هذا ؛ إذ لم يفطنوا إلى أكثر من كون القياس عملية إلحاق شكلية تهدف إلى إعطاء الفرع حكم الأصل ومن هنا أدرك الشاطبي بفضل ثقافته الأصولية أنا إذا قلنا (ضرب زيد عمراً) وأردنا أن نعرف ما الذي يرفع من الاسمين والذي ينصب، فلابد من معرفة الفاعل من المفعول ، فإذا عرفنا الفاعل وميزناه حكمنا عليه بمقتضى المقدمة النقلية وهي أن كل فاعل مرفوع، ونصبنا المفعول لأن كل مفعول

---

(218) المصدر السابق ص ١٧٩.
(219) المصدر السابق ص ١٥، ١٧٩.
(220) المصدر السابق ص ١٥٩.

منصوب، فالشاطبي فطن إلى أن الحكم لابد أن يعتمد على مقدمة نقلية أي لابد أن يبدأ من الواقع الذي تضافرت عليه النصوص [(٢٢١)].

ويرى أبو المكارم أن القياس النحوي تأثر بالقياس المنطقي تأثراً عميقاً يكاد يبلغ درجة التبعية الدقيقة الكاملة له وتتمثل تلك التبعية في امتداد خصائص القياس النحوي عن الخصائص المميزة للقياس المنطقي، فشكلية القياس النحوي في تحليل المقيس، والمقيس عليه واضحة، وتحليل القياسات النحوية من حيث شكلها ينتهي بنا إلى تقرير ما يمكن أن يعد أصلاً من الأصول النحوية وهو إهمال النصوص وعدم الاعتداد ا مع أ ا السـند الوحيد الذي يجب أن يبدأ منه التقنـين وتمتد عنه القواعد [(٢٢٢)].

و ذا يتضح لنا أن أبو المكارم يرى تأثر النحو بالمنطق تأثراً عميقاً .

٩- مصطفى السقا:

يرى مصطفى السقا أن في قياس البصريين على الأفشى والأكثر من كلام العرب إجحافاً شديداً بكلام الفئات القلة من العرب الفصحاء وإهداراً لكلام القبائل المخالفة لحكم القياس على الأفشى والأكثر من كلام العرب ؛ و من هنا وجد الكوفيون ثغرة نفذوا من خلالها إلى قلب المذهب البصري وطعنوه في الصميم حسب رأي السقا، إذ فنو م كلها تقوم على الرواية كالقراءات والتفسير والشعر، فأنكروا على البصريين إهدار ما أسموه غير فصيح من كلام بعض القبائل، وجوزوا القياس على كل ما سمع عن العرب حتى لو كان بيتاً واحداً وإن خالف الشائع من كلام العرب ، لكن مذهب الكوفيين هذا مع قربه إلى الواقع اللغوي يعاب لكثرة ما يبنى على النصوص المختلفة في المسألة الواحدة من قواعد لا تنضبط بضابط واحـد ، فالقياس الكوفي اتسع اتساعاً شتت معه القاعدة وضيع معالم مسارها القياسي وهذا أحد جوانب القصـور الرئيسـية في المذهب الكوفي [(٢٢٣)].

(221) تقويم الفكر النحوي على أبو المكارم ص ١٣٣.

(222) المصدر السابق ص ١١٥.

(223) العدد العاشر مجلة المجمع ٩٦ يونيو ١٩٥٨.

١٠ ـ يوهان فك :

يرى يوهان فك أن النحو البصري أقرب إلى روح التعليم وأقرب إلى العقلية الأجنبية من النحو الكوفي ولعل هذا هو السر في انتشاره بين الناطقين بالعربية اليوم لأ م ينطقو ا تعلماً واكتساباً لا فطرة وسليقة، فالمذهب البصري أقدرعلى أن يعطيهم قواعد دقيقة منظمة، لا يجدو ا في النحو الكوفي مع أنه أقرب إلى طبيعة اللغة العربية واشد تمثيلاً لها من النحو البصري. (٢٢٤)

١١ـ مهدي المخزومي :

يقول المخزومي في قياس البصريين "وبدلاً من أن يكون القياس والتأويل أداتين لتفسير اللغة ، كانا لديهم أداتين لصنع اللغة وخلق صورها، وإيجاد صور من التعبير لم يكن يعرفها أصحاب اللغة أنفسهم حتى استحالت اللغة أو كادت إلى مجموعة من القوانين التي أفرغتها أدوا م العقلية في قوالب معينة ثابتة، ناسين أن اللغة وإن كانت أداة للفكر، ليست هي الفكر نفسه ، وليست أحكامها أحكامه ، وناسين أن اللغة تتطور وتخضع لعوامل نفسية واجتماعية وبيئية (٢٢٥).

ويضيف المخزومي: "وليس مما يعاب به النحو الكوفي أن كان قياسه مشوشاً غير واضح المعالم ولا مطرداً ولا منسجماً في أجزائه ، لأن القياس طارئ دخيل ناءت هذه الدراسة بتطفله ، وكان على الأولين أن يدركوا هذه الحقيقة وأن يجنبوا هذه الدراسة ما من شأنه أن يتحكم فيها، ويفسدها ، ولكنهم _ إنصافاً لجهودهم – اجتهدوا فخا م الصواب" (٢٢٦).

---

(224) العربية يوهان فك ترجمة النجار ص ٢٦٩.

(225) مدرسة الكوفة وأثرها في النحو واللغة مهدي المخزومي ص ٤٦.

(226) المصدر السابق ص ٤١١.

ويبدو أن المخزمي ينكر القياس البصري حين يعده يتحكم في الدراسة ويفسدها، مع أنه أصل من أصول النحو الكوفي الذي يرى المخزومي أنه يوافق الدراسة الوصفية للغة .

القائلون بتأثر القياس النحوي بالقياس المنطقي

١ـ إبراهيم سلامة :

يقول إبراهيم سلامة "لم يكن أرسطا طاليس غريباً عن العرب بل يكاد يكون من بين القدماء الوحيد الذي أغرم به العرب وقبلوا تفكيره، وانتفعوا به عندما أكبوا على تدوين علومهم فانتفعوا به في المنطق الذي وضع المقاييس للتفكير والاستنتاج [٢٢٧].

٢ـ علي أبو المكارم:

يرى أبو المكارم أن أهم خصائص القياس المنطقي شيئان هما:

١- اتسامه بالميتافيزيقية: وهي امتداد لميتافيزيقية المنطق اليوناني وتتجلى في الاعتداد بالقياس إلى حد جعله أسلوب الاستدلال الوحيد مع أنه ليس إلا نوعاً واحداً من أنواع الاستدلال.

٢- اتصافه بالصورية والشكلية التي هي مظهر من مظاهر صورية المنطق الأرسطي . ودراسة القياس النحوي تكشف عن تأثره العميق بالمنطق تأثراً يكاد يبلغ درجة التبعية في امتداد خصائص القياس النحوي عن الخصائص المميزة للقياس المنطقي. [٢٢٨]

وإذا كانت شكلية القياس المنطقي قد أحدثت آثارها في الأقيسة النحوية فإن ميتافيزيقية القياس المنطقي قد تركت صداها في الأقيسة النحوية أيضاً، وأهم ا الات التي تتضح فيها هذه الميتافيزيقية هي الحكم، ذلك أن الحكم النحوي لا ينبني في تصور

---

(227) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان إبراهيم سلامة ص ٤.

(228) تقويم الفكر النحوي علي أبو المكارم ص ١١٤.

النحاة على النصوص التي تحمله ولا يعتمد على الظواهر التي تؤيده ، وإنما يمتد عن الفكرة الذهنية للقياس النحوي المستمدة في جوهرها من الصـورة الميتافيزيقية للقياس المنطقي [٢٢٩].

٣- إبراهيم أنيس:

يرى أن أرسطو استطاع ان يقرب بين منطقه واللغة اليونانية، وأن المفكرين من الأمم الأخرى أعجبوا بمنطق أرسطو وحاولوا صب لغا م في تلك القوالب ولذلك لا نعجب حين نرى اللغويين القدماء من العرب قد سلكوا هذا المسلك من الربط بين اللغة والمنطق الأرسطي وأن نشهد في بحوثهم اللغوية من الأقيسـة والاستنباط ما لا يمت لروح العربية بصلة ما [٢٣٠].

ويقتبس إبراهيم أنيس أجزاء من مقالة الدكتور إبراهيم بيومي في بحثه (منطق أرسطو والنحو العربي) حيث يقول بيومي: تأثر النحو العربي عن قرب أو عن بعد بما ورد على لسان أرسطو في كتبه المنطقية من قواعد نحوية وأريد بالقياس النحوي أن يحدد ويوضع على نحو ما حدده القياس المنطقي "ثم يعلق إبراهيم أنيس على هذه المقولة بقوله" وهكذا يرى صاحب البحث أن نحاة العرب قد تأثروا بالمنطق الأرسطي وأعجبوا به، وترسموا خطاه [٢٣١].

٤- إبراهيم مدكور:

يرى إبراهيم مدكور أن في حديث سيبويه عن (المسند والمسند إليه) حجة على تسرب الآراء التي عبر عنها أرسطو حول الإسناد إلى العرب، كما يرى أن أهم حجة في نظره على الصلة بين المنطق والنحو العربي هي مكانة (القياس) في النحو العربي –

(229) المصدر السابق علي أبو المكارم ص ١١٦.
(230) من أسرار اللغة إبراهيم أنيس ص ١٣٣، ١٣٤.
(231) المصدر السابق ص ١٣٥.

ذلك القياس- الذي فلسفه النحاة وافتنوا فيه وحددوا شرائطه الصحيحة كما حدد أرسطو شرائط إنتاج قياسه المنطقي[٢٣٢].

ويرد المهيري أن الآراء في تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني لا تتجاوز التخمين والافتراض[٢٣٣]، وأنه لا وجود لنحو مصطبغ بالمنطق خاصة في القرنين الأول والثاني الهجريين؛ إذْ لم يثبت أن مؤلفات يونانية معينة كانت تدرس في هذين القرنين، وهذا يجعلنا نذهب إلى أن البحث النحوي عند العرب انطلق من مصدر لغوي عربي تدفعه روح لغوية وتحدوه رغبة النحاة في وضع نظام شامل تندرج ضمنه كل المعطيات مهما تباينت[٢٣٤].

٥- إبراهيم السامرائي:

يرى السامرائي أن تأثر النحاة بالأسلوب المنطقي قد بلغ حداً جعلهم يضيقون به ذرعاً [٢٣٥]، فهذا أبو علي الفارسي وهو المعروف بالتماسه للقياس والأخذ به ينكرعلى الرماني مذهبه النحوي الذي يغرق في استخدام طريقة الجدل عند المتكلمين والمناطقة فيقول: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان ما نقوله فليس معه منه شيء"[٢٣٦].

٥- محمد عيد :

يرى محمد عيد أن فكرةَ القياس النحوي وجدت منذ بداية النحو وأ ا تمكنت من نفس ابن أبي إسحاق الحضرمي الذي هو أول من نسِب إليه القياس فإذا جمعنا استعداد الحضرمي للنظر والقياس وتأثر عصره بالثقافة الأجنبية وصلته بالموالي؛ فإن

---

(232) نظرات في التراث اللغوي العربي عبد القادر المهيري ص ٨٨.
(233) المصدر السابق عبد القادر المهيري ص ٩١.
(234) المصدر السابق ، عبد القادر المهيري ص ٩٨.
(235) النحو العربي نقد وبناء إبراهيم السامرائي ص ١٩.
(236) نزهة الألباء ابن الأنباري ص ٢١٨.

هذه الأمور الثلاثة تشير إلى أن منشأ فكرة القياس هو المنطق اليوناني والنحو السرياني(٢٣٧).

٦- كمال محمد بشر:

يرى كمال بشر أن التجاء علماء العربية إلى المنطق يلتمسون منه العون في تقعيد قواعدهم وضبط أحكامهم واتخاذهم القياس المنطقي منهجاً وطريقاً من طرائق التفكير في النحو هو سبب خروج بعض أعمالهم ومخالفتهم للواقع اللغوي والاستعمال الحي للغة ، الأمر الذي أدى إلى تعقيد بعض جوانب النحو واضطراب شيء غير يسير من قوانينه، والشكوى منه قديماً وحديثاً (٢٣٨).

الرد على من قال بتأثير المنطق في النحو

١- ردُّ عبده الراجحي:

يرى عبده الراجحي أن فكرة القياس على ما قيل فيها لم تكن عند سيبويه غير متابعة الكلام العربي وفي الكتاب إلحاح على هذا التصور(٢٣٩) نجده في قول سيبويه"لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس" أو قوله" فهو قبيح لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه".

ويرى الراجحي أن (التعريف) الذي هو قمة العلم وغاية الفكر عند أرسطو والذي يعد الوسيلة الوحيدة لتقرير المعنى لم نجده عند سيبويه وعدم تطبيقه له قد يكون دليلاً على أنه لم يعرف هذا الأصل في المنطق الأرسطي (٢٤٠).

ويخلص الراجحي إلى أن المنطق الأرسطي لم يكن معروفاً معرفة كافية أيام الخليل وسيبويه وهما صاحبا التأثير الحقيقي في النحو العربي، وأنه من غير المنطقي أن

---

(237) أصول النحو العربي محمد عيد ص ٧١-٧٢.

(238) اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم كمال بشر ص ١٣٩.

(239) النحو العربي والدرس الحديث عبد الراجحي ص ٥٧.

(240) المصدر السابق عبد الراجحي ص ٦٩، ٧٣.

يتأثر النحو العربي تأثراً كاملاً بمنهج أرسطو في المنطق لاختلاف الغاية في كل منهما وأن قضية التأثير إن وجدت فهي لا ترتبط بالأصالة والتقليد لأن النحو قد اكتمل قبل ثبوت ذلك التأثير وإنما هي دليل على مكانة الجانب (العقلي) في النحو العربي وهو جانب كان موجوداً مع الجانب (النقلي) في المناخ العام الذي ساد البيئة الإسلامية وقت نشأة هذه العلوم وازدهارها [٢٤١].

٢ـ ردُّ الدكتور عبد القادر المهيري:

يرى عبد القادر المهيري أن القائلين بتأثر النحو العربي بالفكر اليوناني يذكرون تصريحاً أو تلميحاً بالظروف الثقافية التي نشأ فيها النحو العربي وترعرع ، فماركس يشير إلى أن النسطوريين أدخلو فلسفة أرسطو إلى فارس قبل الإسلام فانتقلت من هناك إلى العرب، أما إبراهيم مدكور فيلمح إلى رواج مؤلفات أرسطوا المنطقية في القرون الوسطى المسيحية والإسلامية ، حيث ترجمت وشرحت واختصرت ، وتوالى البحث في المنطق لدى المدارس الإسلامية المختلفة.

ويضيف المهيري" ومن العسير – في نظرنا - أن نعتبر مثل هذه الإشارات حججاً تقنع بتأثر الفكر النحوي العربي بالفكر اليوناني؛ فليس لدينا ما يثبت أن مؤلفات يونانية معينة كانت تدرس خلال القرنين الأول والثاني من الهجرة دراسة تمكن من اقتباس معطيا ا وتوطينها في المؤلفات العربية. [٢٤٢]

والذي يبدو الآن ثابتاً هو أن أقدم ما ترجم من مؤلفات أرسطو لم ينقل إلى العربية قبل منتصف القرن الثاني الهجري.. وإن وجد المنطق إلى النحو سبيلاً بمقولاته ومبادئه و فرضياته فليس ذلك في عهد نشأته (وتأصيله) وإنما ابتداءً من القرن الثالث

---

(241) المصدر السابق عبد الراجحي ص ١٠٣ ، ١٠٤.

(242) نظرات في التراث اللغوي العربي عبد القادر المهيري ص ٨٩.

حيث أصبح النحو ميدان منافشات لا حد لها، ومجادلات هدفها الإقناع على أساس متطلبات العقل لا على أساس مقتضيات اللغة.[٢٤٣]

(243) المصدر السابق ص ٩٢.

الفصل الرابع

استصحاب الحال

تعريفه :

يقول ابن الأنباري :" هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل [1]. وهو من الأدلة المعتبرة ".

مثاله : استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ، ويوجد فى الأفعال ما يوجب الإعراب فما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معناه في نحو (كيف) وما يوجب الإعراب في الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو يذهب ويكتب وما أشبه ذلك[2] .

ومن أمثلة استصحاب الحال عند ابن الأنباري ما يلي :

١- احتجاج البصريين على عدم تركيب (كم) بأن الأصل الإفراد والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال من الأدلة المعتبرة .[3]

٢- احتجاج البصريين على أنه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، إنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان له عوض ، ولم يوجد هنا فبقي فيما عداه

---

(١) الإعراب في جدل الإعراب .ص٤٦

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو ص٨٦ ت /عطية عامر

(٣) الإنصاف ٣٠٠/١

على الأصل والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة [(١)].

وقال ابن مالك :[(٢)] من قال : إن كان وأخوا ا لا تدل على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين (الحدث والزمن) فلا يقبل إخراجها عن الأصل إلا بدليل .

ويرى السيوطي[(٣)] :أن " المسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً لا تحصى كقولهم " الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك ، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه .

وقال الأندلسي في شرح المفصل : استدل الكوفيون على أن الضمير في لولاك ونحوه مرفوع بأن قالوا: أجمعنا على أن الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع فوجب أن يكون كذلك في الضمير بالقياس عليه والاستصحاب .

وقد صحح ابن الأنباري في الإنصاف ما ذهب إليه الكوفيون في هذه المسألة . [(٤)]

مكانة الاستصحاب :

استصحاب الأصل والرد إلى الأصل من المصطلحات التي عرفها النحاة منذ نشأة النحو ومنذ وضع النحاة لقواعدهم أصولاً وفروعاً ، ففي الكتاب لسيبويه نجد أن التمسك بالأصل من الأصول التي طبقها سيبويه واعتمد عليها ومن ذلك قوله : "فأما الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء فهو اسم الفاعل وإنما جاز في التي

---

(1) الإنصاف ٣٩٦/١

(2) التسهيل صـ٥٢ـ٥٣

(٣) الاصباح في شرح الاقتراح صـ٣٥٥

(4) الإنصاف ٧٠/١ ، ٦٨٧/٢ ، ٦٨٩

بنيت للمبالغة لأ ا بنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد وليس بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل يدلك على ذلك أ ا قليلة" [1]

ومنه قوله " ويا أخانا زيداً، أكثر في كلام العرب لأ م يردونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الوضع الذي يكون فيه منادى[2].

ومنه قول الخليل رحمه الله مـّـنْ قال يازيد والنضر فنصب فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يازيد والنضر وقرأ الأعرج: "ياجبالُ أوبي معه والطير" فرفع.[3]

نظرة تمام حسان للاستصحاب :[4]

١- يرى تمام حسان أن هذا الدليل من أدلة النحو لم يعطه المؤلفون حقه من العناية بل اكتفوا بذكر بعض المصطلحات مثل (أصل الوضع ، وأصل القاعدة، والعدول عن الأصل والرد إلى الأصل) دون أن يدخلوا في تفاصيل تلك المصطلحات .

٢- عقد تمام حسان العزم على كشف تفاصيل نظرية الاستصحاب ووضعه في موضعه الصحيح في ترتيب الخطة النحوية متوسطاً بين السماع والقياس .

٣- مصطلحا التغيير والتأثير اللذان عرفهما النحاة يرجعهما تمام حسان إلى تفاعل مباني اللغة ، وبتأثير من ذلك التفاعل تتعدد صور الحرف ، والكلمة والجملة بحسب مقتضيات الأحوال من إدغام الحروف وقلبها وتصرف الكلمات وإسنادها والزيادة في الجملة والحذف والإضمار والاستتار .

---

(١) الكتاب ١/١١٧ت/ عبد السلام هارون.
(٢) الكتاب ٢/١٨٥ت/ عبد السلام هارون.
(٣) الكتاب ٢/١٨٦-١٨٧ت / عبد السلام هارون.
(٤) الأصول تمام حسان ص١٢٢،١٢٣

ومن هنا وجد النحاة ضرورة تجريد أصل للحرف والكلمة والجملة ووضعوا له اسماً مشتركاً هو (أصل الوضع) ثم وجدوا أن أصول القواعد تحتمل بعض الاستثناءات فكان عليهم أن ينصوا على ذلك فنشأت القواعد الفرعية .

حاول تمام حسان كشف مصطلحات النحاة في باب الاستصحاب ليأخذ مكانته الحقيقية بين الأدلة النحوية وفيما يلي أهم المصطلحات التي درسها في هذا الباب :

أولاً : أصل الوضع :

وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

أ-في الحرف :وقد وصل النحاة إلى أصل وضع الحرف عن طريق فكرة ذوق الحروف والطريق إلى ذلك – كما حددها الخليل وسيبويه – أن تشكل الحرف بالسكون وتأتي به منطوقا بعد همزة مكسورة ، عندها يتبين مخرج الحرف وصفته التي تمثل (الأصل) وما عدى هذا المخرج وهذه الصفة فهو عدول عن الأصل[1] .

وقد أوضح تمام مخارج الحروف وصفا ا من خلال الجدول الذي رسمه لهذا الغرض وجعل وضع الحرف هو تقاطع محور المخرج مع محاور الصفات[2] .

ب-في الكلمة : وتنقسم بحسب الاشتقاق والجمود إلى قسمين

١- اشتقاقيه .

٢-تركيبية.

فالاشتقاقية تضم (الأسماء والأفعال والصفات)

ومن طبيعتها عدم الحصر وقابلية النقص والزيادة .أما التركيبية فهي تضم (الضمائر ، والموصولات ، والإشارات، والظروف ، والحروف) ،ومن طبيعتها أ ا محصورة العدد غير قابلة للزيادة والنقص ، ولا توصف بالغرابة ولا بكو ا من الدخيل والمعرب .

---

(١) الأصول ص١٢٤

(٢) الأصول ص١٥٢

والكلمات المشتقة لم يصل النحاة إلى أصل وضعها إلا بعد أن جردوا نوعين من الأصول التي تسبق أصل الوضع .

أحدها :(أصل الاشتقاق) وبه تتضح صلة القرابة بين الكلمات مثل (قتل – يقتل – قاتل – مقتول) فإن صلة القرابة بينها هي اشتراكها في حروف ثلاثة ترد بترتيب معين هو (ق –ت – ل) وهذا الأصل يتمثل في فاء الكلمة وعينها ولامها والأصل الاشتقاقي ثابت مهما اختلفت صور الكلمات المنتمية إليه بل وقد تصب فيه كلمات أخرى مشتقة منه (٢٤٤) .

والثاني : (أصل الصيغة) وهي حروف الكلمة التي تقابل حروف الميزان الصرفي الثلاثة (الفاء ، والعين ، واللام) والعلاقة بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة هي علاقة التقاطع التي ينتج عنها أصل مجرد في الذهن أو نموذج وصورة معقولة لا منطوقة يحاول النحوي أن يكشف عنها من خلال النظر إلى الاستعمال ، فكما تنتمي (قال) التي في النطق إلى (قول) التي في الذهن يكون الأمر بالنسبة إلى (ضرب) التي في النطق وضرب التي في الذهن .

ومعنى هذا أن الكلمة سواء أكانت صحيحة أم معتلة تعود إلى أصل وضع جرده لها النحاة ، وفائدة هذا الأصل أنه معيار اقتصادي ترد إليه الكلمة وتقاس به إذا تجافى ا الاستعمال عن مطابقته بما أصا ا من تغيير أو تأثير كالإعلال والإبدال والقلب، والنقل والحذف والزيادة ....الخ . (٢٤٥)

وقد جمع العلماء في قواعد التوجيه كثيراً من أصول الوضع للكلمات جاءت مبعثرة في الشروح وكتب الأصول وكتب الخلاف ومن هذه القواعد قولهم:

١ - الأصل هو الإفراد والتركيب فرع ، الإنصاف م/٤٠ص٣٠٠

---

(244) الأصول ص ١٢٩ ـ١٣٢
(245) الأصول ص ١٣٢-١٣٣.

٢-الأصل هو الإظهار والمضمر فرعه. الإنصاف م/٦٢ص٤٤٨

٣-الأصل في الأسماء التذكير فهو أول أحـوال الكلمة. الإنصاف م/١٠٦ص٧٣٥

ج- في الجملة : أصل الوضع في الجملة أن تتكون من ركنين هما المسند إليه والمسند ففي ، الجملة الاسمية المبتدأ مسند إليه والخبر مسند ، وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به ، وما عداهما فهو فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة ، وهذا أصل وضع الجملة في العربية يضاف إليه :

١- الذكر : فعند الحذف يجب تقدير المحذوف من ركني الجملة .

٢-الإظهار : فإذا أضمر أحد ركني الجملة وجب تفسيره .

٣-الوصل: وقد يعدل عنه إلى الفصل .

٤-الرتبة : وقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير .

٥-الإفادة : فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة .

وشرط جواز العدول عن أي أصل من هذه الأصول هو أمن اللبس وتحقق الإفادة ، ولذا فلا حذف إلا بدليل ، ولا إضمار إلا بمفسر ، ولا فصل إلا بغير الأجنبي، ولا تقديم أو تأخير إلا مع وضوح المعنى.[(١)]

ثانياً : أصل القاعدة :

ونعني به تلك القاعدة السابقة على القيود والتفريعات كقاعدة رفع الفاعل ، ونائب الفاعل ، والمبتدأ ، وتقدم الفعل على الفاعل وتقدم الموصول على صلته ، وافتقار الحرف إلى مدخوله [(٢)].

وأكبر القواعد الأصلية قاعدة الإفادة ، ويليها ما تحقق به من قرائن كالإعراب والرتبة والتضام .... وغيرها .

---

(١) الأصول ص١٣٨

(٢) الأصول ص١٤٠

ثالثاً : العدول عن أصل القاعدة :

١- في الحرف **:العدول** في الحرف **يكون بالتغيير** في **أصل مخرجه أو صفته ولكن يظل حدس المتكلم مرتبط بالأصل ولو خالف لسانه ذلك بإدغام أو نحوه .**

٢- في **الكلمة : يكون حدس المتكلم مرتبطاً بنطقها لا بأصل وضعها لأن أصل وضع الكلمة من اختراع النحاة ، ولا يعرف عنه المتكلم شيئاً إلا أن يتعلمه تعلماً .**

والعدول عن أصل الكلمة إما أن يكون مطرداً أو غير مطرد وكل ذلك في **نظر تمام حسان من قبيل الترخص عند أمن اللبس [٢٤٦] .**

فما كان العدول فيه غير مطرد فهو (شاذ) وإن كان فصيحاً ، ولذا يحفظ ولا يقاس عليه ، وما كان العدول فيه مطرداً فإنه يخضع لقاعدة تصريفية يطرد ا الإعلال أو الإبدال أو النقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة .... الخ . [٢٤٧]

٣- في **الجملة :**

عرفنا أن أصل وضع الجملة نمط خاص تتحقق به الإفادة ويتكون في **الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر ،وفي الجملة الفعلية من فعل متقدم يتلوه فاعل أو نائب فاعل ، وأصل وضع الجملة يشتمل على أصول أخرى كالذكر والإظهار والوصل والتضام والرتبة والعامل.**

---

(246) الأصول تمام حسان ص ١٤٥.
(247) الأصول تمام حسان ص ١٤٦.

هذه جملة من الأصول يتكون منها أصل وضع الجملة ، ويكون العدول عن ذلك الأصل بالعدول عن أي من هذه الأصول بواسطة الحذف أو الإضمار أو الفصل أو تشويش الرتبة أو التوسع في الإعراب ، وهذا العدول على قسمين مطرد أو غيرمطرد فإن كان غير مطرد فالنحاة يسمونه (شاذاً) أو (ضرورة) أو قليلاً أو ناراً وكل هذا في رأي تمام حسان يمكن تفسيره بالترخص عند أمن اللبس وذلك عندما ينسب إلى العربي الفصيح ذي السليقة [٢٤٨].

أما إذا كان العدول مطرداً فإنه عندئذ يخضع للاعتبارات الآتية

١- الفائدة رغم العدول .

٢- الخضوع لقواعد معينة يتم العدول والاطراد في ضوئها .

٣- خضوع العدول للإطار العام للصناعة النحوية .

والعدول عن أصل القاعدة كالعدول عن أصل الوضع .

إما أن يكون مطرداً أو غير مطرد ، فغير المطرد يحفظ إن كان فصيحاً ولا يقاس عليه بسبب شذوذه، وأما المطرد فإن اطراده يجعله أهل لأن يقاس عليه لأن الاطراد مناط القياس ، وسواء كان المطرد مستصحباً أو معدولاً به عن أصله فإنه يصلح لأن يقاس عليه غيره [٢٤٩].

رابعاً : الرد إلى الأصل (التأويل)

١- في الحرف : يعدل المتكلم عن أصول الأصوات إلى فروعها لأن الأصول لا تنطق وإنما تنطق الأصوات وهي الفروع ، والكاتب لا يرمز في

---

(248) الأصول تمام حسان ص ١٤٨.
(249) الأصول تمام حسان ص ١٥٢.

الكتابة إلى الأصوات المنطوقة وهي كثيرة متشعبة، وإنما يرمز إلى أصول الحروف ، فالنون تنطق من أكثر من مخرج وعلى أكثر من صفة كما أوضح ذلك الدكتور تمام حسان [٢٥٠] ومع ذلك تكتب برمز واحد (ن) اختصاراً في الكتابة ، كما يعدل المتكلم عن الأصل اقتصاداً في جهد النطق.

٢- في الكلمة :التأويل في الكلمة يكون عن عدول مطرد ، وإذا كان للمتكلم والكاتب والسامع حدس بأصول الأصوات دون فروعها فإ م بالنسبة للكلمات يعرفون الفروع دون الأصول ، وإنما الأصول من تجريدات النحاة واختراعهم[٢٥١].

وقد يكون العدول في الكلمة إما في أصل اشتقاقها أو بنيتها بالإعلال أو الإبدال أو النقل أو القلب أو الحذف أو الإعراب ..... الخ .

ويمكن رد التركيب إلى أصله بالتأويل على أحد الوجوه التالية :

الحذف ، والزيادة ، والإضمار ، والفصل ، والتقدير ، والتأخير .... الخ

ومن هنا يظهر سبب اختلاف النحاة في توجيه النصوص وذلك لتعدد الأصول الصالحة للتأويل حيث يختار النحوي وجهاً ويختار غيره وجهاً آخر ، وهذا سبب إطالة نصوص النحو العربي في نظر الدكتور تمام حسان .[٢٥٢]

---

(250) الأصول تمام حسان ص ١٢٦.
(251) الأصول تمام حسان ص ١٥٩.
(252) الأصول تمام حسان ص ١٦٨.

الباب الثاني

في الكليات

الفصـل الأول : الإعراب .

الفصـل الثاني : العامل .

الفصـل الثالث : العلة .

الفصـل الرابع : نظام الجملة .

الفصل الأول

الإعراب

أولاً : تعريف الإعراب

الإعراب في اللغة : البيان [253]يقال " أعرب الرجل عما في نفسه إذا أبان عنه ، ومنه قوله عليه السلام " الثيب تعرب عن نفسها " أي تبين رضاها بصريح النطق .

في الاصطلاح:

١-عند سيبويه:عرف سيبويه الإعراب كما عرف الفعل عن طريق التمثيل فقال : "فالرفع والنصب والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة ، والتاء ، والياء ، والنون " [254]

٢-عند ابن السراج: " الإعراب: أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث : ضم وفتح وكسر أو حركتان منها فقط أو حركتان وسكون باختلاف الفواصل ، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون " [255]

٣- عند أبي علي الفارس:"الإعراب : أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل" [256]

٤- عند ابن هشام :"الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن أو الفعل المضارع" [257]

([253]) شرح المفصل ابن يعيش ص ٧٣.

([254]) الكتاب ١٣/١.

([255]) الموجز ابن السراج ص ٢٨.

([256]) الأيضاح أبو علي الفارسي ص ١١.

([257]) شذور الذهب ابن هشام ص ٣٤.

٥- عند السيوطي : قال " اختُلِفَ هل الإعراب لفظي أو معنوي على قولين :

فالجمهور على الأول وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ونسبه إلى المحققين وابن الحاجب وسائر المتأخرين ، وحدَّه على هذا : (أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب وهو الآخر) .

وقد ذهب الأعلم وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي ونسب لظاهر قول سيبويه ورجحه أبو حيان وعلى هذا فحدّه : (التغيير لعامل لفظا أو تقديراً) . [٢٥٨]

ثانياً : أصالة الإعراب في العربية

بلغت أصالة الإعراب في العربية درجة من اليقين لم يرتب فيها أحد من اللغويين القدماء ، وقد عبروا عن هذه الظاهرة بأساليب متنوعة تنطق جميعاً بحقيقة واحدة ولعل أوفى خلاصة لتلك الآراء قول ابن فارس : " فأما الإعراب فبه تميز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلاً لو قال :(ما أحسن زيداً) أو (ما أحسن زيد) أو (ما أحسن زيدٍ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراد وللعرب في ذلك ماليس لغيرهم فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني يقولون ِمفْتح للآلة التي يفْتح ا و(مفْتح) لموضع الفتح و (ِمقّص) لآلة القص و(مقّص) للموضع الذي يكون فيه القص... [٢٥٩]

ويضيف ابن فارس:"ومن العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب(الإعراب) الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة وبه يعرف الخبر الذي هو

([258]) همع الهوامع السيوطي ١٤/١.

([259]) الصاحبي أحمد بن فارس ص ٣٠٩- ٣١٠.

أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منصوب ، ولاتعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر " (٢٦٠)

والإعراب من أبرز خصائص العربية يدلنا على ذلك وضوح ظاهرة التصرف الإعرابي في الشعر الجاهلي وأن العرب قد حافظت على هذه الظاهرة وربما كان شعورهم بوراثة لغتهم معربة هو الذي حملهم على أن يجتنبوا اللحن فيما يكتبونه أو يقرءونه اجتناب بعض الذنوب (٢٦١) ولولا أصالة الإعراب في لغة العرب ما امتن القرآن الكريم عليهم بنزوله بلسان عربي مبين ، وهو بهذا يشير إلى انتفاء الفرق بين لغة القرآن المعربة ولغة العرب في عهده من أهل الفصاحة والبيان والإعراب وإليك آراء الطاعنين في أصالة الإعراب والقائلين بها.

أولاً: الطاعنون في أصالة الإعراب

مما لا يخفى أن التشكيك في أصالة الإعراب والنحو العربي مصدره آراء المستشرقين لأن هذا الموضوع من الأمور الطارئة على النحو ، ظهر مع مرحلة النهضة الأدبية الحديثة، تلك الآراء التي عمت وطبقت في دراسات المستشرقين المنشورة كتباً ومقالات ومحاضرات والتي وصلت إلى الدارسين العرب ، ونقلوها إلى كتبهم دونما تمحيص، ولا مناقشة. (٢٦٢)

وخلاصة آراء المستشرقين تنحصر فيما يلي :

١_ تأثير الفرس على الدراسات النحوية منذ مراحلها الأولى .

٢_ إثارة الشكوك حول كتاب سيبويه ؛ لزعم وصله بصورة مكتملةومفاجئة .

٣_ نشأة النحو في العراق .

---

(260) الصاحبي أحمد بن فارس ص ٧٦.

(261) الصاحبي أحمد بن فارس ص ٥٦.

(262) تطور النحو العربي طلال علامة ص ٩٧.

وقد رد الدكتور طلال علامة على هذه الآراء بقوله : أما تأثير الفرس على النحو العربي فإن القائلين به تناسوا أو تجاهلوا أن مشاركة الأعاجم في العمل النحوي كانت من خلال انتمائهم اللغوي إلى العربية بحكم الولاء بعد تعر م ، ومن خلال اتخاذهم اللغة العربية لغة تعبير وعبادة وعلم ، بعد ولاد م أو تربيتهم بين العرب ، وهم إن تأثروا بجنسهم فذلك في مجال الرغبة العلمية التي دفعتهم إلى التحصيل العلمي والمنافسة. (٢٦٣)

وأما ظهور كتاب سيبويه فجأة فيرده طلال علامة بقوله "ونرد على من يتعجب من عمل سيبويه بأن الخطوات الأولى التي سبقته من أيام أبي الأسود حتى أيام استاذه الخليل بن أحمد هي التي مهدت له وساعدت على ايجاده ذا الشكل التام (٢٦٤).

وأما نشأة النحو في أرض العراق دون غيرها من الأقاليم ، فذلك ، لأن حاجة الناس في هذا الإقليم إلى تعلم العربية كانت أسبق لكثرة اختلاطهم بغيرهم من الشعوب وتعدد القبائل العربية هناك. (٢٦٥)

أولاً: من المستشرقين

١- فولرز : وهذا المستشرق لم يتورع عن القول " بأن القرآن نزل أول الأمر بلهجة مكة ا ردة من ظاهرة الإعراب حتى نقحه العلماء على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس حتى أضحى يقرأ ذا البيان العذب الصافي وغدا في الفصاحة مضرب الأمثال " (٢٦٦)، وقد رد نولدكة على فولرز، وسفه رأيه هذا .

٢- كوهين : وقد ذهب إلى إمكان إعراب القرآن لوجود الإعراب في الشعر والخطابة ولكنه أنكره في الحياة العامة والعادية بين الأشخاص (٢٦٧).

([263]) المصدر السابق طلال علامة ص ٩٩.

([264]) تطور النحو العربي طلال علامة ص ٥٧.

([265]) تطور النحو العربي طلال علامة ص ١٠٠.

([266]) دراسات في فقة اللغة صبحي الصالح ص ١٢٢.

([267]) تطور النحو طلال علامة ص ٩٨.

٣- فون كريم : وقد ذهب إلى أن الرواية التي تقول : إن تسرب الفساد إلى اللغة العربية كان هو السبب فى وضع القواعد النحوية لإنقاذ اللغة من اللحن رواية لا أساس لها ولا يعول عليها إطلاقاً فالنحو العربي من وضع الأجانب لتعلم اللغة العربية ، وقراء ا على وجه صحيح.(٢٦٨)

ثانياً : من العرب

تابع الطاعنون من العرب في أصالة الإعراب المستشرقين في أعمالهم ومناهجهم التي أنكروا ا أصالة النحو ، والإعراب ، واستخدمون طرائقهم نفسها في الحدس والظن والتخمين دون أصل تاريخي موثق وإنما حجتهم في ذلك تشابه النحو العربي مع نحو بعض الشعوب الأخرى، ونذكر منهم :

١- جرجي زيدان : الذي اعتمد على حدسه وظنة عند حديثه عن حركات الإعراب قائلا"الأرجح أن أبا الأسود اقتبس ذلك من الكلدان أوالسريان جيرانه في العراق " (٢٦٩)

٢- إبراهيم أنيس :الذي زعم أن الإعراب أُقْحِم في العربية إقحاماً وأصبح ظاهرة طغت على كل الظواهر اللغوية الأخرى منذ أن ألف سيبويه كتابه ، ويرى أنيس أن النحاة لم يتورعوا في نسب الخطأ إلى فحول الشعراء (٢٧٠)، بل إلى بعض القراءات القـرآنية ومنها قراءة حمـزة " واتـقوا الله الذي تسـاءلون به والأرحـامِ "(٢٧١) بكسـرالميم في الأرحام ،و قراءة ابن عامر قارىء الشـام وأحد القراء السبـعة في قوله تعالي" وكذلك زين لكـثير من المشـركين قتلُ أولادهمْ شـركائِهم "(٢٧٢) برفـع(قتل) ونصب (أولاد) وجر (شركائهم) .

---

(268) الحضارة الإسلامية فون كريم ت : بدر ص ٩٠.

(269) تاريخ آداب اللغة العربية جرجي زيدان ج ١ ، ص ٢١١-٢١٢.

(270) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ص ٢٠٠.

(271) سورة النساء الأية ١ .

(272) سورة الأنعام الآية ١٣٧.

ويرى أنيس أن حركات الإعراب ليست عنصراً من عناصر البنية في الكلمات وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها ، سواء في هذا ما يسمي بالمبنى أو المعرب إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً أما الذي يحدد معالم الفاعلية أو المفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب فيرجع إلى نظام الجملة وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات.[٢٧٣]

ويضيف أنيس"على أننا ندرك تمام الإدراك أن النحاة قد ابتكروا بعض ظواهر الإعراب ، وقاسوا بعض أصوله رغبة منهم في الوصول إلى قواعدمطردة منسجمة"[٢٧٤].

وقد جعل أنيس خلو اللهجات العربية من ظاهرة الإعراب دليلاً على عدم شيوعه في مراحل اللغة العربية الأولى ، وقد رد الدكتور على عبد الواحد هذا الرأي وأثبت فساده .[٢٧٥]

٣- إبراهيم مصطفى : الذي يرى أن تدرس علامات الإعراب على أ ا دوال على معاني ، فالضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة أما الفتحة فليست علامة إعراب ، ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي ا الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة .

ويضيف مصطفى " وللإعراب الضمة والكسرة فقط ، وليستا بقية من مقطع ، ولا أثر لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ليدل ما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام .[٢٧٦]

---

[273] المصدر السابق ص ٢٤٢-٢٤٣.

[274] المصدر السابق ص ٢١٦.

[275] فقة اللغة على عبد الواحد وافي ص ٢١٢.

[276] إحياء النحو إبراهيم مصطفى ص ٤٩-٥٠.

اما الحكـم النحوي في نظر إبراهيم مصطفى فهو صناعي لا أثرله في الكلام وليس مما يصحح به أسلوب أو يزيف وإنما هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة لا يعنينا أن نلتزمه بل نحـب أن نتحرر منه .(٢٧٧)

٤- رأي إبراهيم السامرائي :الذي يرى أن العربية التي ورثناها لا تتعدى الإسلام في التاريخ الزمني كثيراً ، وأن هذه اللغة ممثلة في القرآن لغة عالية قد سلخت من تاريخها مراحل طويلة حتى انتهت إلى هذا الشكل من الكمال وأن لغة القرآن قد طبعت العربية بطابع واضح مبين وقضت بذلك على أثار اللهجات الإقليمية ، ويخلص السامرائي إلى أن هذه اللغة العالية قد ثبت من أصولها وقواعدها أ ا التزمت الإعراب الذي لم يكن شائعاً ومستعملاً على نحو ما التزمت به نصوص القرآن(٢٧٨).

والسامرائي ذا يشكك في أصالة الإعراب في اللغة العربية قبل نزول القرأن ويناقض قوله " إن الإعراب ظاهرة سامية لم تختص ا العربية وحدها وإنما تشترك فيه اللغات السامية ، وإذا كان الأمر كذلك فإن ظاهرة الإعراب تكون ظاهرة قديمة في العربية ورثتها عن أمها السامية .(٢٧٩)

ويتخذ السامرائي من شيوع اللحن في مختلف الطبقات دليلاً على أن الإعراب ثقيل لا تحتمله سليقة العرب اللغوية ويقرر أن العربية شفعية التعابير منذ كانت ففيها لغة فصيحة يتوخاها الكاتب في كتابته ملتزمة بضوابط الإعراب ولغة أخرى يقولها الناس ويستعملو ا دون أن يلزموا أنفسهم بقيود الضوابط الإعرابية الثقيلة(٢٨٠).

هذه بعض آراءالمحدثين من عرب ومستشرقين ممن طعنوا في أصالة النحو والإعراب ناسين أن مشاركة الأعاجم في العمل النحوي كانت من خلال انتسا م اللغوي إلى العربية لغة وديناً وموطناً .

([277]) إحياء النحو إبراهيم مصطفى ص ٥٥.

([278]) التطور اللغوي التاريخي إبراهيم السامرائي ص ٥٧.

([279]) فقة اللغة المقارن إبراهيم السامرائي ص ١١٩.

([280]) التطور اللغوي إبراهيم السامرائي ص ٦٨.

ثانياً : القائلون بأصالة الإعراب

أولاً: من المستشرقين

١-كارل بروكلمان :صاحب كتاب (تاريخ الأدب العربي) وقد دافع في كتابه هذا عن أصالة النحو حيث يقول " إن النحو العربي ، صدر عن روح عربية خالصة ويورد قول ابن فارس :" الإعراب من العلوم الجليلة التي خصت ا العرب ، وهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ " [(٢٨١)] ثم يتابع بروكلمان قائلاً :" إنه ليس من الممكن إبداء رأي موثوق به عن مسألة اتصال علماء اللغة الأوائل بنماذج أجنبية نسجوا على منوالها". [(٢٨٢)]

٢-جوتهلد فيل : الذي يؤكد أصالة علم النحو نافياً إمكان الشك في ذلك على ما نقله عنه مقدم كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) الذي يقول فيه :" حفظت لنا الرواية العربية في مجموعات مختلفة من كتب التراجم ، والطبقات وصفاً لمسلك نحو هذا العلم الذي هو أجدر العلوم أن يعد عربيا محضاً " [(٢٨٣)]

١-فلوجل :الذي يؤكد بدايات النحو الأولى مع الدؤلي قاضي البصرة دون أن يعلق بأي نقد ، فهو عنده أول عالم بالنحو بعد أن أخذ عن الإمام على ثم بنى وأكمل تلاميذه ، وتلاميذهم خلال بضعة أجيال طريقته وتعليمه..." [(٢٨٤)].

٢-دي بور :الذي يرى أن علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي بماله من دقة في الملاحظة ، ومن نشاط في جمع ما تفرق ، وهو أثر يرغم الناظر فيه على التقدير له ، ويحق للعرب أى يفخروا به [(٢٨٥)].

٣-ليتمان :الذي يرى " أن العرب قد أوجدوا علم النحو وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه ..... وأن كلمات (اسم ، وفعل ، وحرف) اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت " [(٢٨٦)].

([281]) الصاحبي ابن فارس ص ٧٦.

([282]) تاريخ الأدب العربي بروكلمان ج ٦ ص ٨٠ ت خليل عسكر .

([283]) مقدمة كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف ص ٣ ت/ محمد محي الدين عبد الحميد .

([284]) المصدر السابق ص ٣.

([285]) تاريخ الفلسفة الإسلامية ترجمة أبو ريدة ص ٤٠-٤٦.

([286]) ضحى الإسلام أحمد أمين ، ج٢، ص ٢٩٤.

هذا وقد أكد أصالة الإعراب عدد كبير من المستشرقين من بينهم " يوهان فك[287] " و "ولفنسون [288]" وبرجشتراسر" [289] وغيرهم .

ثانيا : من العرب

القائلون بأصالة الإعراب من علماء العربية هم الأغلبية الساحقة الذين اهتموا بالنحو والنحاة ، فكتبوا في هذا العلم نشأة وإيجاداً، وتحدثوا عن مسائله ، وتطورها على مختلف المذاهب والأزمنة، مقتفين في ذلك أثر المتقدمين من علماء العربية الأوائل الذين أجمعوا على إعراب اللغة وأصالة ذلك الإعراب فيها وقدمه حتى عهود سحيقة ضاربة في القدم، يدلهم على ذلك أقدم ما وصل إليهم من نصوصها شعرا ونثرا [290] .

الحركة الإعرابية ودلالتها على المعنى

أولاً : موقف قطرب

خالف محمد بن المستنير الملقب (قطرب) أستاذه سيبويه في دلالة الحركة الإعرابية على المعنى فأنكر ذلك بقوله " لم يعـرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيداً أخوك ولعل زيداً أخوك ، وكأن زيداً أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيد قائماً ، وما زيد قائم " اختلف إعرابه واتفق معناه ، فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله ، ويضيف قطرب . وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسـكـان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلـوا التحريـك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام " [291].

([287]) العربية يوهان فك ص ٣.

([288]) تاريخ اللغات السامية ولفنسون ص ١٥.

([289]) التطور النحوي برجشتراسر ترجمة د . رمضان عبد التواب ص ١١٦.

([290]) - الظواهر اللغوية في التراث النحوي د . علي أبو المكارم ص ٣٢-٤٤.
- تطور النحو العربي ، طلال علامة ص ١٠٠.

([291]) الإيضاح في علل النحو الزجاجي ص ٧٠.

كان هذا رأي قطرب من القدماء وقد سار على نهجه إبراهيم أنيس من المحدثين في كتابه (من أسرار اللغة) حيث أنكرا دلالة الحركات الإعرابية على المعاني وقد أشرنا في باب الإجماع إلى مخالفتهما لإجماع النحاة في هذه المسألة (٢).

ثانياً : رأي الزجاجي

يرى أبوالقاسم الزجاجي أن الحركات الإعرابية دوالٌ على المعاني فيقول : "إن الأسماء لما كانت تعتـ ـورها المعاني ، فتكون فاعلةً ومفعولاً بها ومضافةً ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني " (٣).

علامات الإعراب والبناء

أولاً : علامات الإعراب (٢٩٢)

(أ) العلامات الأصلية :

١_الضمة وهي علامة رفع الاسم المعرب والفعل المضارع غير المتصل بالنونين .

٢_الكسرة وهي علامة جر الاسم المعرب .

٣_الفتحة وهي علامة نصب الاسم المعرب والفعل المضارع .

٤_السكون وهي علامة جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر .

(ب) العلامات الفرعية :

١- الكسرة وهي علامة نصب المؤنث السالم .

٢- الفتحة وهي علامة جر الاسم الممنوع من الصرف.

٣- الواو وهي علامة رفع جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة .

٤- الألف وهي علامة رفع المثنى و نصب الأسماء الخمسة .

---

(2) انظر صـ٥٤ـ٥٧ من هذا البحث

(3) الإيضاح في علل النحو الزجاجي ص ٦٩.

(292) قطر الندى ابن هشام ص ٨٩-١٠٩.

٥- الياء وهي علامة نصب وجر جمع المذكرالسالم كما أ ا علامةجر الأسماء الخمسة والمثنى.

٦- ثبوت النون وهي علامة رفع الأفعال الخمسة .

٧- حذف النون وهي علامة جزم الأفعال الخمسة ونصبها .

٨- حذف حرف العلة وهي علامة جزم المضارع المعتلّ الآخر .

ثانياً : علامات البناء

البناء :هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لا تتغير،وإن اختلفت العوامل الداخلة عليها.

وعلاماته هي :

١_ الضمة .	٤_ السكون .
٢_ الكسرة.	٥_ حذف النون .
٣_ الفتحة ..	٦_ حذف حرف العلة .

والبناء أصل في الأفعال، فرع في الأسماء ، والأفعال المبنية هي :

١_ فعل الأمر .

٢_ الفعل الماضي .

٣_ الفعل المضارع المتصل بإحدى نوني التوكيد أو نون النسوة

أما الأسماء فإن الإعراب أصلٌ فيها والبناء فرع .

والمبنيات من الأسماء هي :

١-الضمائر .	٢- أسماء الإشارة .
٣-أسماء الاستفهام .	٤- أسماء الشرط .
٥- الأسماء الموصولة .	٦- الأعلام المنتهية بـ(ويه) .
٧-الأعداد المركبة .	٨- العلم المفرد في النداء .
٩-أسماء الأفعال والأصوات .	١٠- ظروف الزمان والمكان

١١-الأسماء المؤنثة على وزن فَعال مثل حذامِ.

أما عن الحروف وهي القسم الثالث من أقسام الكلم فإ ا مبنية بجميع أنواعها .

أنـواع الإعــراب (٢٩٣)

١_ الإعراب الظاهر: ويكون في الأسماء المعربة والأفعال المضارعة الصحيحة الآخـر مثل: يكرم محمد الضيف.

٢_ الإعراب المقدر: ويكون في الأسماء المعربة والأفعال المضارعة المعتلة الآخر، و الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم والاسم المحكي مثل : يقضي موسى وقته في النادي، فالحركة تقدر على الياء للثقل وعلى الألف للتعذر.

٣_ الإعراب المحلي :ويكون في الكلمات المبنية والجمل المحكية ، وهو تغير اعتباري بسبب العامل ، وموقع المبني أو الجملة من الإعراب.

ومن ذلك إعراب اسم الإشارة في قوله تعالى: "إن هؤلاءِ يحبون العاجلة " (٢٩٤).

موقف الدكتور تمام حسان

من العلامة الإعرابية

يرى تمام حسان أن العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً عند النحاة حيث جعلوا للإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل ، كما يرى أن العلامة الإعرابيةبمفردها لا تعين على تحديد المعنى ، ولا قيمة لها دون تضافر القرائن اللفظية والمعنوية في السياق المعنوي ، إذ يستعصي التمييز بين الأبواب النحوية بواسطة العلامة الإعرابية حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً (٢٩٥).

إن العلاقات السياقية عند تمام حسان تقوم على القرائن المعنوية واللفظية ، فالقرائن المعنوية تتمثل في:(الإسناد ، والتخصيص ،و التبعية ،والخالفة،والنسبة)

أما القرائن اللفظية فتتمثل في :(الإعـراب، والرتبـ ـة ،والصيغة ،والمطابقة ،والربط والتضام ، والأداة ،والتنغيم) (٢٩٦)

---

(293) جامع الدروس العربية ص ٢٢-٢٨.

(294) سورة النساء الأية ٢٧.

(295) اللغة معناها ومبناها تمام حسان ص ٢، ٢٠٧.

(296) المصدر السابق تمام حسان ص ١٩١.

مثال على تضافر القرائن :[٢٩٧] **ضرب زيد عمراً**

- ضرب / فعل ماضي قرينة صيغة .

- زيد / فاعل بشهادة القرائن التالية :

١- أنه اسم قرينة صيغة

٢- نه مرفوع قرينة إعراب

٣- الإسناد قرينة تعليق .

٤- تأخره عن فعله قرينة رتبة .

٥- فعله مبنى للمعلوم قرينة صيغة .

٦- الإسناد للمفرد قرينة مطابقة .

عمراً : مفعول به بشهادة القرائن التالية :

١- أنه اسم قرينة نوع

٢- أنه منصوب قرينة إعراب .

٣-علاقته بالفعل (التعدية) قرينة التعليق .

٤- جاء بعد الفعل والفاعل قرينة رتبة ، وهي غير محفوظة .

لقد نادى تمام بتضافر القرائن لأنه يرى أن العلامة الإعرابية لا يمكن الاعتماد عليها في إيضاح المعنى الواحد ، ولوحدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية[٢٩٨]**.**

إن الدكتور تمام حسان استمد فكرة (تضافر القرائن) من مضمون التراث النحوي عامة ، ومن آراء عبد القاهر الجرجاني صاحب فكرة (التعليق) خاصة ، حيث يرى تمام أن التعليق هو الفكرة المركزيه في النحو العربي ، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية ، لأن التعليق

([297]) المصدر السابق تمام حسان ص ١٨١.

([298]) اللغة معناها ومبناها تمام حسن ص ١٩٣.

يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية (٢٩٩) .

إن فكرة التعليق عند تمام حسان وإن أخذها عن الجرجاني (٣٠٠) إلا أنه لا يرى الاكتفاء بشرح الجرجاني لها بقوله :" إن الكلمات يأخذ بعضها بحجز بعـض " ولا أن ترجع الفضل والمزية إلى معاني النحو وأحكامه ،في عموم يشبه عموم عبارته،وإنما ينبغي لنا أن نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنـوانين همـا(العلاقـات الـسياقية) و(القرائن اللفظية) (٣٠١) .

ويخلص تمام إلى أن الحركات الإعرابية قاصرة عن تفسير المعاني النحوية ، وإيضاح العلاقات بين تراكيب النص ومفرداته لأمور منها:(قلةالحركات الإعرابية) عما يمكن وروده في السياق من كلمات فالإعراب بالحذف ، والإعراب المقدر للثقل أو للتعذر ، أو لاشتغال المحل ، والمحل الإعرابي للمبنيات والجمل وكلّ هذا لا يتم بالحركات الإعرابية الظاهرة ،هذا إضافة إلى دلالة الحركة الإعرابية على أكثر من باب نحوي (٣٠٢) .

وإذا كانت الحركات الإعرابية قاصرة عن إيضاح المعاني فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنوية ولفظية ، ولا تعطي للحركة الإعرابية أكثر ماتعطيه لأي قرينة أخرى، فالقرائن كلها مسئولة عن أمن اللبس ووضوح المعنى ، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على المعنى، وإنما تجتمع لتدل على المعنى النحوي (٣٠٣).

ولقد أدرك تمام حسان صعوبة الكشف عن قرينة التعليق لأ ا:

١ - قرينة معنوية تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان .

([299]) المصدر السابق تمام حسان ص ١٨٩.

([300]) دلائل الإعجاز الجرجاني ص ٨٢-٨٣.

([301]) اللغة معناها ومبناها تمام حسن ص ١٨٩.

([302]) المصدر السابق تمام حسن ص ٢٣١-٢٣٢.

([303]) المصدر السابق تمام حسن ص ٢٣٢.

٢- التأمل فيها في أغلب الحالات يقود إلى متاهات الأفكار الظنية والفلسفية.

٣- أن الكشف عن قرينة التعليق هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي.

ويرى تمام أن المعنى على مستوى النظام الصوتي ، والنظام الصرفي والنظام النحوي هو معنى وظيفي وهو وظيفة المبنى التحليلي فإذا اتضح المعنى الوظيفي أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام ، ذلك أن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق ،وعلى هذا فإنه يمكن إعراب صورة بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية – حسب تمام [(٣٠٤)].مثل :* قاص التجين شحاله بتريسها *

وهذا القول ينافي مقولة النحاة (الإعراب فرع المعنى) فإذا فسد المعنى فسد الإعراب وهذا مضمون قول الفراء :(كل مسألة وافق إعرا ا معناها ومبناها فهو الصحيح ، وإنما لحق سيبويه الغلط ؛ لأنه حمل كلام العرب على المعاني ، وخلى عن الألفاظ ، ولم يوجد في كلام العرب ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطابق للإعراب والإعراب مطابق للمعنى) [(٣٠٥)].

ويرد الدكتورممدوح قول الدكتورتمام بقوله "إن ماعده تمام ظناً وجدلاً منطقياً إنما هو عنصر من عناصر الفكر النحوي، وأراه ضرورياً لتفسير ظواهر لغوية لم نسمع ناطقيها ، ولا حقيقة ما أرادوه بكل تركيب نطقوا به ، وهو ما عبر عنه تمام بنفسه حين قال: "إن اللغة العربية وكل لغة أخرى في الوجود تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم" [(٣٠٦)].

([304]) المصدر السابق تمام حسان ص ١٨٢.

([305]) طبقات النحويين واللغويين الزبيدي ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٧٣م ص١٣١.

([306]) اللغة معناها ومبناها تمام حسين ص ٢٣٣.

ومن هنا فلا يرى ممدوح وجهاً لأن ننكر على النحاة العرب تفكيرهم الذي عددناه ظناً وجدلاً منطقياً ؛ لأن هذا التفكير مواكب لروح اللغة وطبيعتها، كما لا ننكر جدوى القرائن التي لم ترد من خارج اللغة أوالتراث النحوي العربي.

ويضيف ممدوح وتكامل العناصر اللغوية بتضافر القرائن لا يعد أمراً هاماً في إطـار تقعيد القواعد ، وإنما تتجلى أهميته في تحليل النص إلى مكوناته،بينما كان النحاة القدما لايعنيهم من ذلك إلا إيضاح الظاهرة المفردة بمثال أو شاهد لوضع قاعدة تقريبية .(٣٠٧)

إن تركيز الدكتور تمام حسان على تحليل النص (لغة النص) جعله يتجه إلى القول بالاعتماد على القرائن في فهم التعليق النحوي مع أن العلامة الإعرابية عنصر مادي محسوس يلفظه المتكلم ويسمعه النحوي ويسجله ، فما دام الأمر كذلك، وسياق القول والمقام يعضدا ا فإ ا في نظرنا قد أغنت عن الخوض في القرائن ، فالمتكلم لا يهمه تحليل النص بقدر ما يهمه إبلاغ الرسالة أو المعنى الذي يريد ، فكانت الحركة الإعرابية وسيلة المتكلم للإفصاح عن المعاني المتكافئة .

وعلى هذا (يرى الدكتور ممدوح أن ما ذهب إليه الدكتور تمام من تفسير الظواهر اللغوية عن طريق تضافر القرائن إن صح في الدراسات النصية الحديثة التي تعنى بتحليل النص فلا يصح في الدراسات النحوية واللغوية التي وصلت إلينا من الأسلاف (٣٠٨) .

إن للسياق اللغوي أهمية كبيرة في إيضاح المعاني وقد أدرك علماء اللغة الأوائل وعلماء البلاغة العربية دوره في الحدث اللغوي قبل فيرث الذي جعل من السياق نظرية علمية ومدرسة أثرت في الفكر اللغوي الحديث تأثيراً واضحاً ، إذ تتلمذ على يد

---

(307) العربية والفكر النحوي ممدوح عبد الرحمن ص ١٨-١٩.

(308) العربية والفكر النحوي ، ممدوح عبد الرحمن ، ص ٢٨.

فيرث عدد من علماء اللغة العربية في العصر الحديث ، ويعتبر فيرث من اللغويين الذين ربطوا بين التحليل النحوي والمعنى لكن تأثير المدرسة الشكلية عليه حال دون عمق التحليل النحوي وواقعيته من حيث ارتباطه بالمعني (٣٠٩).

ومفهوم المعنى عند الدكتور تمام كما أجمله في مقدمة كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) (٣١٠) هو مفهوم مستخلص من نظرية السياق عند فيرث ، ومع ذلك فهو لايكاد يختلف عن مفهوم المعنى في التراث العربي إلا من ناحية التنظير مما يدل على أن علماء العربية الأوائل لم يخف عليهم دور السياق في إيضاح المعنى .

إعراب الفعل المضارع

عرفنا أن الإعراب إنما دخل في الكلام للتفريق بين المعاني، والأسماء وحدها في العربية هي التي في حاجة إلى ما يجسم وظائفها النحوية ، وهي التي يكون للإعراب فيها مبرر، أما الأفعال فهي عكس ذلك لا تفتقر إلى ما يهدي إلى وظيفتها ؛ إذ هذه واحدة لا تتغير ولا تتنوع بتنوع السياق الذي ترد فيه ، وهذا معنى قول الرضي الاستراباذي: " وأما الأفعال فلا يلزمها إلا معنى واحد طارئ " (٣١١)، إذ هي لا تكون إلا عمدة لذا فهي ليست من الكلمات المستحقة للإعراب وهذا ما دعا البصريين إلى اعتبار البناء فيها أصلاً فهو من أخص خصائصها ، ويترجم باستقراره عن ملازمتها لمعنى واحد وعدم تعرضها لتعاقب المعاني. (٣١٢)

ويرى عبد القادر المهيري أن اعتبار الإعراب غير أصلي في الفعل لا يفسر شيئاً ، ولا ينفي تعاقب العلامات على صنف ، من الأفعال هي الأفعال المضارعة ، واعتبار البصريين إعراب المضارع فرعاً لا ينفي حقيقته ، فكيف يمكن تفسيره رغم لزوم الفعل

---

(309) المصدر السابق ممدوح عبد الرحمن ص ٢٢٧-٢٣٢.

(310) اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ص ٢٨-٢٩.

(311) شرح الكافية ، ج ١، ص ٢٠.

(312) الإيضاح ص ٧٧.

لمعنى نحوي واحد ؟ وهنا نجد البصريين يحاولون الخروج من هذا المأزق بالالتجاء إلى القياس الشكلي فيشبهون المضارع بالاسم ويحملون إعرابه على هذا الشبه ويتمثل الشبه في الموازنة بين المضارع واسم الفاعل من حيث التخصيص بالسين وسوف كما يتخصص الاسم بالألف واللام ثم اقتران المضارع بلام الابتداء على غرار اقتران اسم الفاعل بها ويعتبر المهيري هذا الشبه شكليا لا يمت إلى موضوع الإعراب بصلة لأن خصائص الاسم ليست هي التي توجب له الإعراب (٣١٣) .

ويضيف المهيري : لكن تفسير إعراب المضارع بهذه الطريقة – مشابهة اسم الفاعل – لم يرض كافة النحاة فقد ذهب الكوفيون إلى أن إعراب الفعل له دور معنوي كما هو الشأن في الاسم،وقالو " إن الأفعال تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء" (٣١٤).

ومن هنا احتاجت الأفعال إلى الإعراب للتمييز بين المعاني المتواردة عليها ، والمعاني المتواردة على الفعل هي حسب الزجاجي (أنواع الزمن ، والإيجاب والنفي ، والأمر ، والنهي ، والجزاء، والإسناد إلى مختلف الضمائر) ، وهذا لا يقدم نظرة واضحة في الربط بين وجوه الإعراب والمعنى أو المعاني التي يفيدها(٣١٥).

ويرى الرضي أن المعاني المختلفة التي تتعاقب على المضارع هي وليدة الحروف التي يقترن بها ، وهذه الحروف متشابهة أحياناً في لفظها كحرف (لا) المفيدة للنفي والنهي ، واللام الدالة على الأمر والتعليل ، وفاء العطف وفاء السببية ، و واو العطف والمعية ، فلا يمكن فهم معنى الفعل المقترن بأحد هذه الحروف إلا بفضل الإعراب فالفعل مع (لا) النافية مرفوع ومع (لا) الناهية مجزوم ، ومع لام الأمر مجزوم ومع لام التعليل منصوب ، وهذا ما يلخصه الإستراباذي على لسان الكوفيين : " أعرب

(313) نظرات في التراث اللغوي العربي ، عبد القادر المهيري ص ٧٠.

(314) الإيضاح ص ٨١.

(315) نظرات في التراث اللغوي ، المهيري ، ص ٧١.

الفعل المضارع بالأصالة لا للمشا ة ، وذلك لأنه قد تتوارد عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعراب ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعاً لتعينه ، وذلك نحو(لا تضرب – لا تضربْ) فالرفع مخلص لكون (لا) للنفي دون النهي وجزمه دليل على كو ا للنهي، ثم عمم الكوفيون حكم الأفعال الآمنة من اللبس على الملتبسة كما عمم إعراب الأسماء الآمنة من اللبس على الملتبسة(٣١٦).

وعلى هذا فإن كلمة المعاني عند الكوفيين أوسع مفهوماً منها عند البصريين لأ ا لا تقتصر على مجرد الوظيفة النحوية بل تتعدى ذلك إلى الدقائق المعنوية الناتجة عن كيفية أداء الفعل لمعناه (٣١٧).

ويرد قول الرضي جواب الزجاجي على هذه المسألة إذ يقول "إن اختلاف معاني الأفعال إنما هو لغيرها لا لها ، لأنه إنما تختلف معانيها للأسما التي تعمل فيها ،وهذا الذي ذكرناه بعينه من اختلاف المعاني المعتورة للأسماء، آلا ترى أنا لم نقل إن الاسم يختلف معناه في ذاته ليتغير عن الاسمية ولا ليتغير المسمى به ،وإنما اختلاف المعاني الداخلة عليه هو أن تكون فاعلة مرة ومفعولة أخرى ،وتكون مأمورة مرة ومنهية أخرى ،وتكون مخبرة مرة ومخبرًا عنها وموجبًا لها الفعل ومنفيًاعنهافهذابعينه هو الذي من أجله وجب للاسماء الإعراب (٣١٨)" .

رأي أحمد عبد الستار الجواري

ينطلق الجواري من وظيفة الفعل الذي لا يكون في الكلام إلا مسنداً ، ويرى أن الفعل لا يحتاج إلى ما يحتاج إليه الاسم من علامات مميزة بين مختلف وظائفه ، إلا أن

([316]) شرح الكافية ج٢ ، ص ٢٢٧، نظرات في التراث اللغوي المهيري ص ٧٢.

([317]) نظرات في التراث اللغوي ،المهيري ، ص ٧٢.

([318]) الإيضاح في علل النحو الزجاجي ، ص ٨١.

اختلاف أزمنته وتصرف معناه جعله يقابل الاسم في وقوعه المواقع المختلفة من التركيب ، وعلى هذا فإن إعراب الفعل يقوم على تصريفه ، لأنه بالتصريف يدل على معاني الزمن المختلفة [(٣١٩)] ، ولذا حاول الجواري أن يبين تلاؤم حالات المضارع الإعرابية مع أنواع ما يدل عليه من معاني الزمن .

فالمضارع " يصلح بالقوة للدلالة على كل معاني الفعل وأزمنته " [(٣٢٠)] و ىذا فإنه يتسم بسعة في الدلالة ويحتاج إلى طرق لتمحيضه إلى هذا المعنى أو ذاك وعلامات ترشد إلى مفهومه الدقيق وتغير ذلك المفهوم حسب السياق ، فالرفع بمثابة الحالة الأولى للفعل المضارع بل إن الرفع كما يراه الجواري هو مرتبة الفعل عموماً لأن الفعل دائماً في موضع المسند فإذا قيد مدلول الزمن فيه بني على أخف الحركات ، وهو الفتح وذلك هو الفعل الماضي، وإذا أطلق من القيد الذاتي واللفظي عاد إلى ما يستحق وهو الرفع . [(٣٢١)]

فالفعل على رأي الجواري حقه الإعراب نظراً لتعدد إمكانيات التصرف في معناه الزمني ، لكن من الأفعال ما تدل صيغته على زمن واحد فتكون بمثابة القيد الذي يقيد الفعل ويزيل عنه أسباب الالتباس وهذا شأن الفعل الماضي ، أما الفعل المضارع فليس في صيغته ما يقيده بزمن وهو في حاجة إلى قيد لفظي لذلك ، وفي حالة انعدام مثل هذا القيد يرد مرفوعاً حسب حكمه الطبيعي _إن صح هذاالتعبير _ ويتم تقييده بزمن معين بواسطة أدوات ينجر عنها انتقاله إلى أحكام إعرابية أخري هي النصب والجزم، فالنصب حكم الفعل المتمحض للاستقبال [(٣٢٢)].

أما الجزم فهو حكم الفعل المضارع الدال على بعض المعاني ومنها :

١ - المُضِي مع(لم ولما)وعلامة الجزم سكون ، والسكون عند الجواري للبناء أصلاً .

([319]) نحو الفعل أحمد عبد الستار الجواري ص ٣٦.

([320]) المصدر السابق ص ٣٣-٣٤.

([321]) المصدر السابق ص ٢٨.

([322]) المصدر السابق ص ٣٧، ٤٧.

٢- الطلب مع (لام الأمر ولا الناهية) وهما ينقلان الفعل المضارع إلى معنى فعل الأمر وفعل الأمر مبني على السكون أصلاً ، أو على ما يجزم به مضارعه فكان التوافق بين الجزم والبناء [٣٢٣] .

٣- الشرط مع أدوات الشرط ، حيث يرى الجواري أن الفعل المضارع المجزوم في الجملة الشرطية أو الجملة الطلبية يدل على عدم الوقوع ولا يفيد أي زمن ولذا فلا يستحق حركة الإعراب الدالة على معنى من معاني الزمن ، أما الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد أو نون النسوة ، فلا يرى الجواري بناءه ويفسر السكون مع نون النسوة بسبب صوتي ، هو كراهة توالي الحركات ، أما المتصل بنون التوكيد فيرفض الجواري إعرابه دون تفسير حركته .

فإعراب المضارع في نظر الجواري له فائدة معنوية وعلاماته لها دور تمييزي تتنوع بتنوع المعاني الزمنية التي يدل عليها هذا الفعل .

ويرى عبد القادر المهيري أنه على الرغم من سعي الجواري إلى اثبات شمول نظرته التي يقترحها فإن تعليله لإعراب الفعل المضارع لم يكن مقنعاً خاصة وأنه أهمل استعمالات تنافي ما ذهب إليه من تقييد المضارع وتمحيضه لمعنى من معاني الزمن ، بنقله من الرفع إلى النصب أو الجزم فإذا كان النصب هو حكم المضارع الدال على المستقبل فلِم لم يكن المضارع المقترن بالسين أو سوف منصوباً ، والحال أن هاتين الأداتين هما من أهم وسائل تمحيض هذا الفعل للمستقبل ، ثم إن كان تقييد معنى الفعل حاصلاً بفضل اقترانه ببعض الأدوات فَلِم احتيج إلى علامات الإعراب دليلاً ثانياً على هذا التقييد ؟ أليست الأداة كافية لترشد إلى التعبير الحاصل في المعنى ؟ أوليس في إفادة معنى واحد بوسيلتين لفظيتين منافاة لمبدأ الاقتصاد في المجهود كل هذا لم يبحثه الجواري . [٣٢٤]

رأي محمد الكسار

يرى محمد الكسار أن العرب اتخذت من الحركات الإعرابية ضوابط دقيقة ومطردة لم توزع بصورة اعتباطية عشوائية على أواخر الأسماء المعربة والأفعال ، بل

([323]) المصدر السابق ، أحمد عبد الستار ، الجواري ، ص٤٩.

([324]) نظرات في التراث اللغوي المهيري ص ٧٦-٧٧.

هذه الحركات مرتبطة بما أسماه (الفعالية) وهو مفهوم لم يوضحه الكسار ولعله يعني به حدوث الفعل أو حضوره في ذهن المتكلم ، فالعلامة الإعرابية عنده تعبر عن الفعاليات المختلفة ، ومدى المشاركة في أداء هذه الفعاليات في الأسماء المعربة. (٣٢٥)

ويعتبر الكسار أن الصلة وثيقة بين حياة العرب ولغتهم فالضمة أقوى الحركات لذا أعطيت للفاعل لشدة اتصاله بالفعل ومساهمته الكبيرة في الفعالية ، والفتحة أعطيت للفضلة لضعف مشاركته في الفعالية ، وأعطيت الكسرة للجر وهي تدل على فعالية متوسطة ، هذا في الأسماء أما الفعل فالكسار يعتبره معرباً ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً ، فهو يرفض بناء أية صيغة من الصيغ الفعلية الثلاث (٣٢٦).

ويرى الكسار أن العلامات التي تظهر على آخر الصيغ المختلفة تعبر عن درجة الفعالية فالماضي يدل على فعالية ضعيفة لأ ا حدثت ولم تعد قائمة في ذهن المتكلم إلا على سبيل الذكرى ، وعلامة هذه الفعالية هي الفتحة ، إلا أن الكسار وجد نفسه أمام الماضي المسند إلى الضمائر حيث تنعدم الفتحة ويعتبر السكون تعويضا عنها ليفصل بين ركني الكلام (الفعل والفاعل المضمر).

وهذا التأويل يتضاعف عند إسناد الماضي إلى واو الجماعة فيرى أن هذه الضمة جئ ا لمنع التقاء الساكنين وهي تخفي السكون الذي من المفترض أن يفصل بين الفعل والفاعل المضمر ، ويؤول الفتحة على الماضي المتصل بألف الاثنين بأ ا ليست عملية الفاعلية الضعيفة وإنما أتى ا لاجتناب التقاء الساكنين فهي فتحة طارئة وتخفي السكون الفاصل بين الفعل والفاعل (٣٢٧) .

ويرى المهيري أن الكسار ينطلق من مبادئ يستعصي الواقع عن الخضوع لها ، فالقول مثلاً أن الفتحة علامة إعراب الماضي -على افتراض صحة هذا القول- لا يؤيده إلا أربع صيغ من مجموع ثلاث عشرة صيغة فما قيمة هذا المبدأ إذا اضطر الإنسان إلى التـ ـأويل المتكلف (٣٢٨) .

---

(325) المفتاح لتعريب النحو محمد الكسار ص ١٨٠-١٨٢.

(326) المصدر السابق ص ١٨٤.

(327) المصدر السابق ص ١٩٢.

(328) نظرات في التراث اللغوي المهيري ص ٧٩.

ويضيف المهيري : لا داعي لمضاعفة الصعوبات بالحديث عن إعراب الماضي والأمر وهما في الواقع لا يطرأ عليهما أي تغيير فكل صيغة من صيغ الماضي والأمر لا ترد إلا في حالة واحدة وإن أدت معاني مختلفة كانقضاء الحدث والدعاء والاستمرار ، والطلب ..... وغيرها ، والمشكل الجدير بالعناية في نظر المهيري هو الفعل المضارع ، لما يطرأ عليه من تغيير إعرابي ، فمن الطبيعي أن يذهب الظن بأن كل تغيير يعتري صيغة الكلمة في الجملة، له غاية معنوية ، وادعاء عكس ذلك ينافي وظيفة اللغة ، فالبحث عن المعاني المستفادة من إعراب الفعل يجب أن يتجه إلى الدقائق المعنوية لا إلى الوظيفة النحوية فهي لا تتغير بالنسبة للفعل ، وإنما الدقائق المعنوية يكتسبها الفعل من سياقه لا من مدلوله اللغوي، فالإعراب يرمز مبدئياً إلى كيفية أداء الفعل لمعناه[٣٢٩].

رأي عبد القادر المهيري

يرى المهيري أن الإعراب مجموعة من العلامات بالمعني الحديث رغم صغر حجم هذه العلامات وأحياناً رغم تمثلها في انعدام صورة صوتية معينة ، فهو ينسجم في سمات ملموسة تنم عن نوايا يقصدها المتكلم ، ثم إن كل سمة من هذه السمات لا تستمد دلالتها المعنوية إلا باختلاف بعضها عن بعض ، وهذا الاختلاف يترجم عن اختلاف المعاني بعضها عن بعض أو عن الفروق بينها [٣٣٠].

ويري أن القدماء وفقوا في تقديم حل لمشكل الإعراب حين اعتبروه عنصراً من عناصر التبليغ يساهم في ضبط المعاني وتخليص الكلام من الالتباس[٣٣١].

رأي ريمون طحان

يرى ريمون طحان أن الحركة الإعرابية نسـتأنس بها أحياناً؛ لمعرفة وظيفة الاسم عندما يغلق عليها ويحدث اللبس في جمل من نوع :(ما أحسن المسافر) الدالة حسب حركة المسافر على النفي أو التعجب، أما قضية إعراب الفعل وبنائه فلا يرى

(329) نظرات في التراث اللغوي المهيري ص ٨٠.

(330) المصدر السابق المهيري ص ٦٦.

(331) المصدر السابق المهيري ص ٦٧.

فيها ريمون طحان إلا قضية مفتعلة " تعقد الأمور وتحول دون توزيع الصيغ الفعلية على الجدول التصريفي (٣٣٢)".

فالعلامات التي تظهر في آخر الفعل ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً مرجعها الصرف لا النحو وليس لها دور نحوي ولذا فليست قضية إعراب الفعل إلا قضية مفتعلة (٣٣٣).

ورغم توجه ريمون طحان هذا إلا أنه لم يجد بداً من الاعتراف بأن أدوات النصب والجزم ترشد إلى معان معينة في الفعل (٣٣٤).

وهذا يعني أن علامات الإعراب في الفعل المقترن بهذه الأدوات لها ارتباط بالمعنى المستفاد ،كيف لا وسيبويه يقول في باب الأفعال المضارعة " إعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء،كما أن حروف الأسماء لا تعمل في الأفعال (٣٣٥)".

ويعلل سيبويه لرفع الفعل المضارع بقوله "واعلم أنها إذاكانت في موضع اسم مبتدأأو في موضع اسم مجرور أو منصوب ،فإنها مرتفعة ،وكينونتها في هذا الموضع ألزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها (٣٣٦) ".

فالأفعال المضارعة ترفع كما يرفع المتدأ ؛ وذلك أن المبتدأ أول منازل الاسم ، قبل دخول العوامل ، وكذلك الرفع في الفعل المضارع ،جعله سيبويه نظير المبتدأ لأنه أول منازل الفعل المضارع قبل دخول العوامل عليه .

ونخلص الى أن إعراب المضارع كان لمشابهته الأسماء،ورفعه كان لوقوعه موقع المبتدأ وفي هذا يقول ابن السراج " اعلم أن الفعل إنما أعرب ما أعرب منه لمشابهته الأسماء فالمعنى الذي رفعت به غير المعنى الذي أعربت به (٣٣٧) " .

---

(332) الألسنية العربية ريمون طحان ص ١٣-١٥.

(333) المصدر السابق ريمون طحان ص ١٩.

(334) نظرات في التراث اللغوي العربي للمهيري ص ٧٤.

(335) الكتاب ٥/٣.

(336) الكتاب ١٠/٣.

(337) الأصول في النحو ابن السراج ١٤٦/٢-١٤٧.

الفصل الثاني

العامل النحوي

ارتبطت نشأة النحو العربي بمعرفة المعنى والحرص عليه من الخطأ في نطق الحركة الإعرابية وهو ما اتفقوا على تسميته باللحن وأخذت الظاهرة الإعرابية تجذب أنظار العلماء فكثرت حولها التساؤلات وكان من أولى هذه التساؤلات هو ماعلة حركات الإعراب ؟وهذا التساؤل هو الذي وجه النحو – كما يقول حلمي خليل- إلى الوجه التي وجدناه عليها حتى اليوم . (٣٣٨) .

وهذا التساؤل يبدو طبيعياً لأن بداية الخطأ في الكلام اتصلت بظاهرة الإعراب؛ ولذا هيمن التعليل لهذه الحركات الإعرابية ومحاولة وضع قوانين للالتزام بها في التفكير النحوي العربي ، وهي غاية تطبيقية تعليمية ولكن هذا التفكير اتخذ بعد ذلك على يد الخليل بن أحمد صورة النظرية العلمية ثم قسمت بعد ذلك علل النحو إلى تعليمية وقياسية وجدلية، فكانت العلة التعليمية هي السبب المباشر في القول بالعمل النحوي تفسيراً لتغير الحركة الإعرابية ، ربما ليسهل تعلمها والالتزام بها في الكلام ، ومن ثم رأى النحاة أن الحركة الإعرابية ما هي إلا أثر مؤثر لابد أن يكون قد أحدثها (٣٣٩) .

لقد كان للعامل النحوي عناية خاصة بين علماء النحو، فكان مثار جدل عنيف بين العلماء ، وشغل من تفكيرهم حيزاً ضخماً ومن تأليفهم فراغاً كبيراً ،وكان

([338]) مقدمة لدراسة علم اللغة حلمي خليل ص ١١٩.

([339]) المصدر السابق حلمي خليل ص ١٢٠.

حديث المتأخرين عنه أكثر، وجدلهم حوله أعنف، وإليك مجمل آراء القدماء والمحدثين في العامل النحوي .

أولاً : آراء القدماء في العامل

١- رأي سيبويه : يقول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم في العربية " وهي تجري على ثمانية مجارٍ : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف ، وهذه المجاري الثمانية يجمعها في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف ، وإنما ذكرت لك ثمانية مجاري لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل – وليس شئ منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شئ أحدث ذلك فيه من العوامـل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحـرف حرف الإعراب"(٣٤٠)

فالعامل كما يفهم من كلام سيبويه هو الذي يحدث الأثر الذي يظهر في الكلمة ، وهذا الأثر يتغير بتغير العوامل ويختلف باختلافها ، وهذا رأي البصريين كما يفهم من أصولهم التي اعتمدوا عليها ومنها قولهم : المعمول تبع للعامل والمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ولا يصح اجتماع عاملين على معمول واحد .

٢- رأي ابن جنـي : يتجه ابن جني بالعامل وجهة يخالف فيها النحاة ، فهو يرى أن العامل في الحقيقة هو المتكلم ، وأن نسبة العمل إنما هي للتقريب والتعليم والتيسير على طلاب العلم ، وفي ذلك يقول " وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباعن لفظ يصحبه كـ "مررت بزيد" و"ليت عمراً قائم " وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع

---

(340) الكتاب ج ١٣/١.

المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم ،هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشئ غيره ، وإنما قالوا : عامل لفظي وعامل معنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح " [٣٤١].

فابن جني يرى أن العمل في الحقيقة للمتكلم ، وأنه هو الذي يحدث الآثار التي تظهر في الكلمات وأن نسبتها إلى اللفظ إنما ترجع إلى مجرد المصاحبة التي حدثت بين فعل المتكلم ووجود اللفظ فهي نسبة مجازية . [٣٤٢]

٣- رأي ابن مضاءالقرطبي :وقد كان رأيه في العامل رأياً ثالثاً حيث ذهب إلى أن العمل لا يصح أن ينسب إلى اللفظ كما لا يصح أن ينسب إلى المتكلم؛ لأن كلاً منهما لا يصلح أن يكون مؤثراً عاملاً ، ولكن العمل لله وحده لأن مذهب أهل الحق أن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية ، بل يرى بن مضاء أن القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً ولا يقول به أحد من العقلاء ، ويضيف : وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها لأ ا لا تفعل بإرادة ولا بطبع [٣٤٣].

وقد رجع الدكتور عبد الرحمن السيد هذه الاتجاهات الثلاثة إلى ما فشا في ذلك العصر من أصول المتكلمين ومذاهبهم فيرى أن الارتباط وثيق بين ما ذهب إليه سيبويه وغيره من أن العمل للفظ وما ذهب إليه المعتزلة من أن الإنسان يخلق عمله بنفسه ولا أثر لقدرة أخرى في فعله.وبين ما ذهب إليه إبن جني من أن العمل للمتكلم وما قاله

---

(341) الخصائص ابن جني ص ١٠٩-١١٠

(342) مجلة جامعة الملك عبد العزيز السنة الأولى العدد الأول ١٣٩٥هـ ص ٢٩٧.

(343) االرد على النحاه ابن مضاءت إبراهيم البنا ص ٧٠.

الأشاعرة من أن للإنسان في عمله مجرد الكسب – الذي فسروه باقتران القدرة بالفعل – فالله تعالى أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته لا بقدرة العبد وإرادته فهذا الاقتران هو الكسب .وبين ما ذهب إليه ابن مضاء من أن العمل لله وحده ولا أثر للفظ والإنسان فيه وما ذهب إليه الجبرية من أن الإنسان لا دخل له في عمله وأنه واقع بقدرة الله وليس الإنسان إلا محلاً لما يجريه الله على يديه [(٣٤٤)].

وتعليل عبد الرحمن السيد هذا لاتجاهات النحاة في العامل فيه نظر حيث إن علم النحو، نشأ لخدمة النص القرآني وليس لخدمة مذهب بعينه فاختلاف وجهات نظر العلماء في العامل النحوي لا يعني تحيزهم لمذاهب معينة على حساب علم النحو بقدر ما يعني اجتهادهم في الكشف عن أسرار هذا العلم الجليل .

وتفسير عبد الرحمن السيد هذا فيه شيء من التعسف حين علل لاختلاف النحاة في تفسير نظرية العامل بالتأثر بالمناخ الفكري السائد في ذلك الحين .

أركان نظرية العامل

تقوم نظرية العامل على ثلاثة أركان هي :

١ - العامل : وهو المحدث للأثر الإعرابي لفظاً كان أو معنى .

٢- المعمول : وهو الاسم أو الفعل الذي ظهرت عليه الحركة الإعرابية نتيجة تأثره بالعامل .

٣-الحركة الإعرابية : وهي رمز لتأثير العامل في المعمول .

أقسام العامل

للعامل قسمان: أحدهما عامل لفظي والآخر عامل معنوي .

أولاً : العوامل اللفظية [(٣٤٥)]:وهي أفعال وأسماء وحروف .

([344]) مجلة جامعة الملك عبد العزيز . السنة الأولى العدد جمادي الثاني ١٣٩٥هـ ص ٢٩٩.

([345]) مدرسة الكوفة مهدي المخزوي ص ٢٧٧-٢

١- الأفعال : وهي أقوى العوامل لأ ا لابد أن تعمل ومحل عملها الاسم؛ إذْ ليس في العربية فعل إلا وله معمول هو الفاعل ، والفعل والفاعل كالشئ الواحد سواء كان الفاعل اسماً صريحاً أو ضميراً متصلاً أو مستتراً . ولقوة الأفعال حمل عليها في العمل الأسماء المشتقة ، وإن وأخوا ا ، وقد عد الكوفيون اسم الفاعل فعلاً فسموه الفعل الدائم وجعلوه قسماً من أقسام الفعل ، كما جعلوا أسماء الأفعال أصلية في العمل ،لأنها عندهم أفعال حقيقية ، ويعمل الفعل في الفاعل الرفع فقط إن كان لازماً ، أما إن كان متعدياً فله ثلاثة أحوال:

١-أن يتعدى لمفعول واحد نحو (زرع الفلاح الأرض)

٢_أن يتعدى لمفعولين وهو على ضربين :

أ - فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ومن هذه الأفعال :

أعطى وكسا ومنع وألبس وسأل ، نحو(أعطيت زيداً درهماً).

ب- فعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ و الخبر وهي أفعال

(ظن وأخوا ا) نحو حسبت زيداً عالماً .

٣- أن يتعدى لثلاثة مفاعيل : نحو (أعلمت زيداً عمراً فاضلاً) .

٢- الأسماء : وهي عوامل أضعف من الأفعال لأ ا تعمل في مواضع ولا تعمل في أخرى ، ومنها الجامد والمشتق فالمشتق نحو (اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة واسم التفضيل ، والصفة المشبهة ، والمصدر).

وأما الجامد فنحو (هو جاري بيت بيت) ونحو (عندي عشرون كتاباً).

ومجال عمل الإسم:الإضافة حيث يعمل المضاف الجر فيما بعده وهي نوعان لفظية ومعنوية .

٣-الأدوات : وهي عوامل أضعف من الأفعال لأ ا تعمل أحياناً وتعطل عن العمل أحياناً أخرى ، وهذه الأدوات ثلاثةأقسام :

١-أدوات مختصة بالدخول على الأسماء وهي أدوات الجر أصلية أوزائدة فتجر الاسم بعدها لفظا أو محلا ،وقد اختلف البصريون والكوفيون في عددها وتناو ا في المعنى (٣٤٦) .

٢-أدوات مختصة بالدخول على الأفعال وهي أدوات النصب والجزم ،فأماالناصبة فتنصب المضارع بنفسها أو بحرف مضمر بعدها ، وأماالجازمة فمنها ما يعمل في فعل ومنها ما يعمل في فعلين،كمايرى البصريون .

٣-أدوات غير مختصة تدخل على الأسماء تارة وعلى الأفعال أخرى ،ويسميها البصريون الحروف المشبهة بالفعل،وتعمل عندهم في المبتدأ والخبر،وعند الكوفيين تعمل في المبتدأ ويبقى الخبر مرفوع على الأصل ،وتدخل على الفعل إذا اتصلت ا (ما) الكافة ، ومنها (لا النافية للجنس) و(ما المشبهة بليس) فالأولى تعمل عمل (إن) و الثانية تعمل عمل ليس ، وتدخل كل واحدة منهاعلى الفعل فلاتعمل فيه،وإنما تكسبه معنى النفي (٣٤٧).

ثانياً : العوامل المعنوية

وهي عاملان عند البصريين :

الأول : عامل الرفع في المبتدأ .

والثاني: عامل الرفع في الفعل المضارع .

أما النحو الكوفي فهو غني ذه العوامل ومنها :

١-الإسناد عند هشام بن معاوية الضرير.

٢- الفاعلية عند خلف الأحمر.

---

(346) الجني الداني المرادي ص ٥٤٢، شرح المفصل ابن يعيش ١٧/٨.

(347) العامل النحوي خليل عمارة ص ٥٩.

٣-المفعولية عند أبي البركات بن الأبناري والسيوطي .

٤-التجرد من النواصب والجوازم في الفعل المضارع .

٥-الخلاف في المستثني والظرف الواقع خبراً والمفعول معه ، والمضارع المنصوب بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفي أو طلب .

ومن أصول العامل التي أجمع عليها جمهور علماءالنحو ما يلي :

١- لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فإن اجتمعا فلابد من الإعراب التقديري أو المحلي ، كما في قوله تعالى " لست عليهم بمسيطر" (٣٤٨) حيث جاءت (مسيطر) مجرورة لفظاً منصوبة محلاً (خبر ليس) .

٢- إذا تنازع عاملان معمولاً واحداً جاز إعمال أيهما،مثل(قام وقعد زيد) وقد اختار الكوفيون الأول لتقدمه واختار البصريون الثاني لقربه من المعمول .

٣- العمل في الأصل للفعل فلا يسأل عن عمله .

٤- للعامل أثر واحد على آخر المعمول ولا يكون له أثران .

٥- يمكن أن يكون للعامل أكثر من معمول واحد .

رأي المعارضين لنظرية العامل

أولاً : من القدماء

١- رأي قطرب :يرى محمد بن المستنير (قطرب) أن لاقيمة للعامل في الأثر الإعراب (الحركات الإعرابية) على أواخر الكلم؛ إذ يرجع تلك الحركات إلى أثر صوتي يمكن تعليلة تعليلاً صوتياً، وفي هذا يقول: "إنما أعربت العرب

---

(348) سورة الغاشية الآية ٢٢.

كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام " [349]

و ـذا خرج قطرب عن رأي أستاذه سيبويه الذي كانت الحركات عنده آثاراً للعوامل ولها قيمة دلالية ، فيرى قطرب أن المتكلم يعمد إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل .

ولهذا الرأي الذي ذهب إليه قطرب بعض الجذور فيما قاله الخليل بن أحمد حيث يقول :" إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلُّم به " [350]

ولكن الخليل يرى أن الحركات تؤدي وظيفة أخرى بالإضافة إلى دورها في المعنى وهي إعانة المتكلم على وصل الكلام إلا أ ا بأثر من العامل إن كانت على أواخر الكلم ، وربما كان دور التخفيف في وصل الكلم للحركات في بنية الكلمة وليس في آخرها.[351]

٢ - رأي ابن مضاء القرطبي:عقد ابن مضاء ، أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت ٥٩٢هـ) فصلاً في كتابه (الرد على النحاة) عن إلغاء العامل صدره بقوله :" قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمراً) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب) آلا ترى أن سيبويه – رحمه الله – قال في صدر

---

(349) الإيضاح في علل النحو الزجاجي ص ٧٠.

(350) الكتاب ٢٤١/٤.

(351) العامل النحوي . خليل عمايره ص ٦٥.

كتابه " وإنما ذكرت ثمانية مجاري ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شئ منها إلا وهو يزول عنه ،وبين ما يبنى عليه الحرف بناءلا يزول عنه لغيرشئ أحدث ذلك فيه " [٣٥٢] وذلك بين الفساد [٣٥٣]

وبعد أن أنكر ابن مضاء أن العمل يعود إلى (ضرب) في الجملة السابقة حاول أن يدعم رأيه برأي إبن جني " أما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لالشئ غيره " [٣٥٤]

ويضيف إبن مضاء :" وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفظها ولا معانيها لأ ا لا تفعل بإرادة ولا بطبع " [٣٥٥]

ويخلص ابن مضاء إلى أنه لا يجوز اتباع النحاة في قولهم بالعامل الذي أفضي إلى تقسيم الألفاظ إلى عوامل ومعمولات .

ويرى عبد الهادي الفضلى : [٣٥٦] أن رأي ابن مضاء في العامل يرجع إلى :

أن عبارات النحاة توهم بالعلية الحقيقية للعوامل النحوية .

وأن المسألة في العامل خلافية عند النحاة .

وخلص الفضلى إلى أن ابن مضاء اعتمد على التوهم في بناء نقده لنظرية العامل والتوهم أمر مرفوض علمياً ومنهجياً كما أنه اعتمد على القسمة الفلسفية القائلة بأن الفاعل إما إرادي أو طبيعي ، وأخرج الألفاظ ومعانيها من دائرة هذين النوعين .

ويرى الدكتور خليل عمايرة : أن نص ابن مضاء الذي اعتمد فيه على رأي ابن جني يمكن أن يذهب به إلى أن المتكلم في الحقيقة لا يرفع وينصب ويجر ويجزم من غير

---

(352) الكتاب ١٣/١.

(353) الرد على النحاة ابن مضاء ص ٦٩.

(354) الخصائص ابن جني ١٠٩/١-١١٠.

(355) الرد على النحاة ابن مضاءت / البنا ص ٧٠.

(356) دراسات في الإعراب عبد الهادي الفضلي ص ٥٤-٥٥.

قانون أو قيد وإلا لوقع ما يخشاه كـل غيور على هذه اللغة ، وهو ما يسمى(فوضى اللغة) ولأخذ كل متحدث يرفع وينصب ويجر ويجزم كما يريد ؛ ولذا نرى أنه يقصد أن المتكلم في نيته ومكنون نفسه وعقله يعرف أنه يريد معنى معيناً فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعني ، ثم يعطيها الحركة المناسبة لها أخذاً مما جاء في أقوال النحاة بناء على استقراء لغة العرب إذ لو كان ابن مضاء يرفض كل ما جاء عن النحاة وعاملهم لما أخذ بالعلل الأول ورفض العلل الثواني والثوالت ، فالنوعان الثاني والثالث فلسفيان بعيدان عن التعليل الوصفي للظواهر اللغوية .(٣٥٧)

ويلتمس عمايرة العذر لا بن مضاء وابن جني ويحسن الظن في توجههما؛ حيث يقول:" فلا نظن أن طوداً شامخاً مثل ابن مضاء ، فضلاً عن ابن جني وهو العلم الشامخ في الدراسات اللغوية يمكن أن يقع فيمايؤدي إلى فوضى اللغة بالرفع والنصب والجر والجزم كما يريد المتكلم ؟ (٣٥٨)

ثانياً: من المحدثين

١- إبراهيم مصطفى : وقد تأثر برأي كل من ابن جني والرضي في القول بأن العامل هو المتكلم، كما تأثر برأي ابن مضاء في رفض العلل؛ فقال في تعليقه على منهج النحاة في فلسفة العامل :" رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تبدل بتبدل التراكيب على نظام فيه شيء من الاطراد، فقالوا عرض حادث لابد له من محدث ، وأثر لابد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر؛ لأنه ليس حراً فيه يحدثه متى شاء ، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلةً موجبةً وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها"(٣٥٩) .

---

(357) العامل النحوي خليل عمايرة ص ٧١.

(358) المصدر السابق خليل عمايرة ص ٧٢.

(359) إحياء النحو إبراهيم مصطفى ص ٣١.

ويرفض إبراهيم مصطفى أن تكون الحركات الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل لفظي أو معنوي ظاهر أو مقدر وفي هذا يقول " على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أ م جعلوا الإعراب حكماً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته"(٣٦٠)

ويرد محمد عرفه على إبراهيم مصطفى بقوله: إن حركات الإعراب دوال على معان تركيبية، وإن هذه المعاني لا تدخلها إلا في التركيب،وتعلق بعض الكلمات ببعض ، فالكلمات التي بارتباطها وجدت هذه المعاني تسمى عوامل في الحركات، لأنها أوجدت المعنى الذي استحقت به الكلمة الضمة أو الكسرة أو الفتحة ، أو أن تسميتها عوامل لأنها علامات يرفع المتكلم إذا وجد بعضها وينصب إذا وجد بعضها ويجر إذا وجد بعضها، وأنه لا يكون معنى تركيبي إلا إذا وجدت كلمتان ارتبطت إحداهما بالأخرى على جهة الإسناد وما بقي من كلمات إذا وجدت تكون من متعلقات هاتين الكلمتين،وإذا لم يوجد ذلك(أحد ركني الجملة) قدر ليستقيم المعنى(٣٦١).

ويضيف إبراهيم مصطفى " ونحن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى ..... ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها ولكن ماذا تشير إليه من معنى (٣٦٢) .... وإذا وجب أن ندرس علامات الإعراب على أ ا دوال على معان ، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها ، ونعلم أن هذه

---

(360) إحياء النحو إبراهيم مصطفى ص ٤١.

(361) النحو والنحاة محمد عرفه ص ١١١.

(362) المصدر السابق ص ٤٢.

الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما بعدها من الكلمات فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملةوربط الكلام [(٣٦٣)].

وقد حاول إبراهيم مصطفى أن يربط بين حركات الإعراب والمعاني التي ترتبط ا فجعل الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة ونفى دلالة الفتحة فليست عنده علامة إعراب ولادالة على شئ بل هي الحركة الخفيفة التي يراد أن تنتهي ا الكلمة كلما أمكن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامة [(٣٦٤)].

ومن المؤكد أن إبراهيم مصطفى أخذ رأيه هذا من الزمخشري إلا أنه لم يشر إلى ذلك ربما لأنه غير شيئاً مما أخذ حيث يرى صاحب المفصل أن الرفع والنصب والجر كل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية وبقية المرفوعات مشبهة به في العمل والنصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب وبقية المنصوبات ملحقات بالمفعول ،والجر علم الإضافة ، والتوابع داخلة في أحكام المتبوعات [(٣٦٥)].

والفرق بين الزمخشري وإبراهيم مصطفى أن إبراهيم مصطفى استعمل الضمة وهي حركة وجعلها علم الإسناد وقد تكون علامة المسند إليه غير الضمة كألف التثنية وواو الجماعة أو الحركة المقدرة .

أماالزمخشري فقداستعمل الرفع وهوحالة تضم تحتها العلامات التالية:

١-الضمة الظاهرة .   ٢-الضمة المقدرة للتعذر أو الثقل .

٣-الألف والنون .   ٤-الواو والنون .

ونجد أن إبراهيم مصطفى نفى دلالة حركة الفتح على شئ من المعاني في حين هي عند الزمخشري علم المفعولية ودليل على عدد من الأبواب النحوية وما تشير إليه من معان .

([363]) المصدر السابق ص ٥٠.

([364]) المصدر السابق ص ٥٠.

([365]) شرح المفصل ابن يعيش ٧١/١، دراسات في الإعراب عبد الهادي الفضلي ٦٢-٦٥.

٢- رأي إبراهيم أنيس : وقد أنكر دلالة الحركات الإعرابية على المعاني بقولة " لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض " (٣٦٦)

ويضيف أنيس :" ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبراً صغيراً في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال، فسنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب ونصب المرفوع أوجره " (٣٦٧).

وقد رجع إبراهيم أنيس تحديد معاني الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك مما عرض له العلماء في الإعراب إلى أمرين هما :

١- نظام الجملة العربية والمعاني اللغوية .

٢-ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات . (٣٦٨)

والذي نراه أن إبراهيم أنيس بإنكاره لدلالة الحركات الإعرابية على المعاني كان هدفه القضاء على نظرية العامل وما يتبعها من آراء وهذه دعوى باطلة لا تقوم على دليل، بل إن نصوص اللغة و إجماع العلماء قديماً وحديثاً تعارض هذه الدعوى، فالعامل هو المحدث للأثر الإعرابي على رأي سيبويه "لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل... وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء

---

(366) من أسرار اللغة إبراهيم ص ٢٣٧.

(367) المصدر السابق إبراهيم أنيس ص ٢٤٢.

(368) المصدر السابق إبراهيم ص ٢٤٣.

أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب" (٣٦٩)

وقال الرضي :" نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما أنه السبب للمعنى المُعَلَّم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزئي الكلام" (٣٧٠).

٣- رأي مهدي المخزومي: وقد سارعلى ج أستاذه إبراهيم مصطفى حيث جعل الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة ليست علما على شئ (٣٧١).

وهذا ما صرح به في كتابيه(النحو العربي: نقد وتوجيه) و(النحو العربي: قواعد وتطبيق) .

وكان موقف المخزومي من العامل كموقف أستاذه حيث يقول :"والقول بأن الضمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى العامل ولا بزعم وجوده ، والواقع أن الضمة ليست أثراً لعامل لفظي ولا معنـوي وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية " (٣٧٢) .

ويصرح المخزومي بإلغاء نظرية العامل فيقول " هذا الكتاب في النحو أقدمه بين أيدي الدارسين مبرءاً مما علق بالنحو طوال عشرة

---

(369) الكتاب ج ١/ص ١٣.

(370) شرح الكافية ج ١/ص ٢١.

(371) النحو العربي : نقد وتوجيه مهدي المخزومي ص ٦٧-٧٦.

(372) المصدر السابق مهدي المخزومي ص ٧٠.

قرون من شوائب ليست من طبيعته، ولا من منهجه فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاءاً تاماً، وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي" (٣٧٣)

ويرى المخزومي أن نشأة العامل عند الخليل والفراء كانت من خلال دراستهم للأصوات، وتآلفها وتأثير بعض الحروف في بعض، وملاحظة أثر الاستعمال في كثير من الأبنية ، والجمل حيث يظهر ذلك التفاعل بين الحركات والحروف والكلمات ، ومن هنا ظهرت فكرة العامل ، وكان هذا شأ ا في الطبقة الأولى .

ويضيف المخزومي ، ثم جاء بعد الطبقة الأولى طبقات من النحاة ، لم تفهم منهج أسلافها ، فتناولت العامل تناولاً فلسفياً، وهيأ لها ذلك طغيان المنهج العقلي، واندفاع الدارسين إلى الاستفادة من الفلسفة اليونانية ، فانتهى م الأمر في دراسة العامل إلى إضافة صفة العلة الفلسفية عليه ، وانتهت دراسة النحو إلى ما انتهت إليه من جدب وجمود (٣٧٤) .

ولا نقرما ذهب إليه المخزومي كما لم نقر أستاذه من قبل ، ولكن الذي يظهر لنا أن المخزومي ناقض نفسه فلم يعترض على نشأة العامل وإنما كان اعتراضه على تطوير النحاة لفلسفة العامل في الوقت الذي نفى فيه أن تكون الحركات آثاراً للعوامل وجعلها عوارض لغوية اقتضاها أسلوب العربية في الوصول إلى غرض التفاهم بين المتكلمين.

([373]) في النحو العربي : قواعد تطبيق الكوفة ، مهدي المخزومي ص ١٥.

([374]) مدرسة الكوفة ، مهدي المخزومي ص ٢٧٤.

والمخزومي أحد دعاة المذهب الكوفي في النحو ولا يخفى على الدارسين والعلماء ما علىهذا المذهب من مآخذ سواء في جمع مادته أو في وضع أصوله.

٤- رأي الدكتور تمام حسان: يرى أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعامل النحوي ، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية . (٣٧٥)

ويؤكد تمام حسان رفضه لفكرة العمل النحوي التي ربط النحاة ا إفادة الجملة حتى علقوا المعنى بالعلامة الإعرابية وقد علموا أن العلامة لا تكشف عن دلالة المقصور والمنقوص والمبنيات والجملة ذات المحل فلا يمكن نسبة المعنى إلى هذه العناصر إلا من خلال المعاقبة في الموقع بافتراض أن كل عنصر من هذه العناصر يحتل موقعاً لو احتله اسم معرب صحيح الآخر لاستحق أن يرفع بالعلامة أوينصب أو يجر أو يجزم بحسب الموقع ، فإذا كان حكم الصحيح الآخر الرفع قدرت الضمة على المقصور والمنقوص ونسب المبنى والجملة الفرعية إلى محل رفع وهلم جرا، وهكذا تكون المعاقبة نصف قرينة الإعراب فلا يستعان بدلالة العلامة الإعرابية فهل تصلح فكرة العامل النحوي لتفسير الإعراب في كل صوره ؟ (٣٧٦).

وقد أخذ تمام حسان عن عبد القاهر الجرجاني فكرة التعليق ورأى بأ ا تتضمن إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية،

([375]) اللغة العربية معناها ومبناها تمام حسان ص ١٨٩ .

([376]) الخلاصة النحوية تمام حسان ص ٨٠٧.

ورأى تمام أن تضافر هذه القرائن يغني عن القول بفكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة والذي يرى تمام أنه جاء لتوضيح قرينة واحدة [٣٧٧] ، من ثمان قرائن لفظية، وهو قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية ، فتأتي فكرة القرائن لتوزع اهتمامها بالقسطاس بين القرائن النحوية[٣٧٨] اللفظية والمعنوية ؛ لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس وتنفي التفسير الظني والمنطقي لظواهر السياق ، وتصرف عن الجدل ومتاهات العامل وأصالته أو ضعفه أو قوته ، وتبعد عن التأويل والتعليل .

والذي نراه أن تمام حسان لم يكن مطمئناً لنظرية العامل لذا نادى بتضافر القرائن ، ورأى أنها تغني عن القول بفكرة العمل والعامل. [٣٧٩]

وقد سبق أن أوردنا نقد الدكتور ممدوح عبد الرحمن لما نادى به تمام عند حديثنا عن الإعراب ومما قاله ممدوح في ذلك: "أن تفسير الظواهر اللغوية عن طريق تضافر القرائن إن صح في الدراسات النصية الحديثة التي تعنى بتحليل النص فلا يصح في الدراسات النحوية واللغوية التي وصلت إلينا من الأسلاف" . [٣٨٠]

ومن الملاحظ أن الدكتور تمام استعمل مصطلح الحيز حين تحدث عن عمل النواسخ وحروف الجر والجزم ، وقصد به حيز عمل العامل، وهذا مأخوذ من قوله عن كان وأخواتها "عرفنا أنها تدخل على الجملة الإسمية، فيسمى المبتدأ اسمها والخبر خبراً لها، ولم يسم اسم كان فاعلاً لأن الفاعل إنما هو محدث الحدث وليس في كان معنى الحدث" [٣٨١]

---

(377) اللغة العربية ومبناها تمام حسان ص ٢٣١.

(378) المصدر السابق ص ٢٣٢.

(379) اللغة العربية معناها ومبناها تمام حسان ص ٢٣١.

(380) العربية والتفكير النحوي ، ممدوح عبد الرحمن ، ص ٢٨.

(381) الخلاصة النحوية ، تمام حسان ، ص ١١٣.

٥- رأي خليل عمايره : يرى أن علماء اللغة العربية بعد أن جمعوا شواهدها ووضعوا قواعدها ،عللوا للكيفية التي تأتي عليها الكلمات في السياق الجملي بقواعد يقيسون عليها، ما كان في اللغة مثلها، فقادهم ذلك إلى ضرورة إيجاد مسوغ لكل كيفية تكون عليها الكلمة فكانت نظرية العامل وكان القول بالأدوات المختصة وغير المختصة وعمل كل منها ، وكان القول بالتأويل فيما يعجز العامل عن إعطاء المسوغ المقنع له (٣٨٢).

ويرى الدكتور عمايره أن الحركة الإعرابية ذات قيمة دلالية كبيرة و ا يتم تحويل الجملة التوليدية عن أصل افتراضي كانت عليه للإخبار وحركته الرفع إلى جملة تحويلية ذات معنى آخر، وهذا يكون في جملة التحذير والإغراء والاختصاص والاسم أو الفعل المنصوبين على المعية ، وحركة النصب في الاسم بعد كم الاستفهامية محولاً عن حركة الجر بعد كم الخبرية فلا أثر لعامل ولا حاجة لتقدير عامل وما القول بالعامل في هذه التعابير إلا اعتماد للبحث في المبنى والحركة الإعرابية وتبريرها ، وإهمال للمعنى الذي جاءت الجملة أصلاً له .ويرد عمايره على ابن يعيش وابن السراج والأشموني في قولهم في الإعراب بأنه " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب" (٣٨٣).

فيقول: " لهؤلاء نقول : إن الحركة الإعرابية شأنها شأن أي فونيم في الكلمة له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فيكون تغيرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه ، فإذا قال المتكلم الأسدُ (بالضمة) فإن السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبرٍ ليس غير، ولكنه إن قال: الأسدَ (بالفتحة)فإن المعنى يتغير إلى معنى

---

(382) العامل النحوي خليل عمايره ص ٢٦-٢٧.

(383) همع الهوامع السيوطي ، ٤٢/١، شرح الأشموني ١٩/١.

التحذيرالذي هو في ذهن المتكلم ويريد أن يفصح عنه ...فما كان التغييرفي الحركة إلا نتيجة للتغيير في المعنى ... وليست الحركة الإعرابية نتيجة لأثر عامل كما يرى النحاة " (٣٨٤).

ويضيف عمايره "فالحركة الإعرابية تكون اقتضاء لقياس لغوي جاء عن العرب الأول ورصد النحاة القدماء له أبواباً نحوية أعطوا لكل باب نحوي حالة إعرابية ولها حركة معينة وقد تتغير الحركة الإعرابية اقتضاءاً لعنصر من عناصر التحويل كالزيادة أو الحركة التي تنقل معنى الجملة من الخبريه إلى معنى التحذير والإغراء .

ويخلص عمايره إلى أن الحركة الإعرابية ليست بأثر عامل البتة بل هي حركة اقتضاء إما لكلمة أو لحرف جاء زيادة على الجملة التوليدية كما في المبتدأ بعد (إنَّ) أو الخبر بعد كان، وقد جعل عمايرة لكل جملة بؤرة فالجملة الفعلية بؤرتها الفعل والاسمية بؤرتها المبتدأ. (٣٨٥)

كان هذا موقف الدكتور عمايره من العامل والذي يظهر لنا أنه فسرالعامل تفسيراً آخر ، فلا يرى في النحو عاملاً ولا معمولاً ، وإنما يجعل المعنى هو المقتضي للحركات الإعرابية ، وفي نظرنا أن اقتضاء الاسم للفتحة مع الحرف الناسخ أو الضمة مع الفعل الناسخ أو الكسرة مع حرف الجر مؤذن للإسم بحمل المعنى الذي يمليه ذلك الحرف أو تلك الكلمة أو الحركة، وبما أن حرف الجر (الكاف) حمل معنى التشبيه للاسم بعده وأعطاه من علامات الإعراب (الكسرة) في قوله تعالى "يوم تكون السماء كالمهلِ وتكون الجبال كالعهنِ" فهذا يعني أن مصطلح الاقتضاء

([384]) في نحو اللغة وتراكيبها ، خليل عمايره ، ص ١٥٦-١٦٦.

([385]) العامل النحو خليل عمايرة ، ص ٩٢.

عند عمايرة مساوياً لمصطلح العمل عند النحاة..وقد ذكر العكبري أن علة العمل الاقتضاء [386]. فالفعل المتعدي يقتضي الفاعل والمفعول فهو عامل فيهما. [387]

وعلى هذا فإنه لا فرق بين نظرة النحاة للعامل ونظرة الدكتور خليل عمايرة وإنما الفرق في الاصطلاح فالنحاة أجمعوا على الإعمال وعمايرة قال بالاقتضاء.

ونختم حديثنا عن العامل بموقف ممدوح عبد الرحمن منه حيث يرى ممدوح أن نظرية العامل أو القرينة الإعرابية لم ترد من فراغ لكنها وردت من مراقبة النحاة للاستعمال العربي سواء على مستوى المفردات أو التراكيب ، ومن ثم النص بأكمله؛ وكل من العلامة الإعرابية والعوامل والمعمولات تعد محصلة لإدراك النحاة لكيفية نظم الكلام ومراقبة وظائف المفردات داخل التراكيب وعلامات الوحدات اللغوية بعضها مع بعض ، وكيفية تعلق كل منها بالآخر. [388]

ويضيف ممدوح " والحقيقة أن اعتراضات المعترضين على نظام العامل أو العلامات الإعرابية في النحو العربي والتشكيك في قيمتهما لم يكن من بنات أفكار المحدثين وحدهم ، وإنما استمدوا كل ذلك من رصد هؤلاء لتاريخ الفكر النحوي العربي وملاحظة بعض النحاة واللغويين دون سائرهم ومن ذلك استناد المحدثين إلى أفكار ابن مضاء، واستناد ابن مضاء نفسه إلى بعض آراء ابن جني وتوجيهها وفقاً لما يريد ، واستناد الدكتور أنيس في رأيه عن العلامة الإعرابية إلى قطرب" [389]

([386]) التبين عن المذاهب النحويين البصريين والكوفيين العكبري ص٢٣٠

([387]) شرح الرضى على الكافية ، الرضى الاسترابادي ج١ ص ٣٣٥.

([388]) العربية والتفكير النحوي ، د . ممدوح عبد الرحمن ، ص ١٨٦.

([389]) المصدر السابق ص ١٨٥.

الفصل الثالث

العلة النحوية

مراحل نشأة التعليل:

أولاً: مرحلة النشأة: وهذه المرحلة تبدأ بإرهاصات التعليل الأولى حيث أدرك واضع النحو خطر الانحراف عن سنن العرب في كلامهم وضرورة استنباط قوانين مطردة شبه الكليات و القواعد يقيس الناس – ولاسيما غير العرب- عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه.(٣٩٠)

وقد تمثلت المرحلة الأولى لنشأة التعليل في روايات وضع النحو العربي ، ومن ذلك مارُوِيَ أن رجلاً قرأ قوله تعالى" أنَّ الله بريء من المشركين ورسوله"(٣٩١)بالجر(٣٩٢) وآخر قال "مات أبانا و ترك بنون" (٣٩٣) وقالت ابنة أبي الأسود الدؤلي متعجبة " يا أبت ما أشد الحرُ " (٣٩٤)بالرفع .

ومن هنا أدرك واضع النحو الانحراف عن سنن العرب في كلامهم أو ما سمي باللحن ، وردَّ واضع النحو الأول الانحرافَ دون تصريح بعلة المعنى أو الفاعلية أو المفعولية أو الإعراب مما يشير إلى أن التعليل

---

(390) مقدمة ابن خلدون ص ٤٧٠.

(391) سورة التوبة الآية ٣.

(392) مراتب النحويين الحلبي ص ٨.

(393) تاريخ دمشق ابن عساكر ج٢٥ ص ١٨٩-١٩٣.

(394) الأغاني الأصفهاني ج ١٢، ص ٣٠٢.

النحوي نشأ إحساساً فنياً برفض بعض الأنماط التركيبية قبل أن يصبح اصطلاحاً علمياً يعلل ذلك الرفض.(٣٩٥).

وترتبط البداية الحقيقية للتعليل بعبد الله بن أبي زيد المعروف بابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧هـ الذي يعتبر "أول من بعج النحو ومدَّ القياس وشرح العلل" (٣٩٦).

مظاهرالعلة عند ابن أبي اسحاق

كان للعلة عند ابن أبي اسحاق مظهران هما:

الأول: اعطاء حكم ما توجد فيه العلة الخاصة من كلام الناس حكم ما توجد فيه العلة نفسها من كلام العرب المطرد الذي جرد بقاعدة عامة فتصبح القاعدة المجردة بالاستقراء الناقص علة للحكم النحوي كما في اعتراضات ابن أبي إسحاق على الفرزدق (٣٩٧):

مستقبلين شمال الشام تضربنا   على زواحف تزجى مخها رير

إذ قال ابن أبي إسحاق إنما هي ريرُ بالضم لأن مقتضى القاعدة التي جردها من كلام العرب المطرد أن هذا الموضع موضع رفع ؛ لأن ابن أبي إسحاق كان معنياً بما يطرد وينقاس ومن هنا نشب صراع بين الفرزدق

---

(395) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن خميس ، ص ٣٦.

(396) طبقات فحول الشعراء ابن سلام ج ١ ص ١٤.

(397) ديوان الفرزدق ج١ ، ص ٢١٣.

وابن أبي إسحاق جعل الأخير منهما يفتتح باباً جديداً لاحتواء غير المطرد من كلام العرب الفصحاء بحمل الكلام على المعنى [٣٩٨].

والثاني : التأويل وهو التماس التخريج لما يأتي مخالفاً لكلام العرب المطرد وكان تأويل ابن أبي إسحاق حملاً على المعنى لا يكاد يجاوزه ؛ إذ رُوِيَ عن أبي عمرو بن العلاء معاصر ابن أبي إسحاق أنَّه قال عندما سمع الفرزدق ينشد :

وعض زمانٍ يا ابن مروان لم يدع   من المال إلا مسحتاً أو مجلف [٣٩٩]

أصبت وهو جائز على المعنى أي: لم يبق سواه [٤٠٠]، ولعل هذا ما قصده ابن أبي إسحاق عندما تراجع عن اعتراضه على الفرزدق في البيت السابق ، فقال وللرفع وجهٌ [٤٠١].

أهم مميزات التعليل في هذه المرحلة

١- ربط التعليل بالحكم النحوي وتأسيس أصل التوافق مع الأحكام النحوية.

٢-استخدام علة المعنى مطردة وغيرمطردة إذ؛عُدَّ المعنى معياراً من معايير التعليل.

٣- نشأة الاجتهاد في التعليل واختلاف وجهات نظر العلماء فيه.

ثانياً : مرحلة النمو والارتقاء :

---

(398) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن خميس ، ص ٣٧.

(399) ديوان الفرزدق ج ٢ ص ٢١.

(400) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ابن الأنباري ط ٣ تحقيق السامرائي ص ٢٨.

(401) الموشح المرزباني ص ٩١.

ويمثل هذه المرحلة الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلامذته وعلى رأسهم سيبويه،وكان الخليل-رحمه الله-قد"استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد وما لم يسبقه إلى مثله سابق" (٤٠٢)

وكانت تعليلات الخليل تتصف بقربها من روح اللغة ومن أمثلة تعليله ما جاء في كتاب سيبويه في قوله تعالى:"كفى بالله شهيداً بيني وبينكم" (٤٠٣) إنما هو كفى الله ، ولكنك لما أدخلت الباء عملت ، والموضع موضع نصب وفي معنى النصب. (٤٠٤)

وقد كان التعليل في كتاب سيبويه أداة للربط بين نظامين نظام اللغة بنصوصها المتباينة ونظام النحو بتصوراته وأحكامه(٤٠٥) ، وكان سيبويه يجرّ إلى حيز الظاهرة النحوية ما يعلل وجوهاً لا تنتمي إليها كما في تقعيد دخول الفاء على جواب الشرط في حالات محددة، إذ أجاز سيبويه أن تقول " الذي يأتيني فله درهم ؛ لأنه في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء" (٤٠٦) رعاية للمعنى.

ومنهج سيبويه في تعليل الكتاب هو التناظر ومراعاة سياق الحال وكثرة الاستعمال والمعنى.

وقد نزع المبرد إلى إقامة معايير ثابتة عللها الربط العقلي بين الأحكام النحوية والتصور النظري لها. فربط بين النظرية ا لنحوية والحكم النحوي بالعلل العقلية المناسبة من وجهة نظره فقال: اعلم أن حق الأسماء أن تعرب و تجمع وتصرف، فما امتنع منها من الصرف فلمضارعته الأفعال،

---

(402) طبقات النحويين واللغويين الزبيدي ، ص٤٣-٤٥.

(403) سورة الأسراء الآية ٩٦، الرعد الآية ٤٣، يونس الآية ٢٩، العنكبوت الآية ٥٢.

(404) الكتاب ٩٢/١ ، عبد السلام .

(405) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن خميس ، ص ٤٣.

(406) الكتاب سيبوية

وكل مالا يعرب من الأسماء فمضارع به الحروف، لأنه لا إعراب فيها" [٤٠٧].

وقال: "وكان حق كل مبني أن يسكن آخره.، فحرك هذا- يعني الفعل الماضي لمضارعته المعربة- يعني الأفعال المضارعة-وذلك أنه..." وذكر وجوه المضارعة بين الفعل الماضي والفعل المضارع [٤٠٨].

وقال: "اعلم أن الأفعال - يعني المضارعة- إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء وذلك أن الأسماء هي المعربة" [٤٠٩]

فالمضارعة (الشبة) لا تضيف أحكاماً جديدةً بل تؤكد صحة الحكم النحوي في المستوى النظري ، وتحقق الانسجام بين النظرية النحوية والحكم النحوي [٤١٠].

لكن ابن كيسان خالف أستاذه المبرد ولم يرض بتعليله وجاء بتعليل جديد خرج فيه عن تصور النحاة لأحكام البناء والإعراب فقال:"والذي أذهب إليه أن البناء إنما هو الأصل الذي يعم المعرب وغيره وأن المعرب مخرج منه، فخرج عنه إلى الإعراب الأسماء المتمكنة لحاجتهم إلى إعرابها للمعاني التي صرَّفوها، وضارعتها الأفعال ،فأدنيت منها، ولم تلحق بها، وقصرت عنها وتباعدت الحروف التي للمعاني ،فلزمت الأصل الذي بنيت عليه" [٤١١]

([407]) المقتضب للمبرد ج٣ ، ص١٧١.

([408]) المقتضب للمبرد ج ٢ ، ص ٢-٣ وج ٤ ص ٨١-٨٢.

([409]) المصدر السابق ، ج ٢، ص ١.

([410]) نظرية التعليل في النحو العربي ، حسن خميس ، ص٤٥.

([411]) مجالس العلماء للزجاجي ص ٢١٨-٢٢٥.

أهم مميزات التعليل في هذه المرحلة :

١- بناء التعليل على استقراء ناقص لكلام العرب.

٢-تميز جماعة من النحويين بالتعليل.

٣-ارتباط التعليل بالتعليم بعد عصر الاحتجاج.

٤-انتشار التعليل وشموله ومحاولة بناء تفسير كلي للنحو فأصبحت العلة اجتهاداً من النحوي وفق أصول تعارفوا عليها وفي ذلك يقول الأستاذ محمد عبد الخالق عظيمة " يحتفظ النحويون لأنفسهم بحرية الرأي وانطلاق الفكر فلا يعرفون الحجر على الآراء ولا تقديس رأي الفرد مهما علت منزلته" [٤١٢].

ولعل الخليل بن أحمد أول من جعل العلة اجتهاداً من النحوي فقد روى الزجاجي عن بعض شيوخه " أنَّ الخليل بن أحمد -رحمه الله- سئل عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال :إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواضع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللت منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة، والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شئ منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك،

([412]) دراسات لأسلوب القرآن الكريم محمد عبد الخالق عظيمة القسم الأول ج١ ص١٤.

فإن سنحت لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها" (٤١٣).

وقد سار سيبويه على نهج شيخه الخليل في إيمانه بعلة كل وجه من وجوه العربية وترك الباب مفتوحاً للوصول إليه فقال: " وليس شئ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً " (٤١٤) ثم سار بعدهما ابن جني على المنهج نفسه حيث يقول : "وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه، نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك ، فتستضئ به وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه" (٤١٥)

وكان المازني يرى أن " كل ما فعلوا – يعني العرب- فله مذهب وحكمة" (٤١٦)

ثالثاً: مرحلة النضج والازدهار :

بدأت هذه المرحلة مع بدايات القرن الرابع الهجري وتمثلت في محاولات وضع أطر منهجية نظرية لجوانب من نظرية النحو بالاعتماد على استقراء مادة النحو من مؤلفاته الأولى لاسيما كتاب سيبويه وذلك للانتقال بالنظرية النحوية من مرحلة الأعراف غير المكتوبة إلى مرحلة القوانين التي يترسمها النحاة في درسهم النحوي ومن أعلام النحاة في هذه المرحلة ابن السراج ، والزجاجي، والسيرافي ، وابن جني ، وعبد القاهر الجرجاني ، والدينوري وابن الأنباري والعكبري .

١-التعليل عند ابن السراج

---

(413) الإيضاح في علل النحو الزجاجي ص ٦٤-٦٦.

(414) الكتاب سيبوية ج ١ ص ٣٢.

(415) الخصائص ابن جني ، ج ١، ص ٥٣-٥٤.

(416) المنصف ابن جني ج ٢ ص ٢٩٩.

نظر ابن السراج في اعتلالات النحاة فوجدها على ضربين: " ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى عِلَّة العلة مثل أن يقولوا لِمَ صار الفاعل مرفوعاً؟ والمفعول به منصوباً؟ ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً؟ وهذا ليس يكسبنا: أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما تُستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات" (٤١٧).

ويظهر أن ابن السراج جعل النحو مستويين :

الأول: انتحاء سمت كلام العرب تعريفاً وتركيباً بتحقيق الصواب المعلل بالعلة الأولى المطردة.

والثاني: يبحث في علة العلة متجاوزاً علة الصواب الأولى لاكتشاف حكمة العرب في كلامها وهذا المستوى من التعليل نظري لم يستهدفه ابن السراج في أصوله وذلك واضح من قوله" وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصِلَ ا إلى كلام العرب فقط" (٤١٨) .

٢-التعليل عند الزجاجي

قسم الزجاجي علل النحو إلى ثلاثة أقسام هي :

١_ علل تعليمية: وهي التي يتوصل ا إلى تعلم كلام العرب لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم وركب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو

(417) الأصول ابن السراج ج ١ ص ٣٥.

(418) الأصول ابن السراج ج ١ ، ص ٣٦.

ذاهب وما أشبه ذلك... ومنه (إن زيداً قائم) ، نصبت بأن لأنا علمناه كذلك ونعلمه"[(٤١٩)].

٢_ علل قياسية: وهي التي تعلل حمل الكلام بعضه على بعض لشبه لفظي أو معنوي كما في تعليل نصب اسم إن بأ ا ضارعت الفعل المتعدي فحملت عليه وأعملت[(٤٢٠)].

٣_ العلل النظرية :وهي كل علة بعد العلة القياسية ، كالبحث في وجه الشبه بين(إنّ) والفعل ونوع الأفعال المشبه ا وزمنها و سبب تقديم المنصوب على المرفوع ...الخ.

فالعلة التعليمية تفسر الشبه في الباب النحوي، أما العلة القياسية فتفسر الشبه بين بابين نحويين أو أكثر كتشابه اسم إنّ والمفعول به في النصب ، وقد كانت طبيعة العلة النحوية عند الزجاجي مستنبطة من استقراء كلام العرب بعد وجوده وليست سبباً حقيقياً في إيجاد كلام العرب على تلك الصورة تصريفاً وتركيباً وفي هذا يقول الزجاجي" إن علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة ا"[(٤٢١)].

ومنهج النحويين في استنباط العلل يقوم على جعل الدليل أمارة على المدلول عليه، ويعبر عن هذه الأمارة بالعلة وهي في حقيقتها دليل تابع لما هو مقرر موجود في كلام العرب فمجيء الفاعل مرفوع بعد كل فعل يدل على أن الفعل أمارة على رفع الفاعل كأنه أحدث الرفع، وليس هذا المنهج في استنباط العلل كمنهج أهل المنطق الذين يجعلون العلة سبباً حقيقياً في إيجاد المعلول ينتفي المعلول بانتفائها

([419]) الإيضاح في علل النحو الزجاجي ، ت / مازن المبارك ص ٦٤.

([420]) المصدر السابق ص ٦٤.

([421]) الإيضاح في علل النحو الزجاجي ص ٦٤.

كجعل النار علة للحرق ينتفي الحرق بانتفائها، وعلل النحو ليست موجبة بهذا المفهوم المنطقي كما يرى الزجاجي. لكنها موجبة في المفهوم النحوي. (٤٢٢)

٣-التعليل النحوي عند الرماني

عرف الرماني بأنه متكلم معتزلي مزج النحو بالكلام مزجاً منطقياً ، وقد عده الأستـــاذ طـه الراوي"أول من مزج النحو بالمنطق" (٤٢٣).

ومنهج الرماني في كتبه منهج تعليلي يبدأ بالبحث عن العلة و ينتهي بتوضيحها بالوصف أو المعنى أو الوظيفة (٤٢٤).

العلة النحوية عند الرماني نوعان :

١- العلة القياسية: وهي التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع في الاسم وهي ذكر الاسم على جهة معتمد الكلام ، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام وعلة الجر ذكره على جهة الإضافة. (٤٢٥)

٢- العلة الحكمية : وهي التي تدعو إليها الحكمة نحو : جعل الرفع للفاعل لأنه أول للأول وأحق بالحركة القوية لأنها ترى بضم الشفتين من غير صوت ويمكن أن يعتمد بها، فتسمع، والمضاف إليه أحق بالحركة الثقيلة من المفعول به لأنه واحد ،والمفعولات كثيرة (٤٢٦).

فالعلة القياسية عند الرماني علة استحقاق، والعلة الحكمية علة اختصاص، فالفاعل مثلاً يستحق علامة رفع مناسبة له في أحواله كلها فكل علة تدور في فلك الاستحقاق علة قياسية لكن البحث في علة اختصاص الفاعل بالعلامة التي استحقها

---

(422) نظرية التعليل في النحو العربي حسن خميس ص ٥٧.

(423) تاريخ علوم اللغة العربية طة الراوي ص ١٣٢.

(424) شرح الكتاب، للرماني ج ١ ، ص ٢٧٢-٢٧٣.

(425) الحدود الرماني ص ٨٤.

(426) الحدود الرماني ص ٨٥.

بحث عن العلة الحكمية التي دفعت أبا حيان الأندلسي إلى التحذير من علل الرماني حين قال:" إياكم وعلل الرماني" (٤٢٧).

ولم يهمل الرماني المعنى في تعليلاته فقد أدرك أن للألفاظ المعربة والمبنية، خاصة حروف المعاني، دوراً وظيفياً في الكلام يتكئ على المعنى وفي ذلك يقول: "ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب" (٤٢٨).

٤-التعليل النحوي عند ابن جني

أقام ابن جني في كتاب الخصائص هيكلاً نظرياً للنحو العربي يتجاوز توضيح حالات الرفع والنصب والجر والجزم إلى اكتشاف ما وراء هذه الحالات من أوضاع ومبادئ (٤٢٩).

فالخصائص بحث فيما وراء النحو يستهدف الوصول إلى الأصل العميق لتناسق أحكام النحو العربي مع بعضها البعض على هيئة نظام فائق الدقة يستثير قرائح المشتغلين به ولاسيما النحاة إلى محاولة كشف أسراره وسبر أغواره لهذا انتهج ا بن جني منهج الفقهاء في استنباط العلل مستعيناً بإشارات متناثرة في كتب النحاة جمع بعضها إلى بعض بما أوتي من دقة في النظر وقوة في الملاحظة وسعة في الثقافة ، يتضح ذلك من قوله بعد أن حرر فصولاً في العلة النحوية : واعلم أن هذه المواضع التي ضممتها ،وعقدت العلة علىمجموعها قد أرادها أصحابنا –يعني النحاة- وعنوا ا ، وإن لم يكونوا جاءوا ا مقدمة محروسة فإ م لها أرادوا ، وإياها نووا.. فالذي يرجعون إليه متفرقاً قدمناه نحن مجتمعاً" (٤٣٠).

وقد رأى ابن جني أن علل النحو على ضربين:

الأول: العلة الموجبة :

---

(427) أبو حيان النحوي خديجة الحديثي ص ٣٩٣.

(428) شرح الكتاب الرماني ج٢، ص ٦٢٣-٦٢٢.

(429) الخصائص ابن جني ج ١ ص ٣٣.

(430) الخصائص ابن جني ج ١ ص ١٦٢.

وهي التي **تؤدي** إلى إيجاب **حكم** نحوي **بالسماع المطرد عن العرب ، كعلة رفع الفاعل، أو نصب المفعول ، أو جر المضاف إليه ؛ لأن هذه العلل أياً كانت تؤدي** إلى **إيجاب رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه ، ومن** ثم **فهي علل موجبة بالاستنباط لا بالسبق الوجودي على المعلول ، وهذا هو المفهوم النحوي للعلة الموجبة[431].**

والثاني: العلة ا وزة :

وهي التي تؤدي إلى التخيير بين حكمين نحويين أو أكثر وتجيز الوجهين أو الثلاثة كما في قول ابن جني" ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم بها الكلام وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى فتكون حينئذ مخيراً في جعل النكرة حالاً أو بدلاً فتقول : "مررت بزيد رجلٍ صالحٍ "[١][٢] على البدل أو: "مررت بزيدٍ رجلاً صالحاً على الحال،ويسمي ابن جني العلة المجوزة سبباً فالعلة هي التي توجب الحكم النحوي وتنفي غيره والسبب هو الذي يجيز الحكم النحوي ولا ينفي غيره إلا أن النحاة في عمومهم يدخلون السبب في دائرة العلة ويجعلونه مرادفاً لمصطلح العلة.

ويرى ابن جني **أن العلة النحوية ليست مطلقة بل هي مقيدة، وإهمال تقييدها يؤدي** إلى **القدح ا [433] ، وأن أغلب الخلاف النحوي** بين **العلماء ناتج عن عدم تقييد العلة بالوصف أو التخصيص، ووصف العلة أو** تخصيصها **تتميم لها، وليس من قبيل تعليل العلة ؛ لأن العلة- كما يرى ابن** جني**- لا تعلل، فما** سماه **ابن**

([431]) **الخصائص ج ١ ، ص ١٤٥-**

([432]) الخصائص ج١ص١٦٥

([433]) **الخصائص ج ١ ص ١٥٢.**

السراج بعلة العلة يرى ابن جني أنه تجوز في اللفظ ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة [٤٣٤].

ويرى ابن جني أن علل النحو ليست كعلل الفقهاء مبنية على النص ، وليست كعلل المتكلمين التي تبرهن عقلياً ،بل هي أقرب إلىعلل المتكلمين [٤٣٥]،إذ هي مستنبطة من ملاحظة كلام العرب في اطراده وسياقه و تركيبه.

٥-التعليل النحوي عند ابن الأنباري

حاول ابن الأنباري أن يصوغ منهجاً للعلة وفق منهج أصول الفقه لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول" [٤٣٦] وعد التعليل دليل صحة الحكم النحوي ، وألحق القياس النحوي بالقياس الفقهي ، فجعل اتحاد العلة طريقاً لاتحاد الحكم النحوي ، ويتضح هذا المنهج في كتابه "أسرار العربية" فقد رتب فيه أحكام العربية على الأسباب والعلل وعدها أسراراً للعربية تستأهل بذل الجهد في تحصيلها فقال:" وصححت ما نسب إليها - يعني مذاهب النحويين -بما يحصل به شفاء الغليل وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ورجعت في ذلك كله إلى الدليل" [٤٣٧].

٦-التعليل النحوي عند الدينوري

---

(434) الخصائص ج ١ ص ١٧٣.

(435) الخصائص ج ١، ص ٥٣.

(436) نزهة الألباء ابن الأنباري ص ٧٦.

(437) أسرار العربية ابن الأنباري ص ٢٧.

عني الحسين بن موسى الدينوري المعروف بالجليس النحوي بالعلل النحوية في كتابه (ثمار الصناعة في علم العربية) وبين فيه أقسام العلل وعدد أنواعها وبين أن اعتلالات النحويين صنفان: [(٤٣٨)]

١- علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم.

٢- علة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعا م،وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولاً وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهور منها على ثلاثة وعشرين نوعاً وهي:

١- علة سماع : مثل قولهم(امرأةثدياء)ولايقال رجل أثدى .

٢- علة تشبيه : مثل إعراب المضارع لمشا ته الاسم وبناء بعض الأسماء لمشا تهاالحرف

٣- علة استغناء : كاستغنائم بـ(ترك) عن (ودع) .

٤- علة استثقال: كاستثقالهم (الواو) في (يعِد) ؛لوقوعها بين (ياءٍ) وكسرة .

٥- علة فرق :كرفع الفاعل ونصب المفعول ،وفتح نون الجمع وكسر نون التثنية .

٦- علة توكيد :مثل ادخالهم (النون) الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر للتأكيد .

٧- علة تعويض :كتعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء .

٨- علة نظير : مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم،حملاً على الجر إذ هو نظيره .

٩- علة نقيض :مثل نصبهم النكرة بـ(لا)حملاً على نقيضها(إن) .

١٠- علة حمل على المعنى : مثل قوله تعالى "فمنْ جاءَه موعظةٌ"[(١)] ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة ،حملاً لها على المعنى ، وهو الوعظ .

---

(438) الإصباح في شرح الاقتراح محمود فجال ص ٢٢٧.

١١- علة مشاكلة:مثل قوله تعالى " سلاسلاًوأغلالاً "[٢](1) في قراءة نافع وعاصم .

١٢– علة معادلة :مثل جرهم مالا ينصرف بالفتح حملاً على النصبثم عادلو بينهما فحملو النصب على الجر في جمع المؤنث السالم .

١٣- علة قرب ومجاورة : مثل الجر با اورة في قولهم (هذا جحر ضبٍ خربٍ) ،وضم اللام من لفظ الجلالة (الله) في (الحمد لُله) اور ا الدال .

١٤- علة وجوب : مثل تعليلهم رفع الفاعل .

١٥- وعلة جواز :ومن ذلك ماذكر في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل ، لا لوجو ا .

١٦- علة تغليب:كقوله تعالى"وكانت من القانتين "(3)حيث غلب المذكر على المؤنث.

١٧- علة اختصار:كباب الترخيم،وقوله تعالى"ذلك بأنّ الله لم يك مغيراًنعمة "(٤).

١٨- علة تخفيف :كالإدغام .

١٩- علة أصل : كصرف ما لا ينصرف .

٢٠- علة دلالة حال:كقول المستهل(الهلالُ) أي هذا الهلالُ،فحذف لدلالة الحال عليه

٢١- علة تحليل :مثل استدلالهم على اسمية (كيف)ونفي حرفيتها؛لأ ا مع الاسم كلام

---

(1) سورة البقرة الآية ٢٧٥

(2) سورة الإنسان الآية ٤ .

(3) سور ة التحريم الآية ١٢

(4) سورةالأنفال الآية ٥٣

ونفي فعليتها اور ا الفعل بلا فاصل ،فالحرف لايكون بضميمته حرف ،والفعل

لايسند لمثله .

٢٢- علة اشعار: كقولهم في جمع (موسى) :(موسون) بفتح ما قبل الواو اشعاراً بأن المحذوف (الف).

٢٣- علة تضاد : كحذف نون التوكيد في (اضرب عنك الهموم طارقها) فإن الأصل اثبات النون في(اضرب) لأ ا للتوكيد وإنما يليق به الإثبات .

٢٤- علة أولى :كقولهم إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول .

وقد شرح هذه العلل (التاج بن مكتوم) (٤٤٠) في تذكرته.

أهم مميزات مرحلة الازدهار. (٤٤١)

١- ظهور محاولات تنظيرية في التعليل، ومنها محاولة ابن السراج والزجاجي وابن جني و ابن الأنباري.

٢- بروز المنهج التعليلي في صياغة النحو كما يلاحظ في كتاب " اللباب في علل البناء والإعراب" للعكبري ،وكتاب " أسرار العربية" لابن الأنباري،وكتاب "شرح علل النحو" لأبي العباس أحمد بن محمد الحلبي.

٣- بروز اتجاه معارض للإسراف في استعمال العلل النحوية وكان من أعلام ذلك الاتجاه ابن الطراوة ، والسهيلي ، وابن حزم ، وابن مضاء القرطبي.

رابعاً: مرحلة المراجعة والاستقراء:

وقد تمثلت هذه المرحلة في ظهور اتجاهين متغايرين (٤٤٢).

---

(440) هو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي تاج الدين أبو محمد الحنفي النحوي المتوفي سنة ٧٤٩هـ من تصانيفه (التذكرة) ويقع في ثلاث مجلدات سماها : (قيد الأوابد) انظر بغية الوعاة (٣٢٦/١) .

(441) نظرية التعليل في النحو العربي حسن خميس ص ٧٨ .

الأول: قام على جمع العلل والترجيح بينها في مقولات نحوية عامة كشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح الكافية للرضي الاستراباذي ، وهمع الهوامع للسيوطي.

والثاني: قام على اختيار علة مناسبة أو أكثر والسكوت عن العلل الأخرى، وهذا واضح في مختصرات النحو كقطر الندى لابن هشام وكافيه ابن الحاجب.

ومن أعلام نحاة هذه الفترة ابن الخباز، وابن يعيش ، وأبو علي الشلوبين ، وابن عصفور، وابن مالك، والرضى ، الاستراباذي ، وأبي حيان ، وابن هشام.

وقد تميزت هذه المرحلة بكثرة العلل ومزج العلة النحوية بالمصطلحات الفلسفية والمنطقية.

موقف النحاة الذين انتقدوا جوانب من النحو وعلله

١ - موقف ابن الطراوة من التعليل

ابن الطراوة بتفرده بأراء خالف فيها جمهور النحاة [٤٤٣]فقد ذهب إلى أن المعنى هو الأساس في لسان العرب ولا ارتباط بين المعنى وعلامة الإعراب ، إذ نقل عن ابن أبي الربيع قوله: إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت" [٤٤٤] وهذا يشير إلى تحلله من بعض قيود نظرية العامل، فمفهوم النحو عنده أنه "تسديد الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة" [٤٤٥] وليس علماً بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب فإذا ماز المرء صحيح الكلام من خطئه فقد انتحى سمت العرب في كلامهم ، ولم يحتج إلى معرفة مقاييس العربية، فاللغة عند ابن الطراوة اتباع و تقليد ليست ابتداعاً وتجديداً.

([442]) المصدر السابق ص ٨٢.

([443]) سر الفصاحة ابن سنان الخفاجي ص ٤١.

([444]) بغية الوعاة السيوطي ج١ ص ٦٠٢.

([445]) رسالة الإفصاح ابن الطراوة ص ١٠١.

وقد اعترض ابن الطراوة على عدد من علل النحاة ومنها:

١-علة المضارعة بين الاسم والفعل المضارع [٤٤٦].

٢-قياس ا لشبه في الإعراب والعمل [٤٤٧].

٣-علل المنع من الصرف [٤٤٨].

٢- موقف ابن مضاء القرطبي من التعليل

يمثل رد ابن مضاء القرطبي على النحاة إعادة صياغة لجوانب من النحو العربي وفق المذهب الظاهري بعد أن تجاوز النحاة –كما يقول- القدر الكافي فيما أرادوه من نحو العربية فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حججها بسبب الظنون التي ليست كظنون الفقه ولا كظنون الطب. [٤٤٩]

ويوضح ابن مضاء هدفه من تأليف كتاب الرد على النحاة بقولـه" قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه" [٤٥٠].

وقد ذهب ابن مضاء إلى ابطال نظرية العامل [٤٥١] وإنكار العوامل المضمرة والتقدير، والعلل الثواني والثوالث فقال: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) بم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر [٤٥٢].

([446]) المصدر السابق ابن الطراوة ص ٤٩.

([447]) المصدر السابق ابن الطراوة ص ٤٩،٢٧، ٩٨.

([448]) المصدر السابق ابن الطراو ص ٩٧.

([449]) الرد على النحاة بن مضاء ص ٧٢-٧٣.

([450]) المصدر السابق ص ٧٢-٧٦.

([451]) المصدر السابق ص ٧٦.

([452]) المصدر السابق ص ١٣٠.

وقد أنكر ابن مضاء قياس الشبه بين الفعل المضارع والاسم المعرب كما دعا إلى إلغاء التمارين غير العملية [453]

٣- موقف أبي حيان الأندلسي من التعليل

كان موقف أبي حيان موقفاً وسطاً بين موقف ابن مضاء وموقف جمهور النحاة وإن خاض في تعليلاتهم أحياناً. [454].

وقد بنى أبو حيان موقفه من التعليل على ركيزتين هما:

١- تأثره بالمذهب الظاهري. ٢- رغبته في تيسير النحو العربي في عصره.

ونتيجة لهاتين الركيزتين اعترض أبو حيان على عدة جوانب من التعليل النحوي ومنها:

١- الاعتراض على المبالغة في مزج النحو بالمنطق. [455]

٢- الاعتراض على أصل الإعراب. [456]

٣- الاعتراض على جوانب من أصل العمل. كالعوامل والمعمولات ونظرية الاحتمالات الإعرابية ، وعلل التأنيث والتثنية والجمع [457].

([453]) المصدر السابق ابن مضاء ص ٣١-٥٣.

([454]) أبو حيان النحوي خديجة الحديني ص ٣٨٩.

([455]) التذليل والتكميل أبو حيان ج١ ص ٦٤.

([456]) المصدر السابق أبو حيان ج ١ ص ١٢٦.

([457]) المصدر السابق أبو حيان ج ١ ص ١٣، ٣٢٨.

ومن هنا نستنتج أنَّ أبا حيان حاول أن يخفف من تغلغل التعليل في النحو العربي في جوانب ليست لها فائدة عملية ولا تؤثر في معنى الكلام، فأخذ من المذهب الظاهري ما يتمشَّى مع منهجه ، ورغبته في تيسير النحو وتسهيله (٤٥٨) ؛ لذا جاء موقفه وسطاً بين موقف ابن مضاء وجمهور النحاة.

موقف المحدثين من العلة

١- إبراهيم مصطفى : وقد تمثل موقفه من التعليل في رفضه لنظرية العامل وعنايته بنقدها حين يقول:" على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم – يعني النحاة- أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يفوا بمذهبهم أولم تف نظريتهم بكل حاجاتهم في الإعراب، لأنهم بعدما شرطوا أن يكون العامل متكلماً به أو مقدراً في الكلام، اضطروا إلى الاعتراف بالعامل المعنوي" (٤٥٩).

وقد ردّ الأستاذ محمد عرفه على آراء إبراهيم مصطفى في كتاب (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) ووازن بين الكتابين الأستاذ عبد العال الصعيدي. (٤٦٠).

٢- شوقي ضيف:حقق شوقي ضيف كتاب " الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي و نشره لأول مرة سنة ١٩٤٧م وتأثر بآرائه و أخذ يدعو إلى تيسير النحو التعليمي بالانصراف عن نظرية العامل وما أدت إليه من

([458]) منهج أبي حيان النحوي مزيد إسماعيل نعيم ص ١٤٠.

([459]) إحياء النحو إبراهيم مصطفى ص ٤٠-٤١.

([460]) النحو الجديد عبد العال الصعيدي ص ٦-٨١.

علل ثوان وثوالث و إلغاء الإعراب التقديري و المحلي وإعادة تنسيق أبواب النحو وغيرها مما نادى به بدعوى تيسير النحو.[٤٦١]

٣- مهدي المخزومي :عارض الدكتور المخزومي التعليل على الإجمال وقد عدّ الدكتور السقا عمل المخزومي في كتابه (في النحو العربي: قواعد وتطبيق) الذي نشره سنة ١٩٦٦م الخطوة الواسعة الأولى في تيسير النحو العربي [٤٦٢] وقد استمدها المؤلف من أربعة مصادر هي: النحو الكوفي، وتوجيهات ابن مضاء، وبعض آراء أستاذه إبراهيم مصطفى ، وتجاربه الخاصة في تدريس النحو.[٤٦٣]

وقد حدد الدكتور مهدي المخزومي هدفه من تأليف كتابه فقال:" هذا كتاب في النحو أقدمه بين يدي الدارسين مبرّأً مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته ولا من منهجه ، فقد ألغيت منه فكرة العامل إلغاءً تاماً ، وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي، وأبطلت فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى الاستعمال وحذفت من فصوله فصولاً لم تكن لتكون لولا شغف النحاة بالجدل العقلي وتمسكهم بفكرة العمل... متخذاً من آراء الدارسين الأولين أساساً لدراسة النحو من أوله.[٤٦٤]

([461]) كتاب الرد على النحاة لابن مضاء (مدخل التحقيق ص ٤٦-٤٧) .
- تجديد النحو شوقي ضيف ص ١١-٤٣ .
- تسير النحو التعليمي شوقي ضيف ص ٧٩-١٦٥.

([462]) في النحو العربي قواعد وتطبيق مهدي المخزومي ص ٦.

([463]) المصدر السابق ص ٤-٦.

([464]) المصدر السابق ص ٤٠٦.

وكان الدكتور مهدي المخزومي قد وصف النحو في القرن الرابع الهجري بأنه: "في متاهة من التعليلات والتفسيرات التي لا تمت إلى اللغة بصلة" (٤٦٥).

وقد جعل الدكتور المخزومي الأسماء المبنية كنيات (٤٦٦) لئلا يعترف للاسم بحكمين: الإعراب والبناء ، فنظر إلى شكل الاسم المبني من حيث عدم تغير آخره غالباً: وأهمل وظيفته فالضمير (هو) في جملة (هو يدرس) قام بوظيفة الاسم في جملة (زيد يدرس) أي أنهما متبادلان وظيفياً وهذا يجعلهما في فئة واحدة. (٤٦٧)

ورفض الدكتور المخزومي للعامل جعله يلغي أثر المحذوف في الإعراب ويحصر النحو في أول مستوياته وهو مستوى تقرير الأحكام إذ كان يكتفي بتسمية الكلمة فاعلاً أو مفعولاً أو خبراً، ولعل المخزومي أراد قصر النحو على غايته الأولى فقط وهي التعليم مع أن التعليل من الوسائل الناجحة في التعليم فقواعد المخزومي قد تنتج (بناءً) قادراً على بناء الجمل لكنها لا تستطيع أن نتج (مهندساً) قادراً على بناء الجمل وتفسيرها. (٤٦٨)

ومع إنكار المخزومي للعلة النحوية إلا أنه علل لجرّ الأسماء الممنوعة من الصرف(٤٦٩)وقال بالأصل والفرع في أدوات الاستفهام. (٤٧٠)

---

(465) أعلام في النحو مهدي المخزومي ص ٨٥.

(466) في النحو العربي قواعد وتطبيق مهدي المخزومي ص ٤٦-٤٧.

(467) نظرية التعليل في النحو العربي حسن خميس ص ٢٢٠.

(468) المصدر السابق حسن خميس ص ٢٢٠.

(469) في النحو العربي قواعد وتطبيق مهدي المخزومي ص ٧٧.

٤ـ الأستاذ علي النجدي :وقد دافع عن فلسفة النحو وعلله فقال:" أنضيق بفلسفته؟ وكيف؟ وكل شئ من الثقافة اللغوية والدينية قد دخلته الفلسفة، وأثرت فيه وصبغته بصبغتها وما كان ممكناً أن يسلم منها النحو وحده، وإلا كان عجباً أو تلفيقاً يراد به إخفاء طابع الثقافة وسمة العصور في النحو خاصة" (٤٧١).

ويضيف النجدي "أم نضيق بعلله وحجج المختلفين فيه؟ وكيف؟ وطبع الإنسان البحث عن الأسرار ، والسؤال عن المجهولات والإنكار في الحجاج، فالنحاة بما أتوا من هذا إنما يستجيبون للطبع المستنير في استنباط المسائل، وعرضها على الناس فترضى العقول وتطمئن القلوب وتأخذ ما تأخذ عن بينة وتدع ما تدع عن بينة" (٤٧٢).

وهذا رأي وجيه إلا أنَّ تأثير الفلسفة لم يكن له ذلك السلطان الذي يغير معالم الفكر ولا يسلم منه علم من العلوم كما يرى النجدي ، على أننا لا ننكر التأثير والتأثر بين الأمم، وإنما ذلك التأثير، إن وجد فعلى درجات متفاوتة من علم إلى آخر.

موقف المناهج اللغوية الحديثة من التعليل

أولاً: موقف المنهج الوصفي

ينطلق المنهج الوصفي في دراسة اللغة من وصف اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها فيدرس اللغة دراسة شكلية (٤٧٣) خارجية حيث يصفها نحوياً

([470]) المصدر السابق مهدي المخزومي ص ٥٩-٦٩

([471]) سيبوية إمام النحاة على النجدي ص ٤٠.

([472]) المصدر السابق على النجدي ص ٤٠.

([473]) علم اللغة محمود السعران ص ٢٣٩.

وصرفياً وصوتياً، فأصحاب هذا المذهب ينفرون من التعليل القائم على التأويل والتقدير، والمقايسة العقلية بين ظاهرتين أو حكمين لأن العلة المقبولة عندهم "هكذا نطقت العرب ".

والتعليل جزء مهم في الوصف لأن اللغوي لابد له من أن يقدم لنا تعليلاً وتفسيراًوإلا فما جدوى الوصف ،لذا نجد كثيراً من اللغويين المحدثين فهموا الوصف على أنه تقرير ،ونسوا أنَّ العالم هو الذي يصف ويعلل .

ومن أبرز أعلام المنهج الوصفي التقريري:

١- إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة).

٢- محمود السعران في كتابه (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي)

٣-الدكتور عبد الرحمن أيوب في كتابه(دراسات نقدية في النحو العربي).

٤-الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية).

٥- إبراهيم السامرائي في كتابيه (الفعل زمانه وأبنيته، والنحو العربي: نقد وبناء).

٦-الدكتور فؤاد حنا ترزي الذي عدّ"مبدأ العلة فاسداً من أساسه في الدراسات اللغوية ، وقد أدخل على نحونا كثيراً من التشريعات التي لا جدوى منها ولا منفعة"[٤٧٤].

٧-أنيس فريحة الذي ذهب إلى أن نظرية الإعراب والبناء والاشتقاق ، وعلة العامل وقسمة علامات الإعراب إلى علامات أصلية، وعلامات فرعية، والإعراب التقديري والمحلي من أثر المنطق والفلسفة في النحو العربي، فرفضها ودعا إلى نحو وصفي تقريري ميسر.[٤٧٥]

([474]) في أصول اللغة والنحو فؤاد حنا ترزي ص ١٣،١٧٩.

([475]) نظريات في اللغة أنيس فريحة ص ١٣٣-١٥٩.

٨-الدكتور محمد عيد الذي نادى بدراسة اللغة وفق منهج المدرسة الوصفية البنيوية.(٤٧٦)

وربما تراجع بعض الوصفيين عن بعض آرائهم عندما وصلت إليهم آثار النظرية التوليدية ا لتحويلية فهذا تمام حسان الذي كان يقول سنة ١٩٥٧م "نرجو أن نكون قد بينا فساد العامل في النحو، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل" (٤٧٧)،إلا أنَّه عاد عن شئ من رأيه سنة ١٩٧٨م وقال: "يبدو أن النموذج التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية، ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنياً من خلاله" (٤٧٨) بل ذهب في سنة ١٩٨٤م إلى أبعد من ذلك فقال: "من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته" (٤٧٩).

موقف الدكتور عبد الرحمن أيوب من التعليل

أخذ عبد الرحمن أيوب في دراسته النقدية للنحو العربي بمنهج المدرسة التحليلية الشكلية في أمريكا الشمالية فدعا إلى اعتماد المنهج الوصفي مقابل التعليل الفلسفي والمنطقي(٤٨٠).

فذهب إلى أن التفكير اللغوي عند العرب تأثر في مراحله الأولى عند الخليل وسيبويه بالتفكير اللغوي الهندي، لأنه اعتمد ، الأشكال التركيبية للعبارة في التحليل اللغوي (٤٨١)، ثم تأثر التفكير اللغوي عند العرب بعد ذلك بالفلسفة اليونانية فاعتمدت الدراسات اللغوية التعريفات المنطقية

---

(476) أصول النحو العربي محمد عيد ص ٦٦-٦٩.

(477) اللغة بين المعيارية والوصيفية تمام حسان ص ٥٤.

(478) إعادة وصف اللغة العربية السنياً تمام حسان ص ١٨٤.

(479) اللغة العربية والحداثة ، تمام حسان ص ١٣٧.

(480) العربية وعلم اللغة البنيوي حملي خليل ص ١٧٢.

(481) التفكير اللغوي عند العرب عبد الرحمن أيوب ص ١٣٤.

[482]،وقد رفض الدكتور عبد الرحمن أيوب " نظرية العلل على الوضع المنطقي الذي يصر النحاة على اتباعه" [483] واقترح تسجيل ظاهرة الإعراب والبناء دون تعليل لها[484]كما هاجم نظرية التقدير فقال:" والتقدير أمر غير واقعي فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤوَّل مفعول منصوب بفتحة مقدَّرة كما في (أريد أن أقوم) فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة ونحن حين نرفض نظرية التقدير نرفضها لعدم واقعيتها" [485].

ويبدو تحامل الدكتور عبد الرحمن أيوب واضحاً على النحو العربي حين يصف علل النحاة في ظاهرتي الإلغاء والتعليق بقوله" هذا هراء فلسفي ، لا أكثر ولا أقل، إن صح أن يوصف الهراء بأنه فلسفة !!... هذا التهافت المنطقي... التشدق بما يشبه أن يكون فلسفة ولا أكثر" [486].

ويتعجب الدكتور نهاد الموسى من اعتراض الشكلانيين على نظرية العامل مع أن مبدأها وجوهرها منسجم مع منحاهم في ضبط الشكل اللغوي بعلائق بنيوية خالصة. [487].

ثانياً : موقف المنهج التفسيري من التعليل

ينطلق المنهج التفسيري في دراسة النحو من النظرية التوليدية التحويلية عند تشومسكي ويهدف إلى إقامة نظام من التعليلات على شكل

([482]) المصدر السابق ص ١٣٤.
([483]) دراسات نقدية في النحو العربي عبد الرحمن أيوب ، ج ١، ص ٢٩.
([484]) المصدر السابق ج ١ ص ٤٤.
([485]) المصدر السابق ج ١ ص ٢٥- ١٦٠.
([486]) المصدر السابق ج ١ ص ٢٢٥-٢٢٦.
([487]) الأعراف نهاد الموسى ص ١٤٦.

مجموعة من النظريات والمبادئ تفسر نظام الظاهرة اللغوية نحوياً، وصرفياً، ومعجمياً، وصوتياً أياً كانت اللغة التي يمثلها وأهم هذه النظريات (٤٨٨):

١_ نظرية الحالة: وهي تفسر ظاهرة استبدال المصادر المؤولة بمصادر صريحة.

٢_ نظرية الربط العاملي: وهي تفسر علاقة العنصر(أ) بالعنصر (ب) عندما يتحكم العنصر(أ) في (ب) بأي شكل من أشكال الربط.

٣_ نظرية الثيتا: وهي تفسر ترابط العناصر عندما يكون لها دور واحد كالضمير وما يعود عليه.

٤_ نظرية الفصل وهي تعالج القيود المفروضة على نقل عناصر الجملة تقديماً وتأخيراً.

ومن مبادئ النظرية التحويلية مبدأ الإسقاط ومبدأ التأويل الشامل ومبدأ الإجازة ومبدأ المجال.

ويرى تشومسكي" أن تناول المادة اللغوية بالوصف لا يمكن أن يكون كافياً موازياً لحقيقتها (٤٨٩)، فالبنية السطحية للجملة قد يكون لها بنية عميقة فيها عناصر أساسية غير متحققة في البنية السطحية فيصبح تجاوز الوصف بالتقدير مطلباً علمياً له ما يسوغه. (٤٩٠)

والفرق بين التعليل النحوي والتفسير في المنهج التحويلي هو أن التعليل في النحو العربي بني على استقراء كلام العرب فجاء متصلاً بأحكامه حتى قيل: إنَّ الحكم النحوي ولد معللاً ؛ لذا كانت غاية التعليل بيان وجه الحكمة في اللغة العربية ، أما غاية التفسير في المنهج

---

(488) جوانب من نظرية لنحو تشومسكي ص ٥٢-٥٨.

(489) اللغة والعقل تشومسكي ص ١٢.

(490) نظرية التعليل في النحو العربي حسن خميس ص ٣٢٧.

التحويلي فهي اكتشاف مبادئ موحدة تفسر الصواب في أي لغة من اللغات البشرية.

ويفتقر التفسير في المنهج التحويلي إلى الربط بين أحكام النحو ونظريات التفسير على حين تربط علل النحو العربي بين أحكام النحو ونظرياته كقياس النظير وأمن اللبس وغيرها.

والعلاقة بين العامل والمعمول في التفسير الكلي تنطلق من المعجم لأن تشومسكي يدعو إلى تأسيس المعربات على متطلبات الدلالة المعجمية وهي تجريد للاستعمال الحقيقي في اللغة لا على متطلبات القاعدة النحوية [491] فيصطدم بالمجاز اللغوي والتشبيه والكناية.

أما العلاقة بين العامل والمعمول في النحو العربي فهي أثر إعرابي يعود إلى نوع العامل لأن المعنى المعجمي المستقل ليس شرطاً في عامله ولذا عملت الحروف المختصة مع أنها غير مستقلة بالمعنى ؛ فالتعليل يفسر الصوابَ النحويَّ ولا يفسر الصواب الدلالي لأن العلاقات الدلالية يبحثها البلاغي لا النحوي.

والتفسير في المنهج التحويلي رياضي جامد ، لا يفسر العادات اللغوية كالحذف الجائز لأمن اللبس أو التخفيف ويكتفى بردِّ البنية السطحية للكلام إلى البنية العميقة(الأصل)عبر مجموعة من التحويلات ، أما التعليل في النحو ففيه علل تفسر الحذف الجائز وتراعي الأعراف الاجتماعية في اللغة [492].

ومن أنصار الاتجاه التفسيري الدكتور محمد علي الخولي في كتابه (قواعد تحويلية للغة العربية) إذ حاول فيه استخراج قوانين تحويلية

([491]) المعرفة اللغوية تسوسكسي ص ٢٨٢.

([492]) نظرية التعليل في النحو العربي حسن خميس ص ٢٤١.

تستطيع أن تفسر العديد من جمل اللغة العربية من غير أن يقترحها بديلاً عن القواعد التقليدية[٤٩٣].

وقد حاول الدكتور مازن الوعر أن يقيم نظرية لسانية عربية حديثة يمتزج فيها منهج القدماء والمنهج التصنيفي الذي وضعه (ولتركوك) والمنهج التوليدي التحويلي الذي وضعه تشومسكي.[٤٩٤]

واقترح الدكتور خليل عمايرة منهجاً يقوم على الإفادة من نتائج علم اللغة المعاصر -لاسيما النظرية التوليدية التحويلية- في دراسة الجملة العربية مع الاهتمام الكبير بالمعنى.[٤٩٥]

موقف الفاسي الفهري من التعليل

ينطلق الدكتور عبد القادر الفهري من مفهومه للنظرية اللسانية التي هي عنده " بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر اللغوية الملاحظة بقوانين خاصة تكوّن مجموعة مستقلة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير ، ويمكن تمثلها كمجموعة من المفاهيم الأساسية، ومجموعة من المسلمات تستنتج منها النتائج التفسيرية للنظرية.[٤٩٦]

فالنظرية اللسانية عند الفهري تتجاوز الوصف والتقرير إلى التفسير، والتفسير عنده مفهوم شامل يفسر النظام اللغوي من حيث المفاهيم النحوية كالحالة الإعرابية والتطابق، والتقدير، والحذف،

([493]) قواعد تحويلية للغة العربية محمد علي الخولي ص ١٥-١٦ ، ١١١-١٧٦،١٨.

([494]) نحو نظرية لسانية مازن الوعر ص ٢٧٧-٢٨٨.

([495]) في نحو اللغة وتراكيبها خليل عمايرة ص ٧١-٧٧ ، ٨٦.

([496]) اللسانيات واللغة العربية عبد القادر الفاسي الفهري الكتاب الأول ص ١٣.

والزمن، واللوازم المعجمية كالمعنى، والتعدية، واللزوم وصيغة الفعل.
(٤٩٧)

ونموذج التفسير الذي ينادي به الفهري لا يرى ضرورة توظيف التراث النحوي في إعادة وصف اللغة العربية "فلا ضرورة منهجية ولا منطقية تفرض الرجوع إلى فكر الماضي و تصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادة معينة" (٤٩٨)؛ لذا نجد الفهري يستعمل مصطلح (التبئير) بدلاً من مصطلح التقديم و(المراقب) بدلاً من مصطلح العامل في تفسيره لتقدم لفظ الجلالة في جملة (الله أدعو) ويرى الفهري أن تقدم لفظ الجلالة على الفعل كوّن بؤرة جديدة لمعنى الكلام ، والنحاة يعللون تقدم المفعول في جملة (اللهّ أدعو) بالغرض البلاغي الذي يبحثه علماء المعاني لأنَّه تقدم جائز ، إذ الأصل تأخير المفعول ، والعرب إنما يقدمون الذي بيانه أهمُ لهم وهم ببيانه أعنى –على حدّ قول سيبويه (٤٩٩)- وبقي المفعول منصوباً لبقائه تحت أثر العامل وهو الفعل.والذي يظهر أن الفهري استبدل أسماء التعليلات القديمة بأسماء جديدة لكنه لم يخرج عن الإطار العام للتعليل بالعمل وما ينتج عنه من حذف أو تقدير أو تأويل ، ولا نوافق الفهري على إعادة وصف اللغة العربية دون توظيف التراث النحوي ؛ حتى لا يكون وصفنا لها مبتوراً آنياً قاصراً .

---

(497) المعجمية والتوسيط عبد القادر الفاسي الفهري ص ٧٥-١٠٧.

(498) اللسانيات واللغة العربية عبد القادر الفهري الكتاب الأول ص ٣٤،٥٢.

(499) الكتاب سيبوية ج ١ ص ٣٤.

ثالثاً : موقف المنهج التأصيلي من التعليل

أقام أصحاب الاتجاه التأصيلي منهجاً تقابلياً بين جوانب من نظرية النحو العربي وجوانب من مناهج النظر اللغوي الحديث للكشف عن جوانب من التفكير اللغوي عند العرب تتفق وعلم اللغة الحديث سعياً وراء تأصيل هذا التراث وفق نظريات علم اللغة الحديث والكشف عن نظريته الأصلية ، وقد عدّ الدكتور حلمي خليل الدكتور نهاد الموسى أصدق من يمثل هذا المنهج.[٥٠٠].

موقف نهاد الموسى من التعليل

وجد نهاد الموسى " أن درس العربية من الجانب العربي وحده يظل منقوصاً وأنه لابد لنا في هذه المرحلة من استئناف النظر وأن نتبصر فيما بلغه الدرس اللغوي الحديث من آفاق [٥٠١] ؛ لأن هذا "يسعف في تجديد إحساسنا بالنحو العربي في مفهوماته ومنطلقاته وأبعاده بعد طول إلف به في لغته الخاصة ومصطلحه الخاص ومنهجه الداخلي" [٥٠٢].

والمقابلة بين نظرية النحو العربي ومناهج النظر اللغوي الحديث تبين أن العمل والاختصاص ، والتقدير، ودلالة الحال، والمعنى تعليلات فيها قدر كبير من الوثاقة لكنها لا تلغي أن النحاة "من أجل خدمة المنهج التعليمي الذي أخذوا أنفسهم به" [٥٠٣] ربما جاءوا باجتهادات غير صحيحة.

([500]) العربية وعلم اللغة البنيوي حلمي خليل ص ١٩٢.

([501]) نظرية النحو العربي نهاد الموسى ص ٩ ط ١٤٠٠ هـ.

([502]) المصدر السابق ص ٢١.

([503]) في التطور النحوي نهاد الموسى ص ١٥.

وهنا يقترح الدكتور نهاد الموسى فرز القواعد التي تميز ظواهر في مادة اللغة عن العلل والتأويل والخلافات ، ذلك أن قواعدَ كثيرةً علقت بجسم النحو وهي في واقع الأمر من مقتضيات النظرية لا من مادة اللغة (٥٠٤).

موقف الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح من التعليل

ينطلق الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح من نظرية النحو العربي الأصيل الذي تركه لنا الخليل و سيبويه ومن تلاهما ويؤمن بهذه النظرية التي تستمد قوتها من مفاهيم النحاة وتصوراتهم و طرق تحليلهم لا من النظريات الحديثة ولا من تصورات النحاة العرب المتأخرين أو الغربيين (٥٠٥).

وقد برهن عبد الرحمن الحاج صالح على دقة النظرية النحوية عند النحاة المتقدمين بطريقتين:

الأولى:تتبع تاريخ علم اللسان من أقدم الإشارات التاريخية له وحتى العصرالحديث (٥٠٦).

والثانية: تحديد الأصول التي بنى عليها نحاة العربية نظرية النحو العربي كالقياس والعامل والعلة. (٥٠٧)

وقد توصل الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح إلى أن نحاة العربية أول من لجأ إلى التقدير ، وأن الأوروبيين قالوا بضرورة التقدير لتفسير

---

(504) رأي في رسم مناهج النحاة نهاد الموسى ص ١٥.

(505) منطق لنحو عبد الرحمن الحاج صالح ص ٣٩.

(506) مدخل إلى علم اللسان عبد الرحمن الحاج صالح ج ٢ ص ٢٧-٥٠.

(507) الجملة في كتاب سيبويه عبد الرحمن الحاج صالح ص ٢١١.

- أول صياغة للتراكيب العربية عبد الرحمن الحاج صالح ص ٧٢.
- منطق النحو العربي عبد الرحمن الحاج صالح ٣٢-٤٠

الأبنية والتراكيب ا لتي تعتريها بعض التحولات في سعة الكلام ونظمه مثل الحذف، والتقدير، والتقديم، والتأخير وغيرها[٥٠٨].

ومن ناحية تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو أثبت الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أن نظرية النحو العربي عربية في جذورها وأصولها، فالتعليل النحوي نبع من اللغة العربية ولم يتأثر بمقولات المنطق إلا في القرن الرابع الهجري وتمثل أصول النحو العربي نظرية متقدمة علمياً قادرة على تفسير اللغة العربية نحواً وصرفاً [٥٠٩].

والمنهج التأصيلي أراه أكثر المناهج ملاءمة للدراسات النحوية ؛لأنه يحاول تطوير الدرس النحوي وفق أصوله الأولى .

---

(508) مدخل إلى علم اللسان عبد الرحمن الحاج صالح ج ٢ ص ٥٩.

(509) النحو العربي ومنطق أرسطو عبد الرحمن الحاج صالح ص ٦٧-٨٦.

الفصل الرابع

نظام الجملة في اللغة العربية

اللغة نظام من الرموز والعلامات يتم ا الاتصال بين الجماعة فلغة الطير رموز اتصال بين أفرادها، ولغة الكائنات رموز اتصال بينها واللغة بين البشر أداة الاتصال بينهم أفراداً وجماعات ، سواءٌ كانت منطوقة أو مكتوبة أو مرئية كلغة الإشارات.

واللغة العربية يتكون بناؤها من مفردات وهي (الأسماء والأفعال، والحروف) تتألف هذه المفردات فيما بينها ويرتبط بعضها ببعض على شكل جمل مكتملة البناء تامة الفائدة لتؤدي وظيفتها وهي الفهم والإفهام، وبدون تآلف مفردات اللغة لا يتم الفهم لأن المفردات قاصرة عن حمل المعاني.

وفي ذلك يقول ابن خلدون عن اللغات : "إ ا ملكات في اللسان للتعبير عن المعاني وجود ا وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصا ا، وليس ذلك بالنظر إلى المفردات وإنما هو بالنظر إلى التراكيب" (٥١٠)

ويرى إبراهيم أنيس " أن كل لغة تخضع لنظام معين في ترتيب كلما ا ويلزم هذا الترتيب في تكوين الجمل والعبارات، فإذا اختل هذا النظام في ناحية من نواحيه لم يحقق الكلام الغرض منه وهو الإفهام، ولا تمثل مفردات اللغة إلا ناحية جامدة هامدة من تلك اللغة ، فإذا نظمت ورتبت ذلك الترتيب المعين سرت فيها الحياة، وعبرت عن مكنون الفكر وما يدور في الأذهان وليست اللغة في حقيقتها إلا نظاماً من الكلمات التي ارتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً تحتمه قوانين معينة لكل لغة". (٥١١)

---

(510) مقدمة ابن خلدون ص ٥٥٤.

(511) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، ص ٢٩٥ ، ط ١٩٧٨م

أولاً: القول: وهو " كل لفظ مذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً ، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو: صه ، وايه، والناقص، ماكان بضد ذلك نحو : زيد ، ومحمد ، وإن " [٥١٢]

ويتضح من قول ابن جني أنه يقسم القول إلى قسمين:

الأول: يعني به المباني الصرفية أو الوحدات الكلامية التي عبر عنها سيبويه بقوله "إنه المفردات " [٥١٣].

والثاني: الكلام بعد أن تنتظم وحداته (المفردات) بعضها ببعض في منظومة تجسد فكرة المتكلم التي تعتمل في ذهنه بكلمات متراصة مترابطة. [٥١٤]

ثانياً: الكلام: وهو " كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه" [٥١٥].

فالكلام بناء يأتلف من مجموعة من اللبنات تنتظم في ترتيب معين: اسم مع اسم، أو فعل مع اسم، أو فعل مع اسمين أو ثلاثة أو أربعة، أو حرف مع اسم [٥١٦]، فما تكونَ من هذه المجموعات يكون كلاماً مستقلاً، وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل[٥١٧] قائماً على الإسناد المفيد المقصود لذاته. [٥١٨]

وقد كان سيبويه رحمه الله يرى أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة وفي ذلك يقول: "واعلم أن قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً". [٥١٩]

---

(512) الخصائص ، ابن جني ١٧/١.
(513) شرح التسهيل ، ابن مالك ، ¼.
(514) شرح جمل الزجاج ٨٥/١.
(515) الخصائص ابن جني ، ١٧/١.
(516) ابن عقيل ١٤/١.
(517) المسائل العسكريات أبو علي الفارسي ، ص ٤١.
(518) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ص ٣.
(519) الكتاب ، ط هارون ١٢٢/١.

وهذا ما ذهب إليه صاحب المفصل بقوله: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك : زيد أخوك ، وبشر صاحبك ، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة" (٥٢٠).

فالجملة إذاً هي: اللفظ التام المفيد فائدة يحسن السكوت عليها وهي رديفٌ لمصطلح الكلام عند بعض النحاة.

وهذا التعريف للجملة يرتضيه جل النحاة حداً للكلام يقول ابن جني: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون : الجمل نحو: زيد أخوك، وقام محمد ... فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"(٥٢١).

وقد نص على هذا الترادف الزمخشري في مفصله فبعد أن وضع حد الكلام قال: "ويسمى الجملة" (٥٢٢)

وقد خرج عدد من القدماء والمحدثين عن القول بالترادف بين الجملة والكلام مقررين أن الكلام أخص من الجملة وليس رديفاً لها وفي هذا يقول ابن هشام : " ... و ذا يظهر لك أ ما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس... والصواب أ ا – يعني الجملة- أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام" (٥٢٣)

وهذا ما يذهب إليه الأستاذ عبد السلام هارون حيث يقول: "... والحق أن الكلام أخص من الجملة، والجملة أعم منه" (٥٢٤).

ويرتضي الدكتور خليل عمايرة تعريف الزمخشري تعريفاً للجملة فيرى أن "الجملة ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مفيداً لمعنى يحسن السكوت عليه". (٥٢٥)

---

(520) شرح المفصل ، ابن يعيش ١٨/١.
(521) الخصائص ابن جني ١٧/١.
(522) شرح المفصل ، ابن يعيش ١٨/١.
(523) مغني اللبيب ابن هشام ، ص ٤٩٠.
(524) الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبد السلام هارون ص ١٨.
(525) الخصائص ٣٢/١ ، الكتاب ٧/١ ، شرح المفصل ، ١٨/١-٢٠.

ويرى أن الكلام تآلف عدد من الجمل للوصول إلى معنىً أعم مما في الجملة وأشمل وعلى ذلك فقد كان القرآن كلام الله والشعر والنثر كلام العرب.[٥٢٦]

ويخلص إلى وضع تعريف للجملة فيقول: "هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنىً يحسن السكوت عليه، ونسميها الجملة التوليدية أو المنتجة (اسم فاعل) بشرط أن تسير على نمط من أنماط البناء الجُمْلِي في اللغة العربية"[٥٢٧].

أقسام الجملة:

قسم نحاة العربية الجملة إلى ثلاثة أقسام هي:

١- الجملة الاسمية: وهي التي صدرها اسم ، كـ"زيد قائم " و"هيهات العقيق" و "قائم الزيدان " عند الكوفيين والأخفش[٥٢٨].

٢- الجملة الفعلية: وهي التي صدرها فعل،كـ(قام زيد وضرب اللص، وكان زيد قائماً ، وظننته قائماً، وقم، ويقوم زيد).

٣-الجملة الظرفية: وهي التي صدرها ظرف أو جار ومجرور نحو: أعندك زيد، أفي الدار زيد؟ إذا قدرت زيدا فاعلاً بالظرف والجار وا رور لا بالاستقرار المحذوف.

وقد زاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب عند ابن هشام أ ا من قبيل الجملة الفعلية[٥٢٩].

والمقصود بصدر الجملة المسند والمسند إليه لأنه لا عبرة بما تقدمهما من حروف ، وإنما العبرة بصدر الأصل فالجملة من نحو "كيف جاء زيد "ومن نحو قوله تعالى "فأي آيات ِالله تنكرون " [٥٣٠] " فريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون" [٥٣١]"خشعاً أبصارهم يخرجون " [٥٣٢] فعلية ؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير.[٥٣٣]

---

(526) في نحو اللغة وتراكيبها خليل عمايره ص ٧٨.
(527) المصدر السابق ، ص ٧٨.
(528) مغني اللبيب ابن هشام ص ٤٩٢.
(529) المصدر السابق ص ٤٩٢.
(530) سورة غافر الآية ٨١.
(531) سورة البقرة الآية ٨٧.
(532) سورة القمر الآية ٧.
(533) مغني اللبيب ابن هشام ،ص ٤٩٢.

مكونات الجملة العربية

تتكون الجملة في العربية من قسمين هما:

المسند والمسند إليه، قال سيبويه (٥٣٤): وهما مالا يستغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه وهو قولك : عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل قولك: يذهب زيد ، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ، ومما يكون في منزلة الابتداء نحو : كان عبد الله منطلقاً ، وليت زيداً منطلق ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده ، وقد وضع سيبويه للعربية نموذجاً في التحليل اللغوي للوصول إلى مكونات الجملة مما جعل علماء الغرب يشيدون بفضله ومكانته فهذا (كارتر) يرى أن كتاب سيبويه قدم نموذجاً من التحليل البنيوي لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين. (٥٣٥)

ويرى حلمي خليل "أن الخليل وتلميذه الذي خلفه على تراثه قد استطاعا أن يقدما لعلماء العربية من بعدهم وحتى يومنا هذا نموذجاً بنيوياً لوصف العربية ، صوتياً وصرفياً ونحوياً ومعجمياً لم يستطع أحد أن ينال منه أو يقدم بديلاً عنه" (٥٣٦).

موقف المدارس الحديثة من نظام الجملة

١ - المدرسة البنيوية : (٥٣٧)

أسس فردينان سوسير المدرسة البنيوية التي اتخذت من النصوص اللغوية موضوعاً لها،وقد فرق بين اللسان والكلام ، فاللسان يقصد به أنواع الأنظمة وأنماط الأبنية التي تعود إليها منطوقات اللغة ، أو هو نظام الإشارات التي يشترك في الاتصال بها جميع أفراد مجتمع لغوي معين.

---

(534) الكتاب سيبويه ج ١، ص ٢٣ عبد السلام هارون .
(535) نظرية النحو العربي ، نهاد الموسى ص ٤٠.
(536) العربية وعلم اللغة البنيوي ، حلمي خليل ، ص ٢٥.
(537) المدخل إلى علم اللغة . د رمضان عبد التواب ، ص ١٨٣، ١٨٥.

وأما الكلام: فهو كلام الفرد أو المنطوقات الفعلية نفسها. وقد عبر سوسير عن نظريته بأن اللسان شكل لا مادة ، وعلى هذا المدخل البنيوي للغة ، يقوم صرح علم اللغة المعاصر.

ومن تأثر بنظرية سوسير العالم (فرانز بوعز) الذي نادى بضرورة دراسة كل لغة على حدة وفقاً لأحوالها الخاصة وقد تأثر به تلميذه (إدوارد سابير) الذي كان يؤمن بضرورة وصف كل لغة وفقاً لأحوالها الخاصة إلا أنه لم يكن كأستاذه (بوعز) يؤمن بأجزاء الكلام بل كان يرى أن الوحدات الأساسية كالاسم والفعل ، والعمليات النحوية الأساسية ، كترتيب الكلمات هي أمور قائمة في جميع اللغات ، وكان تركيز سابير على العقل والفكر موضع اهتمام علماء اللغة التحويليين" (٥٣٨) .

وجاء بعد سابير بلومفيلد الذي أسهم في تطوير المدرسة البنيوية إلا أنه رفض تركيز سابير على العقل وقصر عمله على مراقبة الظواهر الخارجية القابلة للقياس، وطبق مبدأ المثير والاستجابة ، واهتم بالقياس اللغوي إلا أنه لم يأخذ المعنى في الحسبان بل عده أضعف نقطة في دراسة اللغة.

وقد سار أتباعه على منهجه، واستبعدوا المعنى من دائرة التحليل اللغوي.

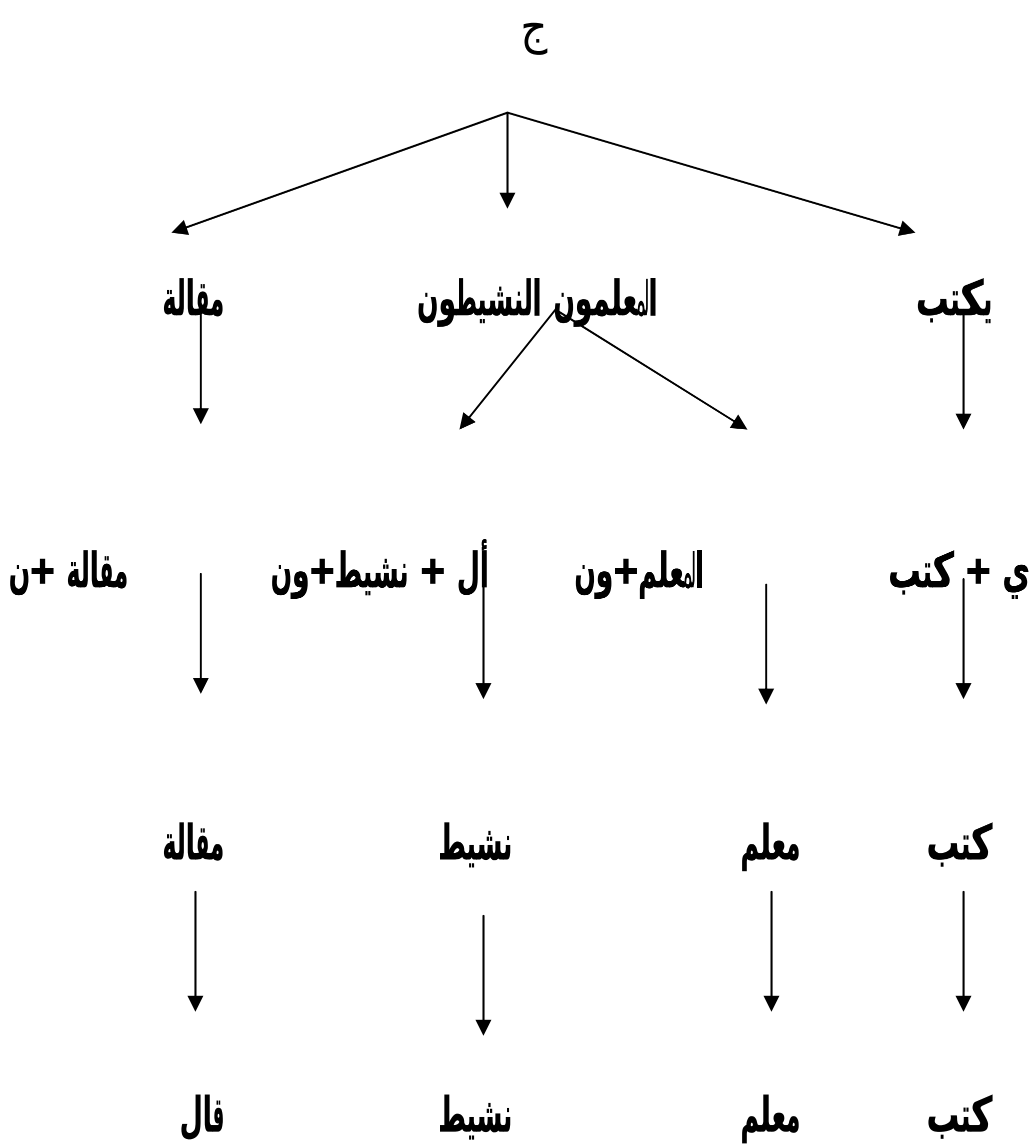
ويقوم منهج هذه المدرسة على تحليل الجملة إلى مكونا ا الأولى وعناصرها الأولية من الكلمات والمورفيمات.

مثال: يكتب المعلمون النشيطون مقالة . (٥٣٩)

---

(538) في نحو اللغة وتراكيبها ، د . خليل عمايرة ص ٥٥-٥٦ .

(539) مدخل إلى علم اللغة رمضان عبد التواب ، ص ١٨٦.



وقد غلب على البنيوية التي كان الأب الحقيقي لها فردينان دي سوسير الـ عة الصورية ومن أهم أصول التحليل التي أفرز ا البنيوية وعرفت ا وخاصة في أمريكا هي التحليل إلى المؤلفات المباشرة ، والتوزيع ، وشرح هذه الأصول يطول لو أردنا ذلك، ولكن الذي يعنينا من أصول البنيوية ، هل عرفها نحاة العربية وطبقوها في بحوثهم اللغوية ؟ وما مدى أهميتها بالنسبة لدرسنا اللغوي الحديث؟.

أما التحليل إلى المؤلفات المباشرة فهو منهج ابتدائي يضعه كثير من المعلمين حين يأخذون بطريقة الإعراب الإجمالي تيسيراً على طلا م وقد كان هذا ملحظاً من ملاحظ علماء العربية حين جعلوا الجمل التي لها محل من الإعراب تحل محل المفرد والجمل التي ليس لها محل من الإعراب لا يمكن أن تحل محله.

ويرى الدكتور اد الموسى أن معطيات هذا المنهج في التحليل هي بعض ما استشعره النحويون العرب في الإعراب وصدروا عنه حتى إنها لتعد من قبيل تحصيل الحاصل لدى المشتغلين بالعربية و معلميها.(540)

وأما التوزيع: فهو منهج في التحليل اللغوي اتخذته مدرسة بلومفيلد التي صدرت عن مبدأ المثير والاستجابة واستبعدت عنصر المعنى عند التحليل اللغوي وكان محور اهتمامها توزيع الوحدات اللغوية بطرية الاستبدال بين الوحدات اللغوية حيث تستبدل وحدة لغوية بأخرى مماثلة لها .(541)

ويرى الدكتور اد الموسى أن مبدأ الاستبدال واعتبار الموقع، ملحظ عرفه النحويون العرب ومنه تمييزهم لأقسام الكلم فالاسم يتميز بدخول (أل) التعريف عليه و(يا) النداء والفعل يتعين بدخول (قد) والسين وحرف الجزم عليه، ومنه فكرة الربط بين الاختصاص والعمل ، فشرط الحروف التي تعمل ، أن تكون مختصة ، فالنحاة لاحظوا تلازماً خاصاً بين الأسماء وبعض الحروف والأفعال وبعض الحروف.(542)

ويرى (ميخائيل كارتر) أن المواضع التي يمكن أن تظهر فيها الصيغة هي وظائفها فهو يربط بين الموضع والوظيفة النحوية، ويرى أن من أمثلة هذا الربط عند سيبويه قوله:" وجه الكلام وحده الجر لأنه ليس موضعاً للتنوين"(543).

---

(540) نظرية النحو العربي ، نهاد الموسى ص ٤٩.
(541) المصدر السابق ، نهاد الموسى ص ٣١-٣٢.
(542) نظرية النحو العربي ، نهاد الموسى ، ص ٣٢-٣٩.
(543) الكتاب ، سيبويه ، ١٧١/١.

وقد توصل الدكتور عبده الراجحي إلى أن النحاة الأوائل كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس شكلي وهو مبدأ من مبادئ النحو الوصفي وقد عرِفَت مدرسة الكوفة بأنها مدرسة وصفية (٥٤٤).

ويرى مصطفى غلفان أن المنهج الذي يعتمد مفهوم التوزيع في التحليل اللساني المعروف بالتحليل إلى المكونات المباشرة موجود ضمنياً في النحو العربي (٥٤٥).

نقد المدرسة الوصفية

لعل أخطر ما وجه إلى المدرسة الوصفية من نقد جاء من أحد تلاميذ بلومفيلد وهو نعوم تشومسكي الذي رأى أن النموذج اللغوي الذي وضعته مدرسة بلومفيلد يتعامل مع الإنسان كأنه حيوان أو آلة، عندما يقول إن الحديث اللغوي ما هو إلا استجابة لمثير، وإن الاكتفاء بهذا التحليل الآلي الشكلي للكلام ورصد سلوك العناصر اللغوية يغفل عن قوى أعمق وأبعد وراء إنتاج الحدث اللغوي تتمثل في الجانب الإبداعي للغة أي : قدرة اللغة الإنسانية غير المحدودة التي تجعل أبناء اللغة الواحدة قادرين على إنتاج عدد غير محدود من الجمل وتكوينها وفهمها وهي قدرة ينفرد بها الإنسان دون غيره من الكائنات الحية، كما تنفرد بها اللغة الإنسانية دون غيرها من وسائل الاتصال عند الكائنات الحية لأن نظم الاتصال عند هذه الكائنات ليست لها هذه القدرة غير المحدودة التي تملكها اللغة الإنسانية ؛ إذ إن معظم نظم الاتصال لدى هذه الكائنات ذات قدرات محدودة أو مغلقة بمعنى أنها لا تستطيع أن تنقل إلا عدداً محدوداً من الرسائل الغريزية ذات الدلالة الثابتة.

ومعنى هذا أن للإنسان قدرة عقلية من نوع معين تعد نموذجاً فريداً لا يمكن أن يعزى إلى أشياء خارجية عنه، وأن هذه القدرة تتمثل في الجانب الخلاق أو الإبداعي من العقل البشري والتي تعد اللغة من أبرز مظاهره. (٥٤٦)

---

(544) النحو العربي والدرس الحديث ، عبد الله الراجحي ص ٥٨-٥٩.

(545) اللسانيات العربية الحديثة ، مصطفى غلفان ، ص ١٤٠.

(546) العربية والتفكير النحوي ، د. ممدوح عبد الرحمن ، ص ٢٠٢-٢٠٣.

ويرى ديكارت أن أهم فرق بين الإنسان والحيوان هو القدرة على اللغة ، فالإنسان قادر على اللغة والحيوان عاجز عنها. (٥٤٧)

٢- المدرسة التوليدية التحويلية

لاحظ تشومسكي وهو يحضر للدكتوراه في جامعة بنسلفانيا أن المنهج البنيوي الذي يتمتع بشيء من الجدوى في دراسة الفونيمات والمورفيمات لا يتوافق مع دراسة الجملة؛ لأن كل لغة ا عدد محدود من الفونيمات والمورفيمات غير أن عدد الجمل في أية لغة عدد غير متناهٍ فليس هناك حد لعدد الجمل الجديدة التي يمكن إنشاؤها، ولا تستطيع المدرسة البنيوية تفسير ذلك، كما وجد تشومسكي أن المنهج البنيوي غير قادر على شرح العلاقات التي يمكن أن تقوم بين مختلف الجمل، فقد تشترك جملتان في الشكل على حين تختلفان اختلافاً جذرياً في المعنى، وقد تحتمل الجملة معنيين مختلفين ولا يميز الشكل الخارجي بينهما. (٥٤٨)

فجملة: صراخ المجرم لم يؤثر في الناس

وجملة : عقاب ا رم لم يؤثر في الناس

متشا تان تماماً في علاقة المفردات بعضها ببعض وفي علاقة المسند إليه والمسند ومع ذلك فهما مختلفتان في المعنى اختلافاً جذرياً.

وجملة " كان عقاب علي صارماً" لا يتضح معناها خارج السياق فهي تحتمل معنيين أحدهما أن علياً عاقب إنساناً آخر ، والثاني أن إنساناً آخر عاقب علياً.

ومن هنا توصل تشومسكي إلى أن لمثل هذه الجمل معنيين أحدهما سطحي وهو الذي يقال فعلاً ، والآخر عميق وهو المعنى المقصود، وأن هناك علاقة تربط بين المعنى السطحي والمعنى العميق، وهذه العلاقة تحكمها قوانين تحول الجملة من المعنى السطحي إلى المعنى العميق ، وقد أطلق تشومسكي على هذه القوانين (القوانين التحويلية) (٥٤٩) .

---

(547) النحو العربي والدرس الحديث ، د . عبده الراجحي ، ص ١٢٠.
(548) المدخل إلى علم اللغة ، د . رمضان عبد التواب ص ١٨٩، ١٩٠.
(549) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، نايف خرما ص ١١٧-١١٨.

وقد أفاد تشومسكي من تقسيم سوسير للغة إلى (لسان) (وكلام) فأطلق على اللسان مصطلح (الكفاءة) وعلى الكلام مصطلح (الأداء).

ويعني بالكفاءة: ما يكون عند ابن اللغة من معرفة حسية غير واعية بأصوات لغته ومعانيها ونحوها.

أما الأداء فيعني به: الممارسة اللغوية في الحياة اليومية، وربما لا تكون صحيحة في بعض الحالات لمخالفتها للقواعد النحوية. (٥٥٠)

ونأتي إلى هدف التحويليين من نظريتهم وهو وصف كل ما يرتبط بكفاءة المتكلم بلغته القومية، وقد حاولوا إخراج نظريتهم بشكل دقيق يتمثل في إنشاء قواعد تتضمن قدرة المتكلم بلغته القومية الإبداعية على إنتاج وفهم عدد غير محدد من الجمل التي لم يسبق له نطق أو سماع معظمها. (٥٥١)

وهذا الجانب الإبداعي غير المحدود لمعرفة الناطق بلغته هو الذي يميز فكرة تشومسكي واتباعه بالنسبة لمفهوم الكفاءة اللغوية عن مفهوم اللسان عند أتباع مدرسة بلومفيلد ذات الهدف التصنيفي المحدود. (٥٥٢)

إن المدرسة التوليدية التحويلية تفسر الظواهر اللغوية على أساس ما يفترض اختزانه في الذهن، الذي يمثل الطاقة اللغوية عند الإنسان، وأصحاب هذه المدرسة يرمون إلى إثبات أن الطاقة اللغوية عند البشر جميعاً واحدة وأن اللغات الإنسانية كلها تتفق في البنية الأساسية أو العميقة للغة، والاختلاف بين هذه اللغات إنما يظهر في البنية ا لسطحية المعبر عنها بالأصوات الخاصة بكل لغة، وهم بذلك يحاولون تأسيس علم لغة قادر على تناول كل اللغات وإخضاعها لمنهج تحليلي واحد أملاً في الوصول إلى ما يسمى بـ (القواعد العالمية) (٥٥٣).

---

(550) مدخل إلى علم اللغة ، رمضان عبد التواب ، ص ١٩١.
(551) علم اللسانيات الحديث ، سامي عياد ، وشرف الدين الراجحي ، ص ٦٧.
(552) علم اللسانيات الحديث ، سامي عياد ، وشرف الدين الراجحي ص ٦٧.
(553) المدخل إلى البحث اللغوي ، د. محمد السيد على بلاس ، ص ٤٧.

ويرى الدكتور محمد الحناش أن المنهج التوليدي يرى في اللغة جانبها البنائي بل قدر ا على التوليد أي حركية التغير اللا ائي في الإبداع اللغوي، وهذا جانب أهملته المدرسة البنيوية، ثم إن المنهج التوليدي يدخل حدس المتكلم في الدراسة مفترضاً أن النص الذي يوضع تحت الدرس لا ائي، وعدم لا ائيته تظهر عندما يتدخل الحدس ، فالإنسان مزود بآلية الإبداع اللغوي وهذه الآلية لا ائية، وهذا ما يفسر فهم وإرسال ما لا اية من الجمل، فالكلام المرسل ما هو إلا بنية سطحية تصاغ في منظومةٍ صوتية لا تعكس بأمانةٍ قدرةَ الفرد ومن ثم كانت كل بنية سطحية لها بنية عميقة أو أكثر، كامنة في القدرة الباطنية لكل فرد، والعكس يمكن أن يكون صحيحاً أي أن بنية عميقة واحدة يمكن أن تكون لها بنيتين سطحيتين أو أكثر، وهذا الاختلاف الكمي والكيفي بين البنيتين يعكس الثنائية التوليدية (قدرة ، واستعمالاً) ويخلص الحناش إلى أن كل جملة في النحو التوليدي يرسلها مرسل فهي إما جملة محولة أو جملة نواة. [٥٥٤]

البنية الأساسية للجملة التوليدية

ركز علماء اللغة في العصر الحديث على بنيتين للجملة التوليدية العربية هما: [٥٥٥]

١- فعل + فاعل + مفعول وهذا ما يراه الفاسي الفهري ، وخليل عمايره ، وعلي الخولي، وميشال زكريا، ومازن الوعر.

٢- فاعل + فعل + مفعول وهذا ما يراه داود عبده، وحلمي خليل، مهدي المخزومي[٥٥٦]، وعبد القادر المهيري.

نقد المدرسة التوليدية

نافش الدكتور محمد ياسر سليمان المكانة العلمية لنظرية تشومسكي التي حاول الوصول ا إلى ماهية اللغة الإنسانية وطبيعتها كظاهرة نفسية مركزها الدماغ. [٥٥٧]

---

(554) البنيوية اللسانيات ، الحلقة الأولى ، محمد الحناش ص ٣٩ ـ ٤٠.

(555) اللسانيات العربيات الحديثة ، مصطفى غلفان ص ٢٢٨.

(556) في النحو العربي قواعد وتطبيق مهري المخزومي ص ٨٦.

ووجد محمد ياسر أنه لا يمكن أن نختبر بصورة مباشرة صحة التركيب البنيوي للغة إنسانية ما بناءً على نظرية تشومسكي، وذلك لأنه لا تتوفر لدينا الوسائل والأساليب التي يمكننا بواسطتها أن نراقب ما يجري في أدمغة الناطقين بهذه اللغة كلغة أم، أثناء قيام أبنائها بنشاطاتهم اللغوية.

كما لا يمكن أن تكون معرفة أفراد مجموعة لغوية ما بلغتهم متساوية، بل تختلف المعرفة اللغوية من فرد إلى آخر داخل كل مجموعة لغوية.

وحسب نظرية تشومسكي يفترض أن المتحدث المثالي يعرف لغته معرفة تامة كاملة ، وليس بعرضة للتردد وزلات اللسان و إنتاج أنصاف الجمـل..... فإذا كانـت النتيجـة عكس ذلك فإن هذا كاف للحكم بخطأ هذا النموذج ، وأن نظرية تشومسكي لا تقوم على أرضية علمية محكمة من وجهة النظر التي يدعو إليها (بوبر) لطبيعة العلم. (٥٥٨)

وتبدو نظرية تشومسكي ضعيفة الأصول إذا ما نظرنا إليها من وجهة نظر فلسفة العلم، ولذا ليس من الحكمة اعتبار هذه النظرية حقيقة مسلماً بها عند معالجتنا لتراثنا اللغوي العربي. (٥٥٩)

ويرى مصطفى غلفان أن الكتابة التوليدية العربية ما تزال في بداية الطريق وهي لم تقدم بعد أي بحث توليدي متكامل للغة العربية، وما لدينا لا يتعدى بعض الخطوات الأولى التي تبحث جادة في صياغة الفرضيات الأولى المتعلقة بالبنية الأساسية للجملة

(557) مجلة اللسان العربي عدد ٢١ مقالة محمد ياسر سليمان ص ٣٣.
(558) المصدر السابق ، ص ٣٤.
(559) المصدر السابق ، ص ٣٤.

العربية، وما يطبع الكتابة التوليدية العربية هو تناولها التجزيئي لقضايا اللغة العربية. (٥٦٠)

موقف بعض المحدثين من نظام الجملة العربية

أولاً: موقف عبد القادر المهيري :

يرى المهيري أن أشهر مصنفات النحو ككتاب سيبويه وشرح المفصل لابن يعيش لا نرى فيها أبواباً وفصولاً خاصة بدراسة الجملة من حيث أنواعها وعناصرها ومختلف وظائفها، ولا يعني هذا أ ا خالية من الإشارة إلى الجملة وإنما معناه أن دراسة الجملة كانت رهينة دراسة المفردات، لا يكترث ا إلا إذا أمكن لها أن تعوض المفرد ولذا نجد حديثاً عنها في بعض الأبواب النحوية كباب الحال (٥٦١)، والنعت (٥٦٢)، والخبر(٥٦٣)، والشرط وجوابه، والمضاف....... ولئن وجدنا في هذه الدراسة ملاحظات كثيرة لا تخلو من فائدة، فإننا نجدها تنم عن نظرة شاملة تلم بعناصر الجملة على أساس الوحدة التي بينها ولا نشعر بأن الجملة تدرس لذا ا بل نفهم أ ا لم تدرس إلا عرضاً، ولم يعتن ا إلا لإتمام الأبواب المخصصة للمفردات. (٥٦٤)

وقد ظلت العناية بالجملة محدودة حتى جاء ابن هشام الذي يعد أول من أدرك فائدة تخصيص باب للنظر في الجملة باعتبارها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية ، فأفرد لها باباً في كل من كتابيه (مغني اللبيب) (٥٦٥) و (شرح مقدمة الإعراب) (٥٦٦).

---

(560) اللسانيات العربية الحديثة ، مصطفى غلفان ، ص ٢٣١.
(561) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج٢ ، ص ٦٥.
(562) المصدر السابق ، ابن يعيش ج ٣، ص ٥٢.
(563) المصدر السابق ، ابن يعيش ، ج ١، ص ٨٨، ج ٢، ص ٢.
(564) نظرات في التراث اللغوي العربي ، عبد القادر المهيري ، ص ٣٢.
(565) مغني اللبيب ابن هشام ، ص ٤٩٠، ت مازن المبارك .
(566) شرح مقدمة الإعراب ، ابن هشام ، ج ١، ص ٤٥-١٢٦.

ويرى المهيري أن الجملة أساس كل تحليل لغوي فهي "قاعدة الحديث" على حد تعبير ابن جني [(٥٦٧)] فلا مناص من ضبط حدودها ليتسنى للنحوي القيام بعمله ، وهذا هو السبب الذي دفع النحاة إلى تعريفها في مقدمة مؤلفا م قبل أن يشرعوا في دراسة مختلف عناصرها دراسة مفصلة. [(٥٦٨)]

ويخالف المهيري النحاة في تقسيمهم للجملة العربية إلى فعلية واسمية حيث يرى أ م لم يراعوا في تقسيمهم هذا إلا مرتبة المسند إليه، وأهملوا نوع المسند واعتبروا أن الجملة الاسمية هي التي بدئت باسم وإن تضمنت فعلاً، والفعلية هي التي بدئت بفعل. [(٥٦٩)]

ويضيف المهيري : وتعريف نوعي الجملة هذا لا يعبر عن العلاقة التي يمكن أن توجد بين المسند والمسند إليه ، بل لا يعد مقياساً للتمييز بين النوعين ، وهذا يتضح خاصة في عدم الاكتراث بالوظيفة التي يقوم ا المبتدأ المشفوع بفعل في أداء المعنى، ومعلوم أن له دائماً قيمة الفاعل أو المفعول أو ما يقوم مقامهما، مما يؤهل الجملة التي تبدأ باسم متبوع بفعل لأن تعتبر فعلية ولا يخفى أن اعتبارها اسمية دائماً يضطر النحوي إلى تكلف في التأويل، والتجاء إلى التقدير، وافتراض استتار عناصر لو أبرزها إلى الوجود لأصبح للجملة بنية غريبة لا يمكن أن توجد في الواقع بحال من الأحوال. [(٥٧٠)]

ولعل المهيري يلتمس تبريراً لعمل النحاة هذا فيقول: إن النحاة التزموا في استعراضهم لوظائف الجملة الطريقة المتوخاة في المفردات لذا نظروا إلى الجملة من حيث إمكانية قيامها بالوظيفة التي يقوم ا المفرد، فأنابوها عنه، وقسموا الجمل إلى قسمين جمل لها محل من الإعراب، وجمل ليس لها محل من الإعراب.

([567]) الخصائص ابن جني ، ج ١، ص ٢٩.
([568]) نظرات في التراث اللغوي العربي المهيري ، ص ٣٥.
([569]) المصدر السابق ، ص ٣٥-٣٦.
([570]) نظرات في التراث اللغوي العربي المهيري ، ص ٣٦.

وينتقد المهيري تصنيف النحاة للجمل بأنه يعوزه الاستقصاء ، فقد أهملوا جانباً من الجمل رغم أن لها في أداء المعنى وظيفة لا يمكن إنكارها، ومنها جملة الاستثناء، والمفعول لأجله والمفعول المطلق.(٥٧١)

ويضيف المهيري أن اعتماد النحاة على جانب الشكل في تبويب الجمل أدى م إلى إهمال المعنى، ومن ذلك تمييزهم بين الجملة النعتية والجملة الحالية على أساس تنكير الاسم الذي تعود عليه الأولى، وتعريف الاسم الذي تعود عليه الثانية، و نلاحظ أنه لا فرق بين ما تؤديه كلتاهما من معانٍ.(٥٧٢)

وللمهيري اقتراح حول الجملة المستهلة باسم متبوع بفعل مثل (الولد نام) والتي يعدها النحاة جملة اسمية ، ويتمثل اقتراح المهيري في التنازل عن مبدأين من المبادئ الملتزمة عند النحاة :

المبدأ الأول: اعتبار علامات الإعراب مرتبطة بالدور الذي تقوم به الكلمة في أداء المعنى، فالفاعلية حكمها الرفع، والمفعولية حكمها النصب، والإضافة حكمها الجر فإذا تخلينا عن هذا المبدأ ، واعتبرنا أنه ليس كل فاعل مرفوعاً وليس كل مضاف مجروراً، أمكن أن نعرب الاسم الوارد في صدر الجملة مرة فاعلاً ومرة مفعولاً ومرة مضافاً إليه حسب المعنى.

والمبدأ الثاني: اعتبار كل اللواحق التي يقترن ا الفعل علامات للمطابقة وتظهر في الفعل عند تقدم الفاعل. إضافة إلى جعل الضمائر المعوضة للمنصوب وا رور مجرد روابط من شأ ا إبراز العلاقة بين الفعل ومفعوله المقدم و ذه الطريقة نستطيع أن نعتبر

([571]) المصدر السابق ، المهيري ، ص ٣٩-٤٠.
([572]) المصدر السابق ، المهيري ، ص ٤٠.

الجملة المستهلة باسم متبوع بفعل جملة فعلية، وأن نحللها على أساس أ ا لا تتضمن من الوظائف إلا ما يجيء عادة في الجملة الفعلية. (٥٧٣)

ثم يمضي المهيري في إيضاح اقتراحه فيحلل بعض الجمل منها:

*الزائر وصلَ : الزائر: فاعل بدئ به مرفوع.وصل: فعل مطابق لفاعله .

* إن الزائر وصل:الزائر: فاعل بدئ به منصوب بـ"إن".وصل : فعل مطابق لفاعله.

* الزائر أخذت حقيبته:الزائر: مضاف إليه بدئ به مرفوع. أخذت : فعل مسند إلى المتكلم،حقيبة : مفعول به مضاف، الهاء: ضمير ربط بين المضاف والمضاف إليه.

وقد أشرنا إلى رأي المهيري في ازدواجية العلاقات التي يمكن أن توجد بين العلامات اللغوية في باب الإعراب ، فهناك مستوى أول من العلاقات تترجم عنه صيغُ الكلمات وأبنيتها ، ومستوى ثانٍ ومجاله التركيب فلا يبرز إلا فيه ، وهو علامات الإعراب ، وهو يترجم عن المعاني النحوية.

ثانياً: موقف عبد الرحمن أيوب

يرى عبد الرحمن أيوب أن تعريف النحاة للكلام بأنه" ما دلّ على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامة" يصلح لأن يطلق على جملة واحدة أو عدد لا حصر له من الجمل، ومعنى هذا أن الكلام أعم من الجملة، وهو ذا الاعتبار تعريف قريب من تعريف علماء اللغة للكلام (٥٧٤)

ويرى أيوب أن علماء اللغة فرقوا تفريقاً دقيقاً بين الجملة باعتبارها أمراً واقعياً وبينها باعتبارها نموذجاً يصاغ على قياس منه العديد من الجمل الواقعية.

فعبارة مثل "المبتدأ والخبر جملة اسمية" تصف نموذج الجملة الاسمية في حين عبارة مثل "محمد قائم، جملة اسميه" هي مثال واقعي لهذا النموذج المشار إليه في العبارة الأولى.

---

(573) المصدر السابق ، المهيري ، ص ٤٩-٥١.
(574) دراسات نقدية في النحو العربي ، عبد الرحمن أيوب ١٢٥.

فإذا كانت الجملة الأولى تصف نموذج الجملة الاسمية فالجملة الثانية مثال لها.ويفرق أيوب بين نماذج الجمل وأمثلتها.

فيرى أن نماذج الجمل هو علم النحو والأمثلة التطبيقية لها هي الكلام كما سماه علماء اللغة المحدثون. (٥٧٥)

وتعريف عبد الرحمن أيوب للكلام الذي نسبه إلى النحاة فيه مغالطة وإليك تعريف الكلام كما ورد عند النحاة.

١- عند ابن هشام :الكلام " هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه" (٥٧٦)

٢- عند الزمخشري:"الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع" والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك زيد أخوك، وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى جملة" (٥٧٧)

٣- عند الشيخ خالد الأزهري:"الكلام في اصطلاح النحويين عبارة عما اجتمع فيه أمران : اللفظ والإفادة ، والمراد باللفظ الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف تحقيقاً –كزيد- أو تقديراً –كألفاظ الضمائر المستترة- والمراد بالمفيد ما دلّ على معنىً يحسن السكوت عليه" (٥٧٨)

(575) المصدر السابق ص ١٢٥.
(576) مغني اللبيب ابن هشام الأنصاري ص ٤٩٠.
(577) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ١٨/١.
(578) التصريح خالد الأزهري ١١٧/١.

ثالثا: موقف إبراهيم السامرائي

يرى السامرائي أن النحو القديم لم يبن على أساس من العلاقات الشكلية في بناء الجملة، ويقصد من هذا أن الفاعل في النحو القديم الذي مازلنا نقول به هو ما قام بالفعل أو قل أحدث الفعل فإذا قلنا (يكتب محمد) فإن محمداً قام بفعل الكتابة.

إن هذا الفهم الضيق قد ولّد مشكلات على حد زعم السامرائي فقولنا: (انكسر الزجاج) و(مات فلان) وغير هذا كثير لا يتوفر فيه حد الفاعل الذي قرروه... ولو أننا أشرنا إلى علاقة الاسم بالفعل في هذه الجمل، وأ ا علاقة اتصال وارتباط، وهو ما عبر عنه أهل البلاغة بالإسناد ولجأنا إلى فكرة (البناء) أي (النظم) عند عبد القاهر الجرجاني لهان علينا عسر كبير ولوصلنا إلى القول إن جملة (كُسِر الزجاج) مثل جملة (انكسر الزجاج) في النظم والتركيب وإن (كُسِر) من صور الفعل وأ ا صورة مثل (كَسر) وتؤدي ما تؤديه (انكسر).ويضيف السامرائي " وإذا كان هذا فالقول بـ (نائب الفاعل) زيادة وفضول" [(٥٧٩)].

ونرى أن في كلام السامرائي هذا مغالطة ، إذ الفاعل هو منْ قام بالحدث أو قام به الحدث ،كما ورد في تعريفات النحاة ، حيث يعرفه ابن السراج : بأنه " الاسم الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، ويجعل الفعل حديث عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أم لم يكن كقولك : جاء زيد ، ومات عمر" [(٥٨٠)]

ويعرفه ابن هشام : بأنه " اسم صريح أو مؤول به ، أسند إليه فعل ، أو مؤول به، مقدم عليه بالأصالة" واقعاً منه أو قائماً به نحو "ضرب زيد عمراً" ، و"علم زيد". [(٥٨١)]

([579]) من سعة العربية ، إبراهيم السامرائي ، ص ٢٠٩-٢١٠.

([580]) الأصول في النحو ابن السراج ٧٢/١.

([581]) قطر الندى ، ابن هشام ، ص ٣٠١.

ويستطرد السامرائي "ومراعاة المعنى غير واردة في النحو ومن أجل ذلك قلت : إن النحو بناءٌ يجمع بين أجزائه علاقات في الشكل ، ولو أردنا التمسك بالمعنى لقلنا في جملة (انكسر الزجاج)وجملة (مات محمد) إن (الزجاج ، ومحمد) مفعول به لأ ـما وقع عليهما الفعل وليس الأمر كذلك، وبسبب من تقييد الجملة الفعلية بما بدئت به من الفعل، نجد من العلم النحوي ماكان أغنانا عنه، فقد قالوا في قوله تعالى: "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره" [٥٨٢]، إن (أحد) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور (استجارك) والتقدير : (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك).

وحجتهم في هذا القول الذي لا يمكن الأخذ به في النحو الحديث أن (إنْ) الشرطيةَ لابد من دخولها على فعل يتصدر الجملة الفعلية ، فلما وليها اسم قالوا مقولتهم هذه، وقدروا فعلاً محذوفاً يفسره المذكور بعد (أحد) في الآية وهو (استجارك) وهذا الفعل المذكور هو مفسر، والمفسر هو وجملته لا محل له من الإعراب. [٥٨٣]

ويرى السامرائي أن النحاة لو جعلوا الجملة الفعلية ماكان فيها (المسند) فعلاً حيثما كان موضعه مقدماً أو مؤخراً لتخلصوا من هذه الأشتات الملفقة التي أفقدت النحو طبيعته اللغوية. [٥٨٤]

ونرى أن قولهم هذا مردود بقول سبويه " فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته فلزمته الهاء وإنما تريد بقولك ، مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق، إذا قلت : عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به ، فإنما قلت عبد الله، فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء.

ومثل ذلك قوله جلّ ثناؤه : "وأما ثمود فهديناهم" [٥٨٥]

---

(582) سورة التوبة ،الآية ٦.

(583) من سعة العربية ، السامرائي ، ص ٢١٠ .

(584) المصدر السابق ، السامرائي ، ص ٢١١ .

وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء وإن شئت قلت: زيداً ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره كأنك قلت ضربت زيداً ضربته، إلا أ م لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره.

واقتراح السامرائي هذا يتفق مع اقتراح المهيري واقتراحات كثير من علماء اللغة المحدثين، وهو في أساسه رأي الكوفيين، وهو رأي ضعيف ؛ لأنه يؤدي إلى الإخلال بأصول الصناعة النحوية وأولها العامل ، فالفعل لابد له من اسم – يعمل فيه إن لم يكن ظاهرا فهو مقدر ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء. (٥٨٦)

فإذا قدمنا الفاعل في جملة (حضر محمد) لم يبق للفعل معمول يشغل عمله، ثم إن الاسم المتقدم يحتل موقع الابتداء ، وهو أول أحوال الاسم (٥٨٧) ، وأكثر مواقعه عرضه للعوامل الناصبة والرافعة والجارة، فإذا جعلناه فاعلاً مقدماً على قول الكوفيين ومن تبعهم من المحدثين، انتقض ذلك بدخول (إن) عليه حيث تصبح الجملة (إن محمداً حضر) وعليه يكون لمحمد موقعين إعرابيين في آن واحد .

الأول: فاعل للفعل بحكم تقدمه عليه.

والثاني: اسم إن بحكم دخول الحرف الناسخ عليه.

وهذا يؤدي إلى الإخلال بأصول البصريين، التي وضعوها وقياسا م التي رسموها بناءًا على استقراء كلام العرب كما يؤدي إلى تغلغل آراء ضعيفة في النحو أمثال رأي الكوفيين والمحدثين في هذه المسألة وغيرها من المسائل.

---

(585) سورة فصلت الآية ١٧ ، وهي قراءة الجمهوري وقرأ ابن وثاب والأعمش وبكر بن حبيب بالرفع والتنوين ، والحسن وأبي إسحاق والأعمش " ثمودا " منونة منصوبة ، تفسير أبي حيان ٤٩:٧.

(586) الكتاب ٢٣/١.

(587) الكتاب ٢٣/١.

الخاتمة

بينت الدراسة أن أدلة النحو كانت نواة الأعمال النحوية عند علماء اللغة الأوائل، وأن المنطلق الذي اختاره علماء اللغة الأوائل كان منطلقاً صحيحاً، إذ انطلقوا في تقعيدهم للغة من كلام العرب، فجمعوا مادة اللغة انتقاءً من أفصح القبائل، وأكثرها محافظة على السليقة الغوية، ثم أخذوا يصنفون اتجاهات كلام العرب ويميزون كل صنف بما يناسبه من الحركات، ثم جعلوا ذلك في أبواب، وماخرج من كلام العرب عما صنفوه جعلوه أقل حظاً في الاستعمال فلم يقيسوا عليه؛ لأن القياس على غيره أولى منه.

وقد انتهى م السماع والتصنيف إلى مرحلة أخرى هي مرحلة الإجماع حيث أجمع نحاة البلدين (البصرة و الكوفة) على ما تم عمله في مرحلة التصنيف، وإن خرج بعض علماء الكوفة أو البصرة على إجماع البلدين إلا أن ذلك الخروج لا يعتد به.

وقد كان منهج نحاة البصرة التقعيد على الكثير الغالب من كلام العرب ورد ما دون ذلك وحفظه دون قياس عليه، في حين كان توجه نحاة الكوفة، الاحتجاج بالقليل، والنادر ، بل والشاهد الواحد.

أما القياس فقد كان مرحلة ثالثة بعد السماع والاجماع وقد شكل الدليل الثالث من أدلة النحو ، وكان في يد البصريين أداة لصنع اللغة فلم نسمع عن العرب اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعنا بعضاً وقسنا عليه مالم نسمع.

وقد أحسن البصريون تطبيقه وجعلوا له قواعد يسير عليها في حين هو في يد الكوفيين مشوش غير واضح المعالم.

وكان الاستصحاب هو الدليل الرابع من أدلة النحو وقد وصف بأنه أضعف الأدلة وإنما يستأنس به حين يكون الباحث في حاجة إلى ذلك.

أما موقف علماء اللغة المحدثين من هذه الأدلة فقد كان موقف الرفض عند أكثرهم والنقد عند بعضهم وقليل منهم من كان موقفه الرضى والقبول.

ومما رفض المحدثون قبوله في الدرس الحديث أو وقفوا منه موقف الناقد من دراسات علماء اللغة الأوائل ما يلي:

١- الاكتفاء بالسماع عن قبائل محددة.

٢- تحديد الفترة الزمنية للاستشهاد.

٣- القياس على الكثير وترك القليل والنادر وعدم تحديد مصطلحات الكثرة والقلة.

٤- العلة وأقسامها.

٥- العامل والمعمول.

٦- الإعراب والحركات الإعرابية ودلالتها على المعنى.

٧- الجملة وما تتكون منه، وطرق تحليل النص.

وقد رجعنا السبب في رفض المحدثين لبعض دراسات القدماء إلى النقاط التالية:-

١- التأثر بنظرة الدراسات الغربية للغة.

٢- عدم فهم المقصود أحياناً من بعض النصوص اللغوية القديمة .

٣- الاعتماد على الترجمات الخاطئة لكثير من النصوص .

٤- الحكم على دراسات القدماء بالخطأ دون فهم لهدفها الذي أقيمت من أجله، ولا تبصر بما تؤدي إليه الدراسات الحديثة إذا ما طبقت مطالبها.

٥- تحكيم النظريات الحديثة التي لم يكشف بعد عن عيو ا، في دراسات السلف، عن قصد، أو غير قصد إلى تشويه التراث العربي في نظر أبنائه.

٦- ربما كان لحب الظهور والتميز والمخالفة دور في مخالفة كثير من علماء اللغة المحدثين للدراسات اللغوية عند القدماء.

لذا نرى أنه من الحكمة تحكيم العقل والنظر إلى الدراسات القديمة نظرة تقدير واحترام وإجلال وإلى الدراسات الحديثة نظرة أملٍ في تطوير الدرس النحوي، وإعداده لمستقبل أفضل.

على أن يخرج ذلك التطوير عن إطار التقليد والمحاكاة للنظريات اللغوية الغربية الحديثة إلى عرض الموروث اللغوي العربي في ثوب جديد الشكل أصيل المضمون.

و ذا يمكن للدراسات اللغوية العربية الحفاظ على أصالتها ومواكبة تطور العصر بخطاً واثقة دون أن يكون هناك فجوة بين القديم والحديث أو تعصباً لأي منهما.

ولا يفوتني هنا ، أن أذكر بمكانة اللغة العربية لغة القرآن الكريم والرسالة الإسلامية الخاتمة، وهذا يجعلها أكثر عرضة لمحاولات المغرضين من أعداء الدين الإسلامي، الذين يدسون السم في العسل ويحاولون زعزعة مفاهيم التراث الإسلامي.

كما يجعل مسئولية أبنائها مضاعفة في الحفاظ عليها والعناية ا وإتمام النظر في مفردا ا وتراكيبها.

هذا والله تعالى أعلم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المصادر والمراجـع

- أبو الفتح : عثمان بن جني (ت٣٥٨) الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان.

* المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين ، دار الثقافة العامة ١٣٧٣هـ

* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، ا لمس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٩هـ القاهرة..

- أبو المكارم :علي،تقويم الفكر النحوي. الطبعة الأولى،دار الثقافة ١٩٧٥م، بيروت.

* الظواهر اللغوية في التراث النحوي ١٣٨٧هـ القاهرة.

- أبو حيان: محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي(ت٧٤٥هـ) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،تحقيق د.حسن هنداوي دار القلم ١٤١٩هـ ط١

- أبو زيد الأنصاري :سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير البصري (ت ٢١٥) النوادر في اللغة ، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ١٤٠١هـ.

-الأخفش: سعيد بن مسعدة (ت٢١١) معاني القرآن، تحقيق د.فائز فارس،المطبعة العصرية الكويت ١٩٨١م ط٢.

- الأفغاني: سعيد ، في أصول النحو المكتب الإسلامي ١٤٠٧هـ ، دمشق.

- أمين: أحمد (ت١٩٥٤م) ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت.

- أنيس: إبراهيم ، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٨م ط٦.

- أيوب : عبد الرحمن ، التفكير اللغوي عند العرب مصادره ومراحله، ا لة العربية للعلوم الإنسانية، ا لد الأول، العدد الرابع، الكويت، ١٩٨١م.دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح ، ١٩٨٠م، الكويت.

* دراسات نقدية في النحو العربي .

- ابن الأنباري : كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري النحوي(ت٥٧٧) أسرار العربية، تحقيق بركات يوسف، ١٤٢٠هـ، دار الأرقم ، بيروت، لبنان.

*نزهة الألباب في طبقات الأدباء،تحقيق إبراهيم السامرائي مكتبة المنار ١٩٥٨م الزرقاء.

* الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق/ سعيد الأفغاني، الجامعة السورية ١٣٧٧هـ.

* لمع الأدلة، تحقيق عطية عامر، ١٩٦٣م، بيروت.* الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

-ابن الخشاب :الحسين المرتجل تحقيق علي حيدر .دمشق ١٩٧٢م.

- ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٧هـ بيروت.ط٣.

- ابن الطراوة:الحسين ، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، تحقيق: حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب، ١٩٩٦م، بيروت.
- ابن خلدون: ولي الدين عبد الرحمن بن محمد التونسي (ت ٨٠٨هـ) المقدمة بيروت ، ١٩٧٨م.
- ابن خلكان: شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد البرمكي(ت٦٨١هـ) وفايات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق د. محمد محي الدين عبد الحميد ، ١٩٤٨م، القاهرة.
- ابن عاشور: محمد الطاهر ، تفسير التحرير والتنوير ، دار سحنون ١٩٨٤م تونس .
- ابن عقيل: اء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي الهمذاني المصري (ت٧٦٩هـ) شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: طه الزيني، ١٩٦٥م، القاهرة.
- ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، طبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة.
- ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الشافعي (ت ٦٧٢هـ) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات ،دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.
* شرح التسهيل، تحقيق:د. عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو.
* شرح الكافية تحقيق/عبد المنعم هريري، دار المأمون للتراث ١٩٨٢م.ط١
- ابن مجاهد : أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي (ت٣٢٤هـ)* السبعة في القراءات ، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ.
- ابن مضاء:أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد اللخمي القرطبي (ت٥٩٢هـ) الرد على النحاة ، تحقيق/محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ، ١٣٩٩هـ. تحقيق: شوقي ضيف،دار الفكر العربي، ١٩٤٧م.
- ابن هشام: جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف الأنصاري(ت٧٦١هـ) قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى، المكتبة العصرية ١٩٩٤م ، بيروت ، صيدا.
* شذورالذهب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ١٤٠٩هـ صيدا- بيروت.
* مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك ، ومحمد علي ، دار الفكر ، ١٤١٢هـ.
- ابن يعيش :موفق الدين أبو البقاء يعش بن علي الموصلي(ت ٦٤٣هـ) شرح المفصل ، للزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ) عالم الكتب ، بيروت.
- برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وعلق عليه رمضان عبد التواب الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي ١٤١٧هـ، القاهرة.

- بروكلمان: كارل (ت١٩٥٦م) تاريخ الأدب العربي، ترجمة: بكر ، السيد يعقوب، دار المعارف ١٩٧٧م القاهرة .
- بشر : كمال محمد بشر ، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ، دار غريب، ١٩٩٩م ، القاهرة.
* دراسات في علم اللغة ، الطبعة التاسعة، دار المعارف ١٩٨٦م، مصر.
- البغدادي: عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ) * خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ١٤١٨هـ القاهرة ط٤.
- بلاسي : محمد السيد علي المدخل إلى البحث اللغوي، الدار الثقافية ، القاهرة.
- تسيهر: جولد ، مذاهب التفسير الإسلامي، ترجمة عبد الحليم النجار، دار الكتب الحديثة، ١٩٦٠م.
- تشومسكي: نوم ، اللغة والفعل، ترجمة/ بيداء علي العكاوي، مراجعة سليمان داود، الواسطية، دار الشئون الثقافية العامة، ١٩٩٦م، بغداد.
* المعرفة اللغوية، طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة: محمد فتيح ،دار الفكر العربي، ١٩٩٣م القاهرة .
- الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ) البيان والتبيين، تحقيق:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة.ط٤
- جاسم:سعيد،القياس في النحو، دار الشروق الطبعة الأولى ١٩٩٧م، عمان الأردن.
- جبل: محمد حسن ، الاحتجاج بالشعر في اللغة ، دار الفكر العربي القاهرة.
- الجرجاني/ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن(ت ٤٧١هـ)دلائل الإعجاز، تحقيق الأستاذ محمود شاكر ، مكتبة الخانجي ، ١٣٧٥هـ القاهرة.
- الجمحي: محمد بن سلام ، طبقات فحول الشعراء، تحقيق وشرح محمود محمد شاكر، دار المعارف ١٩٥٢م ، القاهرة.
- الجواري: أحمد عبد الستار ،نحو الفعل ، مطبعة ا مع العلمي العراقي، ١٣٩٤هـ.
- الحاج : عبد الرحمن الحاج صالح أول صياغة للتراكيب العربية، نظرية العمل العربي، ندوة اللغويات الحسابية العربية، الجمعية المصرية للحاسب الآلي ، ١٩٩٢م، القاهرة.
* الجملة في كتاب سيبويه، ندوة النحو والصرف، ١٩٩٤م، دمشق.
* النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب ، العدد الأول، جامعة الجزائر، ١٩٧٠م.
* مدخل إلى علم اللسانيات الحديث، الجزء الثالث ، مجلة اللسانيات، ا لمد الثاني، العدد الأول، ١٩٧٢م، الجزائر.منطق النحو ، السجل العلمي لندوة استخدام الحاسوب ١٩٧٨م، الكويت.
- حجازي : محمود فهمي ، علم اللغة، وكالة المطبوعات ، الكويت ١٩٧٣م.

- الحديثي: خديجة ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد للنشر ١٩٨١م، بغداد.
* أبو حيان النحوي، مكتبة النهضة ، ١٩٦٦م، بغداد.
- حسان: تمام ، الخلاصة النحوية، عالم الكتب١٤٢٠ هـ ط١
* إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ، ندوة أشغال اللسانيات الجامعة التونسية، تونس، ١٩٨٠م.
* الأصول، دار الثقافة ، ١٤١١هـ-الدار البيضاء المغرب .
* اللغة العربية مبناها ومعناها، عالم الكتب ١٤١٨هـ، القاهرة.ط٣
* اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، ١٤١٢هـ ، الدار البيضاء،المغرب.
- حسن : عباس ، اللغة والنحو ، الطبعة الثانية،دار المعرفة، مصر.
* الأصول اللغوية والنحوية القاهرة ١٩٥١هـ .
- حسن : محمد حسن عبد العزيز ، القياس في اللغة العربية ، دار الفكر العربية ١٤١٥هـ.
- الحمادي : :يوسف ، النحو في إطاره الصحيح، مكتبة مصر، ١٩٩٠م.
- حنا : فؤاد حنا ترزي ، في أصول اللغة والنحو ، دار الكتب، بيروت.
- الحناش: محمد ، البنيوية في اللسانيات ، الحلقة الأولى، دار الرشاد الحديثة ١٤٠١هـ، الدار البيضاء ط١.
- خالد الأزهري:زين الدين خالدبن عبد الله بن أبي بكر(ت٩٠٥هـ) التصريح على التوضيح تحقيق/عبدالفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي١٤١٨هـ
- الخثران/ عبد الله، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٣م الإسكندرية.
- خرما : نايف أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت، ١٩٧٩م
- الخضر : محمد الخضر حسين القياس في اللغة المطبعة السلفية ١٣٥٣هـ- مصر.
* دراسات في العربية وتاريخها، الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي١٩٦٠م، دمشق.
- الخطيب : عبد اللطيف ، ابن يعيش وشرح المفصل ، الكويت.
- الخفاجي:أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان(ت ٤٦٦هـ) سر الفصاحة، دار الكتب العلمية ،بيروت ١٤٠٢هـ.
- خليل :حلمي ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥م، الإسكندرية.
* مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م. مصر.
- خميس :حسن ،نظرية التعليل في النحو العربي،دار الشروق ، ٢٠٠٠م، الأردن.
-الخولي: محمد علي،قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ ، ١٩٨١م، الرياض.

- الدجني : عبد الفتاح ، الـ عة المنطقية في النحو العربي ، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات ، ١٩٨٢م ، الكويت.
- دي بور ، تاريخ الفلسفة الإسلامية، ترجمة محمد عبد الهادي أبوريدة، القاهرة ١٩٣٨م.
- الراجحي: شرف الدين، وسامي عياد علم اللسانيات الحديث، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١م، مصر.
الراجحي: عبده اللهجات العربية في القراءات، دار المعارف ١٩٦٨م مصر.
* النحو العربي والدرس الحديث،دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨م. مصر.
- الرافعي: مصطفى صادق(ت ١٩٣٧م)تاريخ آداب العرب،دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ بيروت ط١.
- الراوي : طه *تاريخ علوم اللغة العربية
- الرضي الاسترابادي:رضي الدين محمد بن الحسن(ت ٦٨٦هـ)شرح الرضي على الكافية ، تحقيق/ يوسف حسن عمر، جامعة بن غازي ١٩٧٨م، ليبيا.
- الرماني: أبو الحسن، الحدود ،تحقيق إبراهيم السامرائي دار الفكر ١٩٨٤م، عمان .
* شرح الكتاب، تحقيق/ المتولي رمضان أحمد الدميري، مطبعة السعادة ١٩٩٨م، القاهرة.
- الزبيدي: أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله (ت٣٧٩هـ) طبقات النحويين واللغويين، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ، ١٩٧٣م، مصر.
- الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي(ت٣٣٧هـ)الجمل في النحو،تحقيق:علي توفيق الحمد،الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ بيروت.
* الإيضاح في علل النحو ، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة.
* مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإرشاد ، ١٩٦٢م، الكويت.
- زيدان: جرجي . تاريخ آداب اللغة العربية، مكتبة الحياة، ١٩٩٢م.
- السامرائي. إبراهيم ، النحو العربي نقد وبناء ، دار الصادق، ١٩٦٨م، بيروت.
* فقه اللغة المقارن ، ١٩٦٨م، بيروت.التطور اللغوي التاريخي ، دار الأندلس.
* من سعة العربية ، دار الجيل ١٤١٤هـ، بيروت.
* التطور اللغوي
- السامرائي: فاضل ، ابن جني النحوي ، دار النذير ، ١٣٨٩هـ، بغداد .
- السعران: محمود علم اللغة ، دار النهضة العربية، بيروت.
- سلامة :إبراهيم ، بلاغة أرسطو بين العرب واليونان
- السنجرجي:مصطفى،المذاهب النحوية،الطبعة الأولى،مكتبة الفيصلية١٤٠٦هـ .

-سيبويه :أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)الكتاب ، ط بولاق ، الكتاب تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الأولى،دار الجيل١٤١١هـ بيروت.
- السيوطي:جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضري(ت٩١١هـ) الإقتراح ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، دار المعارف، حلب، وتحقيق محمود فجال ١٤٠٩هـ مطبعة الثغر.
* همع الهوامع ، شرح وتحقيق/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، ١٩٨٠م ، الكويت.
* الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م، بيروت.بغية الوعاة ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبعة البابي الحلبي ١٩٦٤م.
- شاهين،: عبد الصبور.القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، مكتبة الخانجي١٩٦٦م.
- الصالح : صبحي دراسات في فقه اللغة ، الطبعة ١٢ ، دار العلم للملايين ١٩٨٩م ، بيروت ، لبنان.
- الصعيدي: عبد المتعال النحو الجديد ، دار الفكر العربي.
- ضيف:شوقي المدارس النحوية، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٧٢م ، القاهرة. * تجديد النحو، دار المعارف ، ١٩٨٢م، مصر.
* تيسير النحو التعليمي، الطبعة الثانية ، دار المعارف، مصر.
- طحان: ريمون الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني ١٩٧٢م، بيروت .
- ظاظا : حسن ، كلام العرب ، دار النهضة العربية ، بيروت.
- عبدالتواب:رمضان ، التطوراللغوي مكتبة الخانجي ، ١٤١٧هـ ، القاهرة.
* المدخل إلى علم اللغة ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي ١٤٠٥هـ، القاهرة.
- عبد الرحمن : ممدوح ،العربية والفكر النحوي ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩م. * لسان عربي ونظام نحوي ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩م.
- عبد الكريم: بكري ، أصول النحو العربي، دار الكتاب الحديث.
- عبده : عبد العزيز المعنى والإعراب عند النحويين، الكتاب والتوزيع ، ١٩٧٧م ، طرابلس.
- عرفه : محمد ، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة.
- عضيمة :محمد عبد الخالق ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مطبعة السعادة ، ١٩٧٩م، القاهرة.

- العكبري: محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق/ عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٦هـ ، بيروت.
- علامة : طلال تطور النحو العربي، دار الفكر اللبناني، ١٩٩٣م.
- عمايرة: خليل ، العامل النحوي، دار ثروت ١٩٠٥م ، جدة.
* في نحو اللغة وتراكيبها ، عالم المعرفة ، ١٤٠٤هـ. جدة.
- عون : حسن ، تطور الدرس النحوي ، نشر معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٠م.
*دراسات في اللغة والنحو ، نشر معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٩م.
- عيد : محمد أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، الطبعة الرابعة، عالم الكتب، ١٤١٠هـ، القاهرة.
* الرواية والاستشهاد ، عالم الكتب، ١٩٧٦م، القاهرة.
- الغلاييني : مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية١٤١٢هـ بيروت.
- غلفان : مصطفى ، اللسانيات العربية الحديثة، جامعة الحسن الثاني، سلسلة رسائل وأطروحات (٤).
- الفارابي: أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان (ت٣٣٩هـ)الألفاظ والحروف، تحقيق د. مهدي حسن.
- الفارسي: أبو علي الإيضاح العضدي، تحقيق/ حسن الشاذلي، درا التأليف،مصر١٩٦٩م.
* التكملة، تحقيق د. كاظم بحر مرجان، ١٤٠١هـ ، بغداد.
* المسائل العسكريات ، تحقيق إسماعيل عمايره ، ١٩٨٠م، عمان.
- فجال : محمود ، الإصباح في شرح الاقتراح ، دار القلم ، ١٤٠٩هـ.
- الفراء : أبو زكريا يحي بن زياد(ت٢٠٧هـ) معاني القرآن ، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧م.
- فريحة :أنيس ، نحو عربية ميسرة، دار الثقافة، بيروت.
* نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٣م،ط١ بيروت.
-الفضلي: عبد الهادي دراسات في الإعراب، الطبعة الأولى، الكتاب الجامعي ، ١٤٠٥هـ ، جدة.
- الفهري : عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال ، ١٩٨٥م، الدار البيضاء.*المعجمية والتوسيط ، دار توبقال، ١٩٩٧م.
- قدورة : أحمد محمد فقه اللغة ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ١٤١٣هـ بيروت .

- القفطي:أبو الفضائل يوسف بن إبراهيم الشيباني التميمي (ت٦٢٤هـ) أنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ القاهرة .
- كريم : فون الحضارة الإسلامية، ترجمة بدر ،دار الفكر العربي.
- الكسار: محمد المفتاح لتعريب النحو ١٣٩٦هـ ، دمشق.
- ليتمان ،محاضرات ليتمان مكتبة كلية الآداب جامعة القاهرة
- المبارك : مازن ،النحو العربي، العلة النحوية، دار الفكر ، ١٣٨٣هـ ، دمشق.
- المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) المقتضب ، تحقيق الأستاذ عبد الخالق عظيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٨هـ .
- مجلة اللسان العربي ، العدد (٢٠) ١٤٠٣هـ .
- مجلة اللسان العربي عدد(٢١) ١٩٨٤م
- مجلة اللسانيات العربية ، عدد ٢١.
- مجلة اللغة العربية ١٩٥٣م
- مجلة المجمع ٩٦ يونيو ١٩٥٨م ، العدد (١٠).
- مجلة جامعة الملك عبد العزيزالسنة الأولى، العدد الأول، جماد الثانية ١٣٩٥هـ .
- مجلة مجمع اللغة العربية (٩٦/١٠) مصطفى السقا.
- مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق، ج٤، المجلد ٧٣(عدد خاص)، جماد الآخرة ١٤١٩هـ ، مقالة الصيداوي (يوسف).
- مجلة مجمع اللغة العربية ، مجموعة البحوث والمحاضرات ، الدورة السادسة والعشرون ١٩٥٩- ١٩٦٠م، بحث (أصول علوم اللغة).
- مجموعة قرارات المجمع في خمسين عام ١٩٣٤م
- المخزومي: مهدي ، النحو العربي، قواعد وتطبيق الطبعة الأولى ، مكتبة الحلبي ١٣٨٦هـ، مصر.
* أعلام في النحو العربي، دار الجاحظ، ١٩٨٠م، بغداد.
* في النحو العربي: قواعد وتطبيق، الطبعة الأولى، البابي الحلبي ١٣٨٦هـ، مصر.
* في النحو العربي، نقد وتوجيه المكتبة العصرية ، ١٩٦٤م ، صيدا – بيروت.مدرسة الكوفة، الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ ، مطبعة الحلبي، مصر.
- المرادي المصري :بدر الدين أبو محمد حسن بن قاسم ، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة. ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٩٢م.
- المرزباني:أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى (ت٣٨٤هـ) الموشح، تحقيق: الأستاذ علي محمد النجار ، دار النهضة ، مصر ١٩٦٥م.

- مصطفى: إبراهيم ، إحياء النحو ، الكتاب الإسلامي ١٤١٣هـ القاهرة ،ط٢.
- مكرم : عبد العال سالم ، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م، بيروت.*القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية .
- المهيري: عبد القادر ، نظرات في التراث اللغوي العربي ، دار الغرب الإسلامي ١٩٩٣م.
- الموسى: اد ، نظرية النحو العربي، المؤسسة العربية ، ١٤٠٠هـ.
* نظرات في التراث اللغوي العرب،دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان ١٩٩٣م . رأي في رسم مناهج النحاة، مجلة التربية، العدد ١٤ ، قطر ١٩٧٦م.
* في التطور النحوي وموقف النحويين منه، مجلة كلية الآداب، ا لد الثالث، العدد الثاني، ١٩٧٢م، عمان.
* قضية التحول إلى الفصحى ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، ١٩٨٧م ، عمان.
* الأعراف، الملتقى الدولي الثالث ، اللسانيات، العدد السادس، الجامعة التونسية، ١٩٨٥م، تونس.
- النجدي :علي النجدي ناصف سيبويه إمام النحاة ، مكتبة ضة مصر ١٩٥٣م ، مصر.
- نعيم : مزيد إسماعيل ، منهج أبي حيان النحوي
- هارون : عبد السلام ، الأساليب الإنشائية في النحو العربي ،دار الجيل ١٤١٠هـ بيروت ط٢ .
- وافي:علي عبد الواحد فقه اللغة ، دار ضة مصر١٣٩٣هـ القاهرة ط٧.
- الوعر : مازن ، نحو نظرية لسانية، دار طلاس، ١٩٨٧م، دمشق.
- ولفنسن : إسرائيل تاريخ اللغات السامية، دار القلم١٩٨٠م بيروت.
- يافوت الحموي : شهاب الدين أبو عبد الله الرومي البغدادي (ت٦٢٦ هـ)*معجم الأدباء دار الفكر ١٤٠٠هـ ط٣
_ يافوت: محمود سليمان فقه اللغة وعلم اللغة دار المعرفة الجامعية١٩٩٤م مصر.
- يوهان فك ، العربية ، ترجمة/ عبد الحليم النجار، ١٩٥١م، القاهرة.

الفهرس التفصيلي